ألان غريش

علامَ يُطلَق اسمُ فلسطين؟



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

تبوّأت فلسطين مكانةً مركزية، وباتت اليوم أكثر النزاعات استنهاضًا لاهتمام الرأي العام الدولي، على الرغم من كون تلك الأرض فقدت قيمتها الاستراتيجية وخلّف النزاع فيها عددًا أقل من الضحايا مقارنة بغيره من النزاعات. علامَ يُطلق اسم فلسطين إذًا؟

بماذا تخبرنا فلسطين عن عالم اليوم وعن عالم الغد؟ بماذا تحدثنا عن حصيلة النظام الاستعماري، وعن استمرار المظالم وعن العلاقات بين الشمال والجنوب وعن النظام الدولي؟ هل ستكون فلسطين ميدانًا لصدام الحضارات، أم تراها، على العكس، ستصبح موئلًا لتخطي تلك الرؤية ولاجتراح حلول تتبنى مبدأ المواطنة، ولا تقوم على القوميات العدائية، بل تنشأ على الحق والعدالة؟ هل ستساعد على ميلاد نظام عالمي لا ينحصر في كونه غربيًا؟

ألان غريش

شغل منصب رئيس تحرير نشرة **لوموند ديبلوماتيك** الشهرية حتى عام ٢٠٠٥، ثمّ منصب نائب المدير منذ عام ٢٠٠٨. عضو في هيئة تحرير مجلة *Maghreb-Machrek* (**مغرب – مشرق**) الفرنسية، والأمين العام لجمعية الصحافيين الفرنسيين المتخصصين بالمغرب العربي والشرق الأوسط (AJMO).

من مؤلفاته:

Palestine 47, un partage avorté (**فلسطين ٤٧: التقسيم المجهض**) (مشارك – ١٩٨٧).

Golfe: Clefs pour une guerre annoncée (**الخليج: مفتاح حرب معلنة**) (١٩٩٠).

Les 100 portes du Proche-Orient (**١٠٠ مفتاح للشرق الأوسط**) (مشارك – ١٩٩٦).

L'Islam en questions (**الإسلام في أسئلة**) (مشارك – ٢٠٠٠).

Israël, Palestine: Vérités sur un conflit (**إسرائيل، فلسطين: حقائق حول نزاع**) (٢٠٠١).

السعر: ٦ دولارات

ISBN 978-9953-0-2366-3

9 789953 023663

علامَ يُطلَق اسمُ فلسطين؟

علامَ يُطلَق اسمُ فلسطين؟

ألان غريش

ترجمة: داليا سعـودي

الغلاف: صورة ليافا القديمة



الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
غريش، ألان
علامَ يُطلَق اسمُ فلسطين؟/ ألان غريش؛ ترجمة داليا سعودي.
٢٥٥ ص؛ ٢٢ سم.
يشتمل على بيليوغرافية (ص. ٢٢٣ - ٢٢٩) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2366-3
١. النزاع العربي الإسرائيلي. ٢. فلسطين - تاريخ. ٣. إسرائيل - تاريخ.
أ. العنوان. ب. سعودي، داليا.
956.94054

العنوان الأصلي بالفرنسية
De quoi la Palestine est-elle le nom?
par Alain Gresh
([Paris]: Les Liens qui libèrent, 2010)

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ - الدوحة - قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ - ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ - ٤٤٨٣١٦٥١

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ - ١١ - رياض الصلح - بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ - لبنان
هاتف: ٩ - ٨ - ٩٩١٨٣٧ ١ - ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

المحتويـات

تنويـه

هذا الكتاب «مقالة حرة»؛ فالملاحظات والحواشي التي بات يسهل اقتفاء أثر كثير منها عبر الإنترنت، قد تم تقليص عددها عمدًا. غير أن الكتاب يستعير كثيرًا من الأدبيات الوافرة في موضوع البحث. وقد نهلتُ بلا قيد أو حد من عدد لا حصر له من المقالات والكتب، حتى إني لا أستطيع ذكر تلك المقالات والكتب أو حتى تذكرها. وإن كنت قد أوردتُ بعضًا منها في سياق المتن، والبعض الآخر في ثبت المراجع، فإن الأغلبية العظمى منها، شأنها شأن جميع تلك القراءات التي كوّنتني وألهمتْني وحفّزت تمرّدي، وتلك الكتلة المعرفية كلها التي لا قِبل لي على حصرها في داخل إسار محكم أو ربطها بملكية فكرية ما، ستظل خافية متوارية وإن عُدَّت من الدعائم التي أُسّس عليها هذا العمل.

غير أني أود أن أذكُرَ حوارًا مع الأكاديمي الفلسطيني الأميركي فؤاد مغربي الذي عرّفني إلى الأعمال الأنكلوسكسونية الغنية التي تتناول موضوع «الاستعمار الاستيطاني». وأودّ أن أشكر جميع من ناقش وقرأ مخطوطة الكتاب، وأثراها وانتقدها، وأخصّ بالذكر إيزابيل أفران (Isabelle Avran)، وأليس بارزيلاي (Alice Barzilay) ومارتين بولار (Martine Bulard)، ومارينا دا سيلفا

(Marina Da Silva)، وإيفلين كافان (Evelyne Kaphan)، ولورانس ماليغا (Laurence Malegat)، وجونوفييف سيلييه (Geneviève Sellier)، ودومينيك فيدال (Dominique Vidal)؛ فكل واحد وواحدة من هؤلاء أضاف لبنة إلى هذا البناء الذي كان ليبدو أقل شأنًا لولا مساهماتهم، وإن كنت أظل، بمقتضى الصيغة المتعارف عليها، المسؤول الوحيد عن الآراء المعروضة بين دفتي هذا الكتاب، وعما قد يتضمنه من أخطاء. وأتوجه بموفور الشكر أخيرًا إلى ناشري هنري تروبير (Henri Trubert) الذي يرافقني منذ عدّة أعوام، والذي عاود تشجيعي على المضي قُدمًا في مشروعٍ لم يكن في بداياته إلا فكرة ضبابية.

مقدمة الطبعة العربية
هل سقطت فلسطين من حساب الثورات العربية؟

مع انطلاق التظاهرات الأولى في تونس، عمّت أرجاءَ الوطن العربي كافّةً صدمةٌ عارمةٌ؛ وهي تُماثل في عمقها الصدمتين اللتين عرفتهما عقب نكبتَيْ عام ١٩٤٨ وحزيران/ يونيو ١٩٦٧. وفي حين ركّزت هاتان الصدمتان على فلسطين ومستقبلها؛ فإنّ الصدمة الحالية قد تمحورت حول مشكلاتٍ داخليةٍ، بل إن البعض يؤكّد أنّ الثورات الراهنة لا صلة لها البتّة بفلسطين؛ فما مدى صحّة ذلك؟

ها نحن نشهد انتهاء حقبةٍ طويلةٍ من الركود والجمود. وها إنّ أخبار هروب الرئيس بن علي، وإطاحة الرئيس حسني مبارك، والحرب في ليبيا، ورحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، واندلاع التظاهرات في البحرين وفي الأردن وفي المغرب وفي عُمان وحتى في السعودية؛ صار جميعها يتبوّأ مركزَ الصدارة في نشرات الأخبار. لم تسلمْ أي دولةٍ من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وأُطيح زعماء كانوا يحكمون بلدانهم طوال عقودٍ خلت. من المؤكّد أن هذا الحراك لا يزال بَعدُ في بداياته، ومن المرجّح أن يتطلّب الأمر أعوامًا أخرى لإسقاط نظام الحكم الذي استقرّ منذ الستّينيات. لكن، للمرة الأولى منذ تلك الفترة، استعادت

الشعوب العربية زمام السيطرة على تاريخها؛ لتندثر الأسطورة القائلة باستكانة تلك الشعوب، وبأنّها غير جديرةٍ بالديمقراطية.

بدت فلسطين غائبةً نسبيا عن تلك الاضطرابات؛ إذ يؤكّد بعض المحلّلين الغربيين أنّ تلك الثورات غير مهتمّةٍ بالنزاع مع إسرائيل، وغير آبهةٍ بفلسطين، وأنّ برنامجها لا يُعنى إلّا بالسياسة الداخلية، وأنّها ليست مناهضةً لأميركا وللغرب. غير أنّ تلك التحليلات خاطئة من دون شكّ، مثلما أثبتته حوادث متعددة؛ بدءًا بالهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وصولًا إلى استقبال الحكومة التونسية الجديدة اسماعيل هنية، رئيس وزراء حكومة حركة حماس. لكنّ تلك الملاحظات القليلة وحدها، لا تستطيع أن تجيب عن السؤال الخاصّ بالموقع الذي تتبوّؤه فلسطين في تلك الثورات العربية؛ فللإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من العودة قليلًا إلى تاريخ العلاقات التي ربطت القضية الفلسطينية بالعالم العربي.

تاريخ طويل

مع نشوب الحرب العالمية الأولى، واحتلال القوّات البريطانية القدس، وصدور إعلان بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، بدا مستقبل فلسطين مهدَّدًا. في البداية، بعد أن ساور القلقُ عددًا من الزعماء الفلسطينيين في شأن الهجرة اليهودية ومستقبل أراضيهم، قصدوا فيصل الأول، أحد أبناء الشريف الحسين بن علي أمير مكة وقائد الثورة العربية الكبرى ضدّ الإمبراطورية العثمانية، وكان فيصل قد استقرّ في الحكم في دمشق. كانت النخب العربية في فلسطين، وهي تكتشف بذهولٍ الوعدَ الذي قطعته لندن بإنشاء «وطنٍ قومي لليهود» في فلسطين؛ تبحث عن الحماية من المشروع

الصهيوني. بدت لها الدولةُ المستقلّةُ في دمشق إطارًا ملائمًا لذلك. لكنّ دخول القوّات الفرنسية دمشق في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٠، وهروب فيصل، حمّلا الفلسطينيين على صرف النظر عن مشروع «سورية الكبرى». وقد ساهم إقرار الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٢٢، وترسيم الحدود، في حصر الحركة الفلسطينية في داخل تلك الحدود، وتقييدها بأهداف «محلّية».

هكذا طوّرت الحركة الفلسطينية مقاومتها للندن وللصهيونية ضمن هذا السياق، ولم تلتمس من البلدان العربية والإسلامية إلّا دعمًا خارجيًا. غير أنّ الثورة العربية الكبرى اندلعت في فلسطين عام ١٩٣٦، بعد أن كان قد أشعلها إضرابٌ عامٌّ استمرّ ستّة أشهر. لمّا قلقت المملكة المتحدة من هذه التعبئة، دفعت بحلفائها العرب إلى التدخّل، ولا سيما مصر والسعودية وشرق الأردن. فتوصّلت الدول الثلاث بالفعل إلى تعليق الإضراب، لكنّ هذا التعليق لم يكن غير هدنة قصيرة، إذ لم تعْدل لندن عن سياستها الداعمة للهجرة اليهودية، وبدأت بعدها انتفاضةٌ فعليةٌ لم تُخمَدْ إلّا عام ١٩٣٩، بعد أن حصدتْ آلاف القتلى وعشرات الآلاف من المعتقلين، علاوة على أنّها تسبّبت في انقساماتٍ داخليةٍ شقّت صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية التي فقدت معظم كوادرها، كما فقدت استقلالها السياسي. هكذا أصبحت القضية الفلسطينية قضية عربية.

من ناحيةٍ أخرى، أدّى اهتمام الرأي العامّ العربي المتنامي بفلسطين، بالتزامن مع رغبة بريطانيا في إشراك حلفائها العرب، إلى «تعريب» النزاع. غير أنّه كان تعريبًا قادته حكوماتٌ تابعةٌ للندن، وقد أسفر نشوب حرب عامَيْ ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وعدم إقامة دولة عربية ولو على جزءٍ من فلسطين، إضافةً إلى تهجير

مئات آلاف الفلسطينيين، عن تعزيز تلك التبعية التي لحقت بالفلسطينيين وبمنظّماتهم.

تسبّبت الهزيمة العربية في موجةٍ أولى من الاضطرابات. وفي غضون عشرة أعوام، شهدت المنطقة سقوط النظام القديم؛ فقد أدّى صعود القومية العربية إلى زعزعة الأنظمة المتحالفة مع الغرب. تسلّم جمال عبد الناصر و«الضبّاط الأحرار» مقاليد الحكم في القاهرة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، كما أسقط عبد الكريم قاسم النظامَ الملكي في بغداد في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. أمّا الكارثة الناجمة عن حملة السويس عام ١٩٥٦؛ فبدّدت أحلامَ الاستعمارَين الإنكليزي والفرنسي في استعادة مصر. وجعل إنشاءُ الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ الوحدةَ العربيةَ تبدو قريبة المنال.

لا يزال الفلسطينيون ـ أكانوا في الشتات أو يعيشون في ظل المملكة الهاشمية ـ مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالأرض التي هُجّروا منها، ومتمسّكين بالعروبة الأصيلة التي نمت بفعل التهميش الاجتماعي والسياسي الذي يعيشونه؛ فمن ناحيةٍ، هم ليسوا محلّ ترحيب في أي مكانٍ في العالم العربي، ومن ناحية أخرى، لا يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتّع بها السكّان الأصليون؛ حتى عندما يُمنحون جنسية البلد، كما هي الحال في الأردن.

في تلك الفترة ـ الممتدّة بين عامَيْ ١٩٤٩ و١٩٦٧ ـ ظهر جيلٌ جديدٌ من القادة الفلسطينيين. كان صدى الأحداث التي جرت في مصر وفي العراق هائلًا بين الفلسطينيين؛ أولئك الذين التحقوا بحماسة بركب المدّ الثوري الذي اجتاح القومية العربية التي كانت - بدورها ـ جزءًا من حركة عدم الانحياز المناهضة للإمبريالية. وكانت الناصرية أحد أهمّ أشكال تلك العروبة (إن لم

تكن شكلها الوحيد). منذ ذلك الحين، صار شعار الفلسطينيين هو: «تحرير فلسطين يمرّ بالوحدة العربية».

على الرّغم من ذلك، بقيت فلسطين أداةً في أيدي الحكّام العرب، وورقةَ مساومةٍ في صراعهم من أجل الهيمنة. أدّى هذا التنافس، ولا سيما بين عبد الناصر وقاسم، إلى إطلاق الدينامية المُفضية إلى إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينية. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، اختارت جامعة الدول العربية أحمد الشقيري مندوبًا لفلسطين في مجلسها في انتظار أن يصبح الشعب الفلسطيني قادرًا على انتخاب ممثّليه. وفي أثناء القمّة الأولى التي عقدها رؤساء الدول العربية في القاهرة، بدعوةٍ من عبد الناصر، ما بين ١٣ و١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤؛ كُلِّفَ أحمد الشقيري إجراء مشاوراتٍ لإرساء أسس كيانٍ فلسطيني. عُقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول بين ٢٨ أيار/ مايو و٢ حزيران/ يونيو من العام ذاته، وشهد ولادة منظّمة التحرير الفلسطينية.

تبنّتْ منظّمة التحرير الفلسطينية الميثاق القومي الفلسطيني، الذي يؤكّد في مادّته الأولى عند تعريفه بفلسطين أنّها «جزءٌ لا يتجزّأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزءٌ من الأمّة العربية»، في حين لم يذكر الميثاق أنّ «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحقّ الشرعي في وطنه»، لكن يظلّ هذا الوطن «جزءًا لا يتجزّأ من الوطن العربي الكبير».

وفي الوقت الذي اعتنقت فيه أغلبية الفلسطينيين تلك الرؤية، بدأت مجموعةٌ صغيرةٌ ـ عُرفتْ بحركة فتح، في نهاية عام ١٩٥٩ ـ في تعميم وجهة نظرٍ مغايرةٍ؛ فقد رأت أنّ تحرير فلسطين هو مسألةٌ فلسطينيةٌ في الأساس، ولا يمكن أن يُعهد بها إلى الدول العربية. ويمكن الأنظمة العربية تقديم المساعدة وتوفير

الحماية في أحسن الأحوال. كانت تلك الأفكار ـ التي دافعت عنها مجلّة فلسطيننا ـ تتعارض والوحدة العربية السائدة وقتئذٍ، وتعزّزت (الأفكار) نتيجة فشل الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١، ونجاح الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢؛ تلك التي اتّخذها قادة «فتح» نموذجًا يُحتذى به. كانت بعض كتاباتهم عنيفةً في نقدها الأنظمةَ العربية؛ إذ كتب أحد محرّري صحيفة فلسطيننا مخاطبًا الأنظمة العربية: «إنّ كلّ ما نطلبه هو أن تحوطوا فلسطين بحزام دفاعي، وأن تتفرّجوا على المعركة بيننا وبين الصهيونيين»، أو «إنّ كلّ ما نطلبه، هو أن تكفّوا أيديكم عن فلسطين». وكانت منظّمة التحرير الفلسطينية، غير المعروفة بعدُ في ذلك الوقت، لا تتمتّع بثقة أغلبية العواصم العربية، وغالبًا ما كانت تُنتقد بوصفها تحمل طابعًا قُطْريا. بل إنها وُصفتْ ـ بعد شنّها عملياتها العسكرية الأولى (مطلع عام ١٩٦٥) ـ بأنّها عميلةٌ لحلف بغداد الذي عُرف في ما بعد باسم «حلف المعاهدة المركزية» (Central Treaty Organization - CENTO)؛ وهو الحلف الذي ضمّ باكستان وإيران وتركيا وبريطانيا، برعاية الولايات المتّحدة.

ساهمت حرب عام ١٩٦٧، والهزيمة النكراء التي مُنيت بها مصر وسورية والأردن في وجه إسرائيل، في توجيه ضربةٍ قوية إلى القومية العربية الثورية، والتسبّب بموجةٍ ثانيةٍ من التغيرات في العالم العربي. ففي المعسكر الفلسطيني، تعزّزت مواقف أولئك الذين راهنوا على استقلالية الشعب الفلسطيني وعلى سيادته في اتخاذ قراره. استمرّ الفراغ السياسي الناجم عن اتساع الانهيار العربي أشهرًا عدّة، متيحًا لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلّحة ـ في مقدمتها حركة فتح ـ فرصةَ تصدُّرِ واجهة المشهد الإقليمي، والاستقرار في الأردن.

سبّب ارتباط منظّمة التحرير الفلسطينية الوثيق بالدول العربية، معاناةً لها؛ فأجرِيتْ مفاوضاتٌ من أجل انضمام المنظّمات الفدائية إليها. وفي تمّوز/ يوليو ١٩٦٨، عُقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع الذي فازت حركة فتح فيه بالأغلبية. بناءً على ذلك، عُدّل الميثاق (الذي بات يُدعى الميثاق الوطني الفلسطيني) والنظام الأساسي لمنظّمة التحرير الفلسطينية، وتصدّر الكفاح المسلّح مجموعة القرارات الصادرة عن المؤتمر. وتؤكّد المادّة التاسعة من الميثاق المعدَّل، أنّ «الشّعب العربي الفلسطيني يؤكّد [...] حقّه في تقرير مصيره، وفي السيادة على وطنه». وابتداءً من المادّة الأولى، جرى تعريف فلسطين على أنّها: «وطن الشعب العربي الفلسطيني»، ذاك الذي كرّر الميثاقُ تأكيد دوره. يتضح ذلك في تعريف منظّمة التحرير الفلسطينية كما ورد في الميثاق؛ إذ ذكرت المادّة السادسة والعشرون، أنّ «منظّمة التحرير الفلسطينية الممثّلة لقوى الثّورة الفلسطينية مسؤولةٌ عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه، وتحريره والعودة إليه، وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه».

بدت استراتيجية الفدائيين مماثلةً لتلك التي سادت وقتئذٍ في العالم الثالث، من فيتنام إلى أميركا اللاتينية، مرورًا بأفريقيا الجنوبية؛ إذ هي استراتيجيةُ ثورةٍ وطنيةٍ واجتماعيةٍ تحملها البندقية. فهل كانت ساعةُ الثورة العربية التي تكون فيها فلسطين رأس الحربة قد أزفت؟ لم يكن الأمر كذلك، إذ لم تتحرّك «فتح» البتة وفقًا لأي منطقٍ «ثوري»، ولم تفكّر في الكفاح المسلّح قطّ. فلا وجود لفكرٍ استراتيجي فلسطيني، ولا لنصٍّ عسكري نظري. لقد سعت المقاومة الفلسطينية قبل أي شيء إلى تحقيق بناء «إطار الدولة» الضروري الذي يمكّن الشعور الوطني من النهوض.

ووجدت المقاومة الفلسطينية هذا الإطار ماثلًا في منظّمة التحرير الفلسطينية. وكان أحد القادة اليساريين في حركة فتح، ناجي علوش، محقًّا حين لام قيادة الحركة على تخلّيها عن الثورة، وعلى تحويل منظّمة التحرير الفلسطينية إلى «دولةٍ في المنفى». ويكتب يزيد صايغ[1] معلّقًا على ذلك الأمر: «كان الجيل الذي سيطر على منظّمة التحرير الفلسطينية عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ يشبه بصورةٍ لافتةٍ تلك 'النخب الجديدة' التي تبوّأت الحكم في مصر وسورية والجزائر والعراق، بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٨».

تولّت كوادر حركة فتح ـ التي كانت تُعَدُّ أقوى المنظّمات الفدائية ـ عددًا من المناصب القيادية. ودمجت الحركةُ بعضَ مؤسّساتها الخاصّة (مثل مؤسّسة الشهيد والهلال الأحمر) في منظّمة التحرير الفلسطينية. وأنشأت من ناحيةٍ أخرى عددًا من البنى لتوفير الوظائف في صفوف قواعدها (كنوعٍ من أنواع المحسوبية) أو في المنظّمات الأخرى، ضامنةً بذلك ولاء عشرات الآلاف من الموظّفين. و«لم يكن ذلك بأي شكل أمرًا مستَغرَبًا» في ما يخصّ الدول المستقلّة حديثًا، لكن فرادة تلك السياسة في الحالة الفلسطينية تكمن في «أنّها كانت تنمو في داخل إطار حركة تحرّرٍ»، لا تسيطر على أي جزءٍ من أراضيها. مثّل تدفّق المساعدات المالية من دول الخليج، أو من غيرها من الدول العربية (ذلك الدخل السياسي الفعلي)؛ عنصرًا حاسمًا في بناء شبه الدولة تلك، وفي جعل إدارتها تعتمد على المحسوبية.

حدّد خيارُ الدّولة هذا قوّةَ منظّمة التحرير الفلسطينية، وضبط

(١) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997).

حدودَها في آنٍ واحدٍ؛ إذ باتت منظّمة التحرير ـ في السبعينيات ـ الإطارَ المرجعي لجميع المنظّمات الفلسطينية، وبصورةٍ أوسع، لجميع فلسطينيي الشتات في العالم. هكذا كان في إمكانها الادعاء أنّها «الممثّل الوحيد للشعب الفلسطيني»، لكنْ بالمعنى الذي تمثّل فيه الدولة مواطنيها. غير أنها أخذت تفقد طابعها «الثوري»، وراحت تقبل الوضع العربي الراهن الناشئ عن هزيمة ١٩٦٧.

من جانبٍ آخر، وعلى الرغم من تمتّع منظّمة التحرير بنوعٍ من التعدّدية؛ فإنّها عانت العيوب نفسها التي شكت منها الدولُ العربية المجاورة، والتي استوحت منها المنظّمةُ تجربتَها كغياب الرقابة على القادة، والعجز عن النقد الذاتي، والبيروقراطية المفرطة، والقيم الموروثة، والتفرّد بالسلطة، وغيرها من العيوب. تخوّفت المنظّمة من أي مبادرةٍ مستقلّة قد يطلقها المجتمع، وبقيت مرتابةً بشدّةٍ من جميع الحركات في الضفّة الغربية وفي غزّة، اللتين عجزت عن السيطرة عليهما جزئيًا. قبلت المنظّمات الفلسطينية كلّها ـ بما فيها اليسارية ـ منطق الدولة هذا والمحسوبية حين دأبت على التفاوض مع عرفات في شأن توزيع المناصب والموارد. هكذا فقدت منظّمة التحرير الفلسطينية أي دورٍ كان يمكن أن تؤديه كمحفّزٍ ثوري في الوطن العربي. بناء على ذلك، استقرّ دور منظّمة التحرير في اللعبة السياسية العربية؛ لتقف بذلك في صفّ عاصمةٍ ضدّ أخرى، من دون أن تقطع علاقتها فعليًا بأي طرف. وإذ واجهت منظمة التحريرِ الدولة الأردنية واللبنانيةَ والسوريةَ تباعًا؛ عجزتْ عن تطوير استراتيجيةٍ للكفاح المسلّح، فانخرطت في المسار الدبلوماسي الذي تُوِّج بتوقيع اتفاقية أوسلو.

غير أنّ ظاهرة البيروقراطية التي أصابت منظّمة التحرير

الفلسطينية (أصابت منظّماتها كافّة، بما فيها تلك التي تُعرف بأنّها يسارية)، لم تخفِّف من الأهمية التي تحظى بها القضية الفلسطينية لدى الشعوب العربية. إنّها تُعَدُّ رمز النظام الاستعماري القديم، وهي مرادفةٌ أيضًا لمبدأ «ازدواجية المعايير» الذي تنتهجه السياسات الغربية. وعلى الرّغم من القيود التي فرضتها الأنظمة العربية على شعوبها في أثناء الانتفاضة الثانية، وفي إثر الغزو الإسرائيلي لغزّة في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩؛ استطاعت الشعوب أن تعبّر بقوّةٍ عن تضامنها مع الفلسطينيين.

الثورات العربية

غير أنّ موجةً ثوريةً ثالثةً قد اجتاحت العالم العربي مؤخّرًا بعد الموجة الأولى في الخمسينيات؛ فالموجة الثانية التي أصابتها في الستّينيات لم تتسبّب بها فلسطين مباشرةً، وإن تبادر للمرء أنّ مشهد السحق المتواصل للفلسطينيين الذي يُعاد بثّه على الفضائيات قد ساهم في شعور الشعوب العربية بالمهانة، واضطلع بدورٍ في شحذ إرادتهم لاستعادة كرامتهم.

أصابت تلك الموجة السلطتين الفلسطينيتين في رام الله وفي غزة. وعلى الرغم من ذلك، حظرت سلطتا فتح وحماس التظاهر للتضامن مع الشعب المصري في كفاحه ضدّ حسني مبارك. في إثر ذلك، قمعت السلطتان - بشدّةٍ ـ حركة ١٥ آذار/ مارس، التي حاولت أن تترجم مطالب الكرامة، ومكافحة الفساد، ووضع حدّ للاستبداد، في محاولة منها لنقلها إلى الوضع الفلسطيني، فكانت أولى نتائج الثورات العربية الطعن في السلطات الفلسطينية العاجزة. لا تعود أزمة تلك السلطات إلى استبدادها فحسب؛ بل إلى عجزها عن صوغ استراتيجيات أيضًا،

بعد فشل استراتيجيات التفاوض التي جرّبتها فتح في اتفاقية أوسلو فشلًا ذريعًا. أمّا استراتيجية «حماس» القائمة على «الكفاح المسلّح»، فقد فقدت صدقيتها، إذ شرعت المنظّمة الإسلامية - منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ - في بذل ما في وسعها لضمان السلام مع إسرائيل.

لكنّ الثورات العربية غيرت أمرًا أساسيًا، متجاوزةً في ذلك التداعيات المباشرة؛ فللمرّة الأولى منذ السبعينيات، ما عاد في الإمكان تحليل الجغرافيا السياسية للمنطقة من دون أن تؤخذ في الاعتبار - ولو جزئيًا - تطلّعات الشعوب والبلدان التي استعادت التحكّم في مصيرها.

وطوال عقودٍ تمكّنت الولايات المتحدة من توفير الدعم غير المشروط لإسرائيل من دون الاضطرار إلى دفع ثمن دعمها هذا، في ما عدا أنّها كانت لا تحظى بشعبيةٍ لدى «الشارع العربي» الذي كان محلّ سخريتها، ما دام الحكّام العرب حلفاءها الأوفياء. وسبق أن سمعنا في آذار/ مارس ٢٠١٠، تصريح الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) الذي كان وقتئذٍ قائد القوّات المركزية الأميركية (Central Command - CENTCOM) الذي أكّد فيه: «أنّ الغضب العربي في شأن القضية الفلسطينية، يحدّ من نفوذ الشراكة الأميركية مع حكومات تلك المنطقة وشعوبها، ويُخفّف من عمق علاقاتنا معها، ويضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي»[٢].

ذلك ما نراه ماثلًا أيضًا في الجدل الدائر في مصر في شأن اتفاقيات كامب ديفيد والسلام بين مصر وإسرائيل؛ فبحسب ما

---

(٢) تصريح أمام مجلس الشّيوخ الأميركي في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٠.

كتبه ستيفن أ. كوك (Steven A. Cook) من مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) في نيويورك، «يرى عددٌ من المصريين أنّ تلك الاتفاقيات تعيق قدرة القاهرة على التدخل، في حين تسمح لإسرائيل وللولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحهما الإقليمية من دون أي عقبة. وإذ تحرّرت إسرائيل من خطر الحرب مع مصر، تمكّنت من ملء مستوطناتها في الضفّة الغربية وغزّة بمئات الآلاف من الإسرائيليين، وغَزَتْ لبنان مرّتين (في ١٩٨٢ وفي ٢٠٠٦)، وأعلنت القدس عاصمةً لدولتها، وقصفت كلًّا من العراق وسورية»(٣).

من الآن فصاعدًا، يتحتّم على أي حكومةٍ مُقبلةٍ في القاهرة أن تضع الرأيَ العامّ المصري في اعتبارها، ولو جزئيًا. لن يستطيع أي رئيسٍ قادم الخضوع لإسرائيل والولايات المتحدة، مثلما خضع لهما مبارك. لكنّ الأهمّ من ذلك، هو أنّ الديمقراطية توفّر الشروط الملائمة لتفكيرٍ أكثر عمومية في ما يتعلّق بالصراعات في الوطن العربي، وبأشكالها وأهدافها، وبالعلاقات بين الديمقراطية والتحرّر الوطني. ولا يساور الشكُّ أحدًا في أنّ فلسطين ستكون في قلب ذلك التجديد وتلك التساؤلات التي يشهدها العالم العربي بفضل ما بلغتْه من موقع يضعها في قلب التعبئة العالمية المناهضة لنظامٍ دولي جائرٍ، وفقًا لما حاولتُ أن أبينه في دفّتيْ هذا الكتاب.

ألان غريش

نيسان/ أبريل ٢٠١٢

(٣) Steven A. Cook, «The U.S.-Egyptian Breakup,» *Foreign Affairs*, 2/2/2011.

مقدمــة المترجمــة

لا يستبطن المترجمُ بالضرورة جميع ما يترجم؛ فعملية «الترانسفير» اللغوي تقتضي منه تسكين إملاءات حسه النقدي، وحبس رأيه الشخصي، لكونه ـ على الرغم من احتياز النص في لغة الهدف ـ مطالَبًا بالتزام أقصى درجات الغياب. عليه، بطواعية المرغم، أن يعير صاحب النص الأصلي صوته ومفرداته، وحتى تضاعيف عباراته، متحريًا في أدق نبراته جميع ما أوتي من أمانة.

في مجال ترجمة الدراسات التي تعرض لقضايا خلافية، أو تؤسس لخطط توفيقية في نزاعات متشابكة الأطراف كما في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تصير مهمة المترجم أقل يسرًا، ولاسيما إذا كان يتبنى وجهة نظر أحد الطرفين المتنازعين، وتتجاوب في حافظته أدبيات موغلة في مثاليتها الرافضة، هاتفةً: «لا تصالح».

لكن هذا كتاب لألان غريش. تستدعي فيه جدية الباحث جدية الإنصات، وتستوجب فيه نزاهةُ الطرح إبطالَ أي حكم مسبق، وينتفي مع تركيبية الرؤية التي يطرحها أي نزوع إلى

تبسيط مُخل؛ فهنا مساهمة نقدية قيمة تُفكك خطاب الهيمنة الاستعمارية الغربية، وتُقوّض آخر حصونها الماثلة في نموذج الاحتلال الإسرائيلي.

ربما يُبدأ تعريف الكاتب بذكرِ مناصبه، فيقال إنه الرئيس المشارك لمجلس إدارة صحيفة **لوموند ديبلوماتيك** العريقة، ورئيس تحريرها في سنوات مضت، ورئيس رابطة الصحافيين الفرنسيين المتخصصين بشؤون المغرب العربي والشرق الأوسط، وغير ذلك من المناصب. لكن أهمية ألان غريش الباقية لا تكمن في مناصبه بقدر ما تكمن في اضطلاعه المتميز بمهمة الصحافي، الصحافي مؤرخًا للحظة بمقتضى التعبير المنسوب إلى ألبير كامو.

على الجسر المعلق فوق الهوة الفاصلة بين الشرق والغرب، يقف ألان غريش مُذ وُلد في مصر في عام ١٩٤٨، ليشبّ في بيت يساري في قاهرة ناصرية مفعمة بآمال التحرر من الاستعمار. . . قاهرة كانت، ولا تزال بعدُ محتفظةً بكوزموبوليتيتها وبتعدد ألوان أطيافها، حين كان جميع التلاميذ يقفون، على اختلاف دياناتهم، ليُنشدوا في طابور الصباح، في المدرسة الفرنسية المؤممة: «الله فوق كيد المعتدي. . .». في عام ١٩٥٦ رأى الصبي أفعال المعتدي التي بقيت في ذاكرته، ومن ثَمّ في كتاباته، وهو يشرح للقارئ الغربي الأبعاد المغيّبة عنه في ما يتعلق بشرقٍ أوسط «يسكن قلبه»، على حدّ تعبيره.

في بداية الستينيات، انتقل ألان غريش للإقامة في باريس، ليعمل في الصحافة في وقت كانت فيه فرنسا خارجة للتو من حرب الجزائر. وطوال ثلاثة عقود، لم ينقطع عن

وضع الكتب[1]، وكتابة المقالات، وإلقاء المحاضرات عن قضايا «العالم الثالث» وعن شرق أوسط تغيب عنه لدى الغرب المعلومة الدقيقة والرؤية الموضوعية. أولى غريش القضية الفلسطينية النصيب الأوفر من اهتمامه، مناصرًا حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهو الذي أتم رسالة دكتوراه عن منظمة التحرير الفلسطينية. كما عُني بدراسة الإسلام السياسي وعلاقة مسلمي الغرب بالدولة العلمانية في أوروبا ولا سيما في فرنسا. تقوده في أطروحاته أحكام العدالة الاجتماعية، وشواغل الضمير الإنساني اليقظ.

في هذا الكتاب، **علامَ يُطلق اسم فلسطين؟**، ينطلق ألان غريش من تساؤل ينتحل البراءة. تساؤل يطلب تعريفًا جامعًا مانعًا لاسم أفقدته اعتياديةُ التداول اليومي الجدةَ المؤهِّلة لطرح التساؤل. لسان حاله في انتحال البراءة يقول: «تعالوا نسرد الأحداث التاريخية منذ بداياتها، في ضوء الوثائق التي عادة ما يغضُّ الغربُ الطرْفَ عنها»، ليكشف ما سلكه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين من مسالك لا تختلف في جورها ودمويتها

---

(١) من أهم كتب ألان غريش **منظمة التحرير الفلسطينية، الكفاح من الداخل** (١٩٨٦)، **فلسطين ٤٧، التقسيم المجهض** *(Palestine 47: Un Partage avorté)* (١٩٨٧)، و**١٠٠ مفتاح للشرق الأوسط** *(Les 100 portes du Proche-Orient)* (مع دومينيك فيدال، ١٩٩٦، وأعيد إصداره في طبعة مزيدة ـ ٢٠١١)، و**الخليج: مفاتيح حرب معلنة** *(Golfe: Clefs pour une guerre annoncée)* (١٩٩٠)، و**الإسلام في أسئلة** *(L'Islam en questions)* (مع طارق رمضان، ٢٠٠٠)، و**إسرائيل، فلسطين: حقائق حول نزاع** *(Israël, Palestine: Vérités sur un conflit)* (٢٠٠١)، وأعيد إصداره في طبعة مزيدة عام (٢٠٠٧)، و**الإسلام، والجمهورية، والعالم** *(L'Islam, la République et le monde)* (٢٠٠٤)، و**١٩٠٥ ـ ٢٠٠٥: رهانات العلمانية** *(1905-2005, les enjeux de la laïcité)* (٢٠٠٥).

عن تلك التي اتّبعها الرجل الأبيض ضد السكان الأصليين في جنوب أفريقيا، أو في الجزائر، أو في أستراليا أو في غيرها. ومع أن الحال الإسرائيلية تستصحب تعقيدات يشرحها الكاتب باستفاضة مستنيرة، فهي تشير إلى مطاوي الخلل الكائنة في لبّ الذهنية الغربية السادرة في استعلائها.

ثمة آثار في الكتاب لبذور كان الراحل الكبير إدوارد سعيد قد نثرها، وقد نضجت وأثمرت رؤى تعيد قراءة تاريخ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في سياقه الحضاري. وهي رؤى إذا ما قُرئت في لغتها الفرنسية تكتسب قيمة تنويرية تصحح كثيرًا من المفاهيم المغلوطة وتكشف حقائق يُصرّ الإعلام الغربي على تجاهلها بل تزييفها. أما إذا قُرئت تلك الرؤى باللغة العربية، فسيكون لها نفع كبير في بيان سمات الخطاب القادر على النفاذ إلى عقل الغرب والتأثير فيه والتغيير من ثَم في منظومة مسلّماته الراسخة.

هكذا يسعى هذا الكتاب الفريد إلى بيان المكانة التي تتبوّؤها القضية الفلسطينية في سياق التحولات التي تشهدها الساحة الدولية في اللحظة السابقة مباشرةً لقيام الثورات العربية في مطلع عام ٢٠١١، وهي مكانة يتضح مبلغ أهميتها مع وجود فلسطين على خطّ التماسّ بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، بكل ما يعني ذلك من إرث تاريخي وحضاري مركّب، لا تفتأ ظلاله تترامى على وجه الحاضر الذي راح مع ذلك يتغيّر، لا بفعل عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب، بل بفعل فقدان الغرب احتكارَ صفة الراوي الأوحد للتاريخ؛ فها هي شبكة قنوات الجزيرة تسحب البساط من تحت أقدام وسائل الإعلام الغربية، وها هي ثورات الربيع العربي تتجاوب أصداؤها في

أرجاء العالم أجمع، لنكتشف مع نهاية الكتاب، أن حل الدولة الواحدة الجامعة للفلسطينيين واليهود الذي قدَّمه المؤلف بوصفه ثمرةً من ثمار طبيعته الطوباوية الدائمة التفاؤل، إنما هو حلّ غير مستبعد بفعل الضغط الكاسح الذي تمثله ثورة الشعوب العربية على إسرائيل وعلى الرأي العام الدولي.

هل تنجح ثورة الغضب العربي وعملية التحول الديمقراطي الناتجة منها في تقديم إجابة شافية عن سؤال باتت الإجابة عنه ملحة: «علامَ يُطلق اسم فلسطين؟»؛ تلك هي المساءلة التي يطرحها القارئ على الأيام المقبلة.

داليا سعودي

الرياض، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

تمهيــد
حين تكشفت للقارئ قصة دنشواي المروّعة

«العالم الوحيد الذي لا يكفّ التلفزيون عن نقل أخباره لنا (بمنتهى الدقة والإثارة وكأنها أسعار البورصة أو سباق الأغنيات) هو العالم كما تراه السلطة (مثلما نقول: «الأرض كما تتراءى لنا من القمر»). إضافةً إلى كلمات [الناقد السينمائي الفرنسي] سيرج دانيه هذه، قد يصح القول إن الأمر يتعلق أيضًا بـ «العالم كما يتراءى من الشمال».

Serge Daney, *«Devant la recrudescence des vols de sacs à main»: Cinéma, télévision, information: 1988-1991* (Lyon: Aléas, 1991).

القاهرة، ١٩٦١. ما عادت مدرسة «الليسيه» الفرنسية في ذلك الحين ـ على الرغم من اسمها ـ تابعة لباريس، إذ كانت قد أُممت عام ١٩٥٦، عقب حرب السويس، أو «العدوان الثلاثي على مصر» الذي شنّته كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإسرائيل. وكان وضع المدرسة قد خضع للتغيير تبعًا لأهواء العلاقات المتذبذبة بين الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية الفرنسية الرابعة الآفلة، ثم بينه وبين الجنرال ديغول، المنشغل آنذاك بحرب الجزائر. وكانت بعض المواد تتبع المنهاج الدراسي الفرنسي، وبعضها الآخر قد تم «تمصيره».

كنا نستخدم كتاب المؤلفَيْن لاغارد وميشار (Laguarde et Michard) في دراسة الأدب الفرنسي، ونغوص في نصوص فولتير (Voltaire) وبلزاك (Balzac) وراسين (Racine) وفيون (Villon) ومدام دو سيفينييه (Mme de Sévigné) وفيكتور هوغو (Victor Hugo)، ونلمّ بأسرار المسرح الكلاسيكي وبحور الشعر الفرنسي إلماما تامًا. في المقابل، كانت كتب التاريخ المدرسية قد وضعتها وزارة التعليم المصرية، وكانت تتبع المنهاج المقرر في سائر المدارس، الأكثر مسايرةً لحمّى الوطنية التي انتابت البلاد. فهنا، شأن ما حصل في الجمهورية الثالثة في فرنسا، استُخدم التاريخُ لتشكيل وحدة الأمة.

في بداية ذلك العام الدراسي عام ١٩٦١، تصدّر دروسنا الأولى درسٌ يتناول حادثة دنشواي. وكان الرئيس عبد الناصر نفسه قد ذكر تلك الواقعة في معرض إعلانه ـ بصوت ضاحك مستبشر ـ قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦. وبعد نصف قرن من الزمان، قام الذراع اليمنى لأسامة بن لادن، الطبيب المصري أيمن الظواهري، في معرض ترحيبه باعتداءات السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ في لندن، باستعادة ذكرى مأساة دنشواي التي ترمز بحسب قوله إلى الجرائم المتعدّدة التي اقترفتها بريطانيا الغادرة ضد المسلمين.

في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٠٦، تصادمت مجموعة صغيرة من الجنود البريطانيين، في أثناء رحلة لصيد الحمام، مع فلاحين من قرية دنشواي في دلتا النيل لأسباب غير معروفة. ولقي ضابط إنكليزي مصرعه بسبب ضربة شمس على الأرجح. وكانت مصر آنذاك لا تزال رازحةً تحت سيطرة لندن المباشرة منذ عام ١٨٨٢؛ فما كان من المندوب السامي البريطاني المعتمد، اللورد كرومر (Cromer)، إلا أن عقد محكمة عسكرية أعلن منذ البداية أنها في

صدد إصدار أحكام بالإعدام. بناء على ذلك، شُنق أربعة فلاحين، وجُلد آخرون أمام ذويهم ليكونوا عبرةً لمن يعتبر، وسيق البعض إلى المعتقل لآجال طويلة. وهكذا تم الحفاظ على حق البريطانيين غير القابل للتصرّف في الصيد على الأراضي المصرية.

أثار هذا الحكم موجة من الاستنكار في مصر، ليكون بداية لصحوة الحركة الوطنية المستنزفة منذ الغزو البريطاني عام ١٨٨٢. وقد نظم أمير الشعراء أحمد شوقي أبياتًا شعرية مفعمة بالغضب، ونجح مصطفى كامل من منبره في صحيفة **اللواء** التي لم تكن تحظى قبل ذلك بإقبال واسع، في استنهاض الرأي العام وفي إنشاء أول حزب وطني كبير.

في تلك الأثناء، كان اللورد كرومر يتلقى في لندن وسام الاستحقاق. لكن سرعان ما قام جزء من الرأي العام والصحافيين والنواب البريطانيين، بإبداء شكوكهم في شرعية ما اتُّبع من إجراءات. فقد بادرت الصحيفتان البريطانيتان، **الغارديان** (*The Guardian*) و**الميل** (*The Mail*)، منذ الحادي والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٠٦، إلى الاحتجاج على قرارات الإعدام. وتبنّى الكاتب المسرحي الإيرلندي الكبير جورج برنارد شو (George Bernad Shaw) موقفًا مماثلًا. أما الكاتب والشاعر البريطاني ولفرد سكوين بلانت (Wilfrid Scawen Blunt)، ذلك الرجل المتابع لأحوال العالم الإسلامي الذي يعرف أغلبية مفكّريه، فقد كتب بعد أشهر قليلة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧، في إثر إطلاق سراح جميع المعتقلين في قضية دنشواي ما يلي:

«ها قد انتهت القصة إذًا، لكنها فاقت في زعزعة الإمبراطورية البريطانية في الشرق ما صنعته أي واقعة أخرى طوال الأعوام الماضية؛ فهي سمحت بالتخلص من كرومر (الذي اضطر

إلى التخلي عن منصبه في نيسان/ إبريل ١٩٠٧) [. . .] وتردّدت أصداؤها لتصل إلى الهند، وبلاد فارس(*)، وسائر آسيا. انتفضت مصر من سباتها الطويل لتصبح منبعًا لنزعة قومية جديدة».

هكذا سرت موجةٌ مناوئة للاستعمار عبر العالم، لتهدد الإمبراطورية التي «لا تغيب عنها الشمس» كما قيل.

كانت الحصص المدرسية تنتهي في الساعة الثانية بعد الظهر. وبعد تناول الغداء الذي كان يمثل الوجبة الرئيسة والفرصة لاجتماع الأسرة، وإنجاز الواجبات المدرسية التي كنا ننهيها بسرعة كيفما اتفق، كنا نمضي فترة ما بعد الظهيرة الطويلة في تزاور مع الأصدقاء. وفي كل أسبوع، كنا نطّلع مرة أو مرتين على كتاب من كتب التاريخ التي تصلنا من باريس. فقد كان عدد منا يعلم مسبقًا أننا لن نكمل دراستنا في مصر، بل نرغب في مواكبة المنهاج الفرنسي. في تلك السنة، كان علينا دراسة تاريخ القرن السادس عشر، بما في ذلك الإبحار حول أفريقيا، وكرستوفر كولومبس (Christopher Columbus) واكتشاف أميركا، و«مغامرو الطرقات والبحارة» الساعون لـ «الاستيلاء على ذلك المعدن الأسطوري الذي تُنضجه جزيرة سيبانغو(**) (Cipango) في مناجمها البعيدة» (وفق ما ذكره الشاعر خوسيه ماريا دي هيريديا (José-Maria de Heredia)). فهل كانت تلك الكتب تأتي على ذكر الهنود الحمر أو إبادتهم؟ كان ذلك يضاف بصورة ثانوية. في الواقع، ألم يكن القرن

(*) ظلت إيران تعرف بهذا الاسم حتى سنة ١٩٣٤، حين أمر الشاه رضا بهلوي الممثلين الدبلوماسيين للدولة باستخدام اسم «إيران» (المترجمة).

(**) إشارة إلى قصيدة الشاعر الفرنسي الكوبي الأصل خوسيه ماريا دي هيريديا (١٨٤٢ ـ ١٩٠٥)، بعنوان «الغزاة». أما سيبانغو، فهي جزيرة تشير إليها أساطير القرون الوسطى، وذكرها ماركوبولو، فيما يرجح ان تكون اليابان (المترجمة والمحرر).

السادس عشر، الآتي عقب عصر النهضة، فاتحة العالم المعاصر؟ ألم يكن يؤذن بفجر الحضارة والفن والثقافة؟

كانت دنشواي من جانب، وغزو القارة الأميركية من جانب آخر، روايتين، وحكايتين، ووجهتيْ نظر لا رابط بينهما. ومع ذلك، كان ثمة خيط أحمر يربط إبادة الهنود [أي الأميركيون الأصليون] وباستعباد الشرق. فهل كنا مدركين ذلك؟ ربما، وإن بصورة ملتبسة. ففي أفلام «رعاة البقر» التي كانت تعرضها دور السينما في القاهرة، كنا نتعاطف دومًا مع الهنود الحمر، لا مع «رعاة البقر».

تكفّلت الحياةُ نفسها بتعليمنا. كانت مصر تعيش آنذاك «زمن الثورة». وكان عبد الناصر معشوق الجماهير، وكانت خطبه اللاذعة القاذعة تشعل الحماسة، ولا سيما حين كان يتحدى «المستعمرين»، مستخدمًا لغة العامة، مشيرًا إلى أعداء الشعب بأن «يخبطوا رأسهم في الحيط» أو أن «يشربوا من البحر» ليتلخّص شعار المرحلة بدعوة المستعمرين إلى الذهاب إلى الجحيم!

في أوروبا، قلّة كانت تدرك مقدار الجديد (الطارئ) على أحوال هذا العالم الثالث الناشئ، إذ رأت أغلبية في «الريّس» دميةً يحرّكها السوفيات؛ بل الأسوأ، أن بعضهم رأى فيه «نسخة مصغرة عن هتلر»، على حد تعبير الزعيم الاشتراكي الفرنسي غي موليه (Guy Mollet). وفي حين كانت صحيفة **لوكانار آنشينيه** (*Le Canard Enchaîné*) تفرد الصفحات للتنديد بفظائع البكباشي عبد الناصر، كانت صحيفة **لوموند** (*Le Monde*) تدين تأميم شركة قناة السويس.

أما جان لاكوتور (Jean Lacouture)، مراسل صحيفة فرانس ــ سوار الفرنسية (*France-Soir*) في القاهرة ما بين عاميْ ١٩٥٣ و١٩٥٦، فقد كان من الغربيين القلائل الذين تفهموا مبعث

حماسة الشعب المصري. وروى تفصيلات تلك الليلة العصيّة على النسيان التي أعلن عبد الناصر فيها قرار التأميم، فكتب:

«راح خطاب الرئيس يبلغ ذروته، ليكون أشبه بقرار اتهام تصعيدي بدأ لاذعًا ليصبح عنيفًا فغاضبًا ضد «الاستعمار المستغل». وكانت ردة فعل الجماهير فاترة في البداية. فمن الواضح أنها كانت تتوقع أن تفضي تلك الأهجيّة المناهضة لأميركا إلى إعلان اتخاذ تدابير موالية للسوفيات. لكن ما الذي حدا بالرئيس إلى ذكر فرديناند دي ليسبس[1] (Ferdinand de Lesseps)؟ وإذ بعبد الناصر يثير المزيد من الاهتمام، عندما تناول تلك الأرباح التي تحرم مصر منها بسبب هذه الشركة الإمبريالية التي «أصبحت دولة داخل الدولة»، في الوقت الذي يتضوّر المصريون جوعًا، ليعلن «إننا نستعيد حقوقنا في قنال السويس». فما كان من الحاضرين، في المقصورة الرسمية، أو في القاعة، إلا أن بدأوا بالتصفيق وقد أخذتهم الدهشة واعتراهم الذهول. فتابع ناصر حديثه معلنًا: «أممّت قناة السويس، ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فعلًا، وأصبح القرار أمرًا واقعًا». واختتم قائلًا: «والآن، وأنا أتحدّث إليكم، يتجه إخوة لكم من أبناء مصر ليديروا شركة القنال، ويقوموا بعمل شركة القنال، الآن، دلوقت...»، فضجت القاعة من حولنا بهدير مدوّ.

في تلك اللحظة، رأينا صحافيين عُرفوا بمجافاتهم النظام وقد وقفوا فوق كراسيهم ليطلقوا صيحات الحماسة، في الوقت الذي راح عبد الناصر يغالب رغبة ملحة في الضحك ـ فالضربة

(١) فرديناند دي ليسبس هو المهندس المسؤول عن حفر القناة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط.

كانت صادمة، والجرأة هائلة ـ يشرح كيف ستتكفّل القناة بتغطية تكاليف السد[٢]. وأعلن الرئيس المصري باسم الشعب تأميم القناة وبدء تولّي أبناء مصر أنفسهم مسؤولية إدارة القناة المصرية «اللي بتقع في أرض مصر، واللي بتخترق أرض مصر، واللي هيّ جزء من مصر، واللي هيّ ملك لمصر». ثم ما عاد في الإمكان سماع كلماته أو ضحكته، فقد غطّتها عاصفة هائلة من التصفيق وصيحات الفرح التي أحاطت به وهو يبتعد من المنصة، حيث كنا نحن الأجانب القلائل نتبادل النظرات، مشدوهين. فما كنا قد رأينا في ما مضى رجلًا ينطلق في مغامرة محفوفة بالأخطار بهذا القدر كله من السعادة البادية[٣].

كنا نعيش تلك اللحظات، الحافلة بالغليان، بحماسة بالغة، على الرغم من الخوف الذي تملّكنا حين رست القوات الفرنسية والبريطانية في بورسعيد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وحين كنا، من محبسنا في داخل المنازل في أثناء حظر التجوال، نسمع طائراتهم المقاتلة وهي تشق سماء القاهرة. وقد أدت هزيمتُهم إلى تعزيز تلك العزّة التي استعادتها مصر لتوها، ونما معها إحساس عميق بأن ثمة حقبة زمنية في سبيلها إلى الأفول، تلك التي كانت قد افتتحتها حملة بونابرت عام ١٧٩٨.

كانت الكتب المدرسية الفرنسية تحتفي بتلك المأثرة بوصفها بداية العصر الحديث في الشرق الأدنى، إذ كانت تذكر معركة الأهرام، التي كان «يطالعنا من فوقها أربعون قرنًا من

---

(٢) السد العالي في أسوان الذي رفض البنك الدولي تمويله تحت ضغط الدول الغربية. شيّد لاحقًا بمساعدة الاتحاد السوفياتي.

(٣) **Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *L'Egypte en movement* (Paris: Editions du Seuil, 1956).**

الزمان»، وتشيد بالعلماء الذين جهدوا في إنجاز عشرة أجزاء من كتابهم الضخم **وصف مصر** *(Description de l'Egypte)*. أما كتبنا المدرسية المصرية، فكانت تقدّم سردًا مغايرًا للأحداث، بما في ذلك تمرّد الشعب وكراهيته لما اقترفه جنود الثورة الفرنسية من انتهاكات لمقدّساته، فضلًا عن ارتباط الشعب بثقافته وبدينه. وفي كتاب **مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس: تاريخ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)**، روى عبد الرحمن الجبرتي قصة ذلك اللقاء المستحيل بين الشعب وغزاته. صحيح أن أولئك الغزاة تحلّوا بالهيبة وتمتّعوا بهالة المثُل المستقاة من الثورة الفرنسية، إلا أنهم كانوا أيضًا مدجّجين بالمدافع، طافحين غطرسةً. إنهما روايتان متباينتان.

كانت الكتب الفرنسية تحتفي أيضًا بفرديناند دي ليسبس، وباحتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، في حضور الإمبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث، وبتقديم أوبرا عايدة في دار أوبرا القاهرة بعد ذلك بأعوام. أما الكتب المصرية فكانت تندّد بموت عدد من العمال المصريين الذين لقوا مصرعهم في عمليات الحفر، والذين قيل إن عددهم بلغ مئة ألف عامل، وهو رقم تشوبه المبالغة. وتصف الكتب المصرية كيف أثقل الخديويون، حكّام مصر، كاهلَهم بالديون لإنشاء القناة، ما أخضع البلاد لتحكّم أوروبي صارم بمقدراتها المالية، ولقهر يماثل ما سيفرضه صندوق النقد الدولي لاحقًا على بعض بلدان الجنوب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. كانت كتبنا تتحدث عن الصحوة الوطنية التي أشعلتها تلك «السيادة المنقوصة» ما بين عامي ١٨٨٠ و١٨٨٢، فضلًا عن التمرد الذي قاده أحمد عرابي، أحد ضباط الجيش. فقد كان

الجيش يعبّر آنذاك عن تطلّعات الشعب، تمامًا كما حدث لاحقًا عام ١٩٥٢ مع عبد الناصر. وبالطبع، كان من الصعب على تلميذ فرنسي أن يفهم حينها أن سحق هذه الانتفاضة الشعبية عام ١٨٨٢، هو الذي أدّى إلى إنزال القوات البريطانية إلى برّ مصر، وإلى إحكام السيطرة عليها طوال ستين سنة.

في يوم الأحد من كل أسبوع، كنا نذهب برفقة الأصدقاء إلى السباحة ولعب التنس في نادي الجزيرة الرياضي الذي كان ملتقى الصفوة؛ ويتذكر أهلنا كيف كان ارتياد هذا النادي، قبل سنوات غير بعيدة، مقتصرًا على البريطانيين وحدهم. بعد ذلك، كنا نتلاقى عند جدتي، لنجتمع حول المائدة في غداء عائلي أسبوعي قوامه الملوخية وورق العنب. وكي نصل إلى بيتها، كنا نسير بمحاذاة النيل، ونمر في طريقنا أمام مبنى السفارة البريطانية المتغطرس الذي كانت جسامته تشهد على سلطة استبدادية متهاوية. كنا قد تعلمنا في كتب التاريخ المقرّرة أن الدبابات البريطانية اكتفت بمحاصرة القصر الملكي عام ١٩٤٢، لفرض حكومة جديدة على الملك فاروق. وعلى مسافة بضعة مئات من الأمتار، كان جسر عباس المتحرّك يمتدّ فوق نهر النيل. وعمدت السلطات في ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٦ إلى فتحه تحت أقدام آلاف الطلبة الذين تظاهروا فوقه هاتفين: «يسقط الاستعمار! تسقط إنكلترا!»، الأمر الذي أدى إلى مصرع عدد منهم غرقًا.

القاهرة، عام ١٩٦١. كان قد مضى على قيام دولة إسرائيل ونشوب أولى الحروب بينها وبين العرب ثلاثة عشر عامًا، وكذلك كان عمرنا آنذاك. وقف أستاذ التاريخ يشرح لنا، مستندًا إلى الخرائط، كيف تعرّض الجيش المصري لخيانة الأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن والعراق، بتواطؤ من لندن، وسرد لنا كيف

أرسل الملك فاروق الجيش إلى الجبهة، مزوّدًا بأسلحة فاسدة وذخائر غير كافية، وذلك لصرف أنظار الشعب عن المشكلات الداخلية، وعن استمرار السيطرة البريطانية؛ وكيف اشترك عبد الناصر في تلك المعارك وظل يقاوم عدّة أشهر في الفلوجة. وفي كتابه **فلسفة الثورة** (١٩٥٣) الذي تجرّأ غي موليه على مقارنته بكتاب **كفاحي** *(Mein Kampl)*، يذكر الرئيس عبد الناصر تلك الأيام: «كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها في مصر». كما استعاد الكلمات الأخيرة التي نطق بها رفيق له قبل أن يسلم الروح على أرض المعركة، إذ قال: «إن ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر»، إن الأفق الذي كان عبد الناصر يتطلّع إليه، شأن بقية الضباط الأحرار الذين استولوا على السلطة في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، لم يكن تحرير فلسطين، وإنما كان تحويل مصر إلى دولة مستقلة وقوية وعصرية وتخليصها من أي وصاية أجنبية. غير أن رفضه الانضمام إلى مختلف اتفاقات الدفاع المشترك المناوئ للسوفيات ورغبته في الاحتفاظ بسياسة عدم الانحياز، أثارا ارتياب الولايات المتحدة في البداية، ليتحوّل ذلك إلى عداء صريح له لاحقًا.

حاول عبد الناصر بعد وصوله إلى الحكم عام ١٩٥٢، إجراء مفاوضات سرية مع إسرائيل؛ ففي آب/ أغسطس ١٩٥٤، أوضح في حديث له:

«نحن نحتاج إلى السلام كي نواجه مشكلاتنا الداخلية الحيوية. وتستطيع الولايات المتحدة أن تضطلع بدور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية [...] وكثيرًا ما سعت إسرائيل للظهور بمظهر البلد الصغير الضعيف الأعزل، الخاضع دومًا لتهديد جيرانه. وفي واقع الأمر، إن إسرائيل هي الدولة الباغية والمعتدية والعدوانية [...]، ومع ذلك، نريد وضع حد للحالة

الراهنة السائدة بين الدول العربية وإسرائيل، لكننا نرغب في أن يتم تطبيق قرارات الأمم المتحدة»[٤].

غير أن بدايات الاتصالات ما لبثت أن اصطدمت بانعدام الثقة المتبادلة وبتعنّت أكثر قادة إسرائيل تطرّفًا، دافيد بن غوريون ورئيس أركان جيشه موشيه دايان، اللذين ظهرا غير مكترثين بتسوية. وفي شباط/فبراير ١٩٥٥، شنّت إسرائيل هجومًا داميًا على غزة، قتلت خلاله ثمانية وثلاثين جنديًا مصريًا، ما حدا بعبد الناصر إلى شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا. وفي عام ١٩٥٦، وضع اشتراك إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي على السويس حدًّا لفكرة الحوار، الأمر الذي كرّس انتماء تلك الدولة، بالنسة إلى مصر، وبصورة نهائية، إلى المعسكر «الإمبريالي» و«الاستعماري».

لم تكن كراهية اليهود أو معاداة السامية هي التي تسبّبت بتلك المواقف، حتى وإن كان أول ضحايا تلك السياسة الراديكالية هم اليهود المصريون، وهم طائفة متعدّدة الوجوه، ضاربة الجذور في ماضي البلاد، لم تبدِ قط أي تعاطف يُذكر مع المشروع الصهيوني. وكان جيل بيرو (Gilles Perrault) محقًّا حين كتب في السيرة الشخصية لهنري كوريل[*] (Henri Curiel)، التي حملت عنوان رجل فريد:

«باستثناء الأقلية الصهيونية، لم يكن ثمة من يرى فائدة في قيام دولة يهودية أو يشعر بالحاجة إلى الترنّم بلازمة «العام

---

(٤) *Le Monde* (Paris), 5/8/1954.

(*) هنري كوريل (١٩١٤ ـ ١٩٧٨)، كان ناشطًا سياسيًا مصريًا-فرنسيًا يهوديًا من أصول إيطالية. هو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري. ساهم في دعم حركات تحررية عدة إلى أن اغتيل في باريس في عام ١٩٧٨ (المحرر).

المقبل في القدس»، حين كان الذهاب إلى هناك لا يحتاج إلى أكثر من ركوب قطار الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة».

هكذا جرفت دوامة التاريخ يهود مصر، على حد التعبير الشائع، شأنهم في ذلك شأن «الأقدام السود»(*) في الجزائر أو البرتغاليين في أنغولا وموزمبيق. ويواصل بيرو كاتبًا: «على الفور، أدرك أكثر يهود الشرق بصيرةً أن رغبة يهود أوروبا الناجين من الإبادة الجماعية في اتخاذ ملاذ آمن لهم إنما تؤذن بنهاية جماعات اليهود السفارديم الذين ظلوا يعيشون بسلام طوال قرون مضت في العالم العربي». وفي الواقع، كان يهود مصر يتطلعون إلى حل آخر. ألم يعيشوا في هذا البلد منذ أكثر من ألفي عام؟ ألم يشارك بعضٌ منهم في الحركة الوطنية المصرية التي استنهضت البلاد في بداية القرن العشرين؟ ألم يساهموا في بناء هذا المجتمع؟ وقد قام المحلّل النفسي جاك حسّون (Jacques Hassoun)، المولود في الإسكندرية، بالتعريف بتاريخهم المعقّد، كاتبًا: «قد يكون من العبث الحديث عن اليهودي المصري بوصفه شخصًا عابرًا للزمان، لا يلم به تغييرٌ أو يطرأ عليه تطوّر. فقد اندمج يهود مصر بما فيها من ثقافات واستوعبوا ما ألم بها من اجتياحات وانشقاقات وبدع. واستبطنوا كل ما خضع له بلدهم، مصر، وكل ما شهدته طائفتهم من أحداث»(٥).

(*) الأقدام السود (Pieds-Noirs) مصطلح يطلق على المستعمرين أو المستوطنين الأوروبيين الذين ولدوا في المغرب العربي عمومًا، والجزائر خصوصًا، إبّان الاستعمار الفرنسي، ورحّلوا إلى أوروبا غداة استقلال الجزائر بعد ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٢ (المحرر).

(٥) *Histoire des Juifs du Nil*, textes réunis et présentés par Jacques Hassoun, 2ème éd rev. et augm., voies de l'histoire. Culture et société ([Paris]: Minerve, 1990).

كما كانت الحال في بلدان عربية أخرى، علق اليهود المصريون في شباك التناقضات العصية. وكان عدد منهم يمتلكون جوازات سفر أجنبية، الأمر الذي أتاح لبعض الأطراف الأوروبية أن تقدم نفسها قوى «حماية»، وأن تتدخل «للدفاع» عنهم، إذا لزم الأمر ـ وهو ما يشبه، إلى حد ما، الخطوة التي قامت بها فرنسا في الجزائر حين أعلنت مرسوم كريميو (Crémieux) عام ١٨٧٠ الذي حاز اليهود بمقتضاه حق المواطنة. ففي أثناء طفرة الحركة القومية، ساهم هذا الوضع في إشاعة جو من الريبة التي ازدادت وطأتها باحتلال فلسطين، وهو ما طرح عددًا من علامات الاستفهام: كيف يعرّف اليهود أنفسهم بالنسبة إلى الحركة الصهيونية؟ وما هو موقفهم المستقبلي من دولة تعلن نفسها دولةً يهودية؟ لمن كان ولاؤهم؟ كانت تلك الأسئلة تطرح نفسها بحدة، ولا سيما أن القادة الإسرائيليين كانوا لا يتردّدون في التلاعب بيهود العالم العربي.

كان من شأن عملية تخريب معروفة ـ كانت لتسمى عملية إرهابية لوأنها حدثت اليوم ـ أن تظهر للعيان سوء نيات أولئك الذين وقفوا وراء تلك الأعمال. ففي تموز/يوليو ١٩٥٤، وقعت اعتداءات على عدد من المكتبات الأميركية في الإسكندرية والقاهرة، إضافة إلى مسرحٍ يُموله البريطانيون. وسرعان ما تم القبض على الجناة. وتبينَ أنهم من اليهود المصريين الذين جنّدتهم الاستخبارات الإسرائيلية التي سعت، عبر تلك الأعمال الاستفزازية، للحؤول دون عقد أي اتفاق بين القاهرة ولندن في شأن جلاء القوات البريطانية عن مصر. ووفقًا لما جاء في التعليمات المكتوبة:

[إن هدفنا هو] هز الثقة الغربية بالنظام [المصري]. ويجب

أن تفضي هذه العمليات إلى اعتقالات وتظاهرات، وإلى الرغبة في الانتقام. لكن ينبغي أن تبقى مسؤولية إسرائيل عن هذه الأعمال في الكتمان التام، فيتم تحويل الانتباه إلى أي عامل محتمل آخر. إن الهدف هو الحؤول دون تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية من الغرب إلى مصر، مع إحداث صدمات والتسبّب باضطراب عام.

في إسرائيل، أفضت هذه «الهفوة» إلى ما سمي «فضيحة لافون» (Lavon)، تيمّنًا بوزير الدفاع الإسرائيلي الذي اتهم افتراءً بالوقوف وراء تلك الأعمال التخريبية. بعدما حمّله «أصدقاؤه» في حزب العمل المسؤولية بكاملها ليتخلّصوا من منافس محتمل، وليتنصّلوا مما يقع عليهم من تبعة. فلم ينثنوا عن الإدلاء بشهادات مزوّرة، ولا سيما شمعون بيريز. لكن، هل كانت «فضيحة لافون» حالة منفردة؟ فقد سبق أن نُفّذَت في العراق، في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١، اعتداءات ضد الطائفة اليهودية وضد بعض المصالح الأميركية. وعلى الرغم من عدم توافر أي دليل قاطع، كان عدد من الصحف الإسرائيلية، مثل صحيفة **هاعولام هازيه** (*Haolam Hazeh*) الأسبوعية الشعبية التي كان يرأس تحريرها الصحافي يوري أفنيري، كما الكثير من اليهود العراقيين، قد رسخ لديهم الاعتقاد أن تلك الاعتداءات التي عجّلت في هجرة يهود العراق إلى إسرائيل، قد تمت بإيعاز من تل أبيب.

على الرغم من ذلك، لم نشعر في مصر، حتى مطلع الستينيات، بأدنى نبذ أو استبعاد لليهود الذين لم يكن يوجد أي قانون يستهدفهم بصورة مباشرة. كنا كتلامذة، بغض النظر عن طوائفنا، نتجاور على مقاعد الدراسة، وندرس معًا، بلا عداوة أو بغضاء، وبلا مثقال ذرة من العنصرية، حتى وإن كانت حرب

١٩٥٦ قد دفعت عددًا من الأجانب إلى الرحيل، ولا سيما الفرنسيين والبريطانيين، وكذلك اليهود الذين لم يكن يُعرف لهم وطنٌ آخر.

بالنسبة إلينا، كانت معاداة السامية ترد من أقطار بعيدة، من عالم آخر لا نعلم عنه إلا ما تخبرنا به قراءاتنا. كنت وقتذاك في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة. وكنت أقرأ بنهم، وبخاصة الأدب السوفياتي، فقد كنا نعيش في وسط متأثر بالثقافة الروسية وقريب من دوائر الشيوعيين. كانت أمي يهودية، وقد ولدتْ في سويسرا لأب ليتواني ينحدر من العاصمة فيلنيوس، وأم روسية من مدينة سان بطرسبرغ. وكان أبوها قد رحل بعد بضعة أسابيع من مولدها عام ١٩١٨ بعدما صرعته الأنفلونزا الإسبانية؛ فتزوجت أمها بعده صيدلانيًا واستقرّت معه في القاهرة في عام ١٩٢٨. كان زوج الأم هذا خريج إحدى المدارس الدينية اليهودية، المسماة «يشيفاه» (Yeshiva)، فكان من التطرّف إلى درجة إنكاره حق البنات في التعلم. فما كان من أمي إلا أن هربت من منزل العائلة وهي في الثامنة عشرة، وبعدها لم ترَ زوج أمها الذي لم يعترف بزواجها في ما بعد برجل مصري قبطي. وبحسب ما قالته أمي لاحقًا لحفيدتها جولي، في حوار مخصّص لتوثيق ذكريات العائلة، فهي لم تشعر بـ «كامل الاندماج» إلا في مصر، حتى فاق شعورها بالاندماج في فرنسا، التي انتقلت إليها عام ١٩٦٢. ففي مصر، كانت «تعيش في انسجام تام على وقع شهر رمضان تمامًا كما في يوم الأول من أيار/ مايو»، وحاولت أن تنقل إلى ولديْها (أخي وأنا) «انفتاحًا في الفكر وأفقًا غير محدود لرؤية الأشياء»، وهو ما أراه اليوم كأثمن إرث يمكن أن يقدّمه إلينا تصوّر معيّن للثقافة اليهودية.

كانت إحدى الروايات الأدبية السوفياتية هي سبب لقائي الأول بفكرة معاداة السامية. بدا لي عنوانها، **والفولاذ سقيناه** (*Et l'Acier fut trempé*) أشبه بشعار رنّان. وكان هذا الكتاب الذي ألّفه نيكولاي أوستروفسكي (Nicolas Ostrovski) عام ١٩٣٢، قد تُرجم إلى الفرنسية، واستُهل بمقدّمة كتبها رومان رولان(*) (Romain Rolland). وفيه سرد أوستروفسكي، عبر مغامرات بطله بافل كورتشاغين (Pavel Kortchaguine)، ملحمة الثورة البلشفية في أوكرانيا الممزّقة بفعل الحرب الأهلية، مبيّنًا القتال البطولي ضد «العصابات البيض» (الموالية للقيصر والمناوئة للعصابات «الحمر»)، وإقامة «حكم طبقة العمال»، فضلًا عن التصدي لمعاداة السامية، وهو المبدأ الذي لم يكن الحزب الشيوعي السوفياتي يبدي حياله أي تساهل في العشرينيات والثلاثينيات.

كانت أمي قد حظرت عليَّ قراءة الفصل الرابع من تلك الرواية، وبالطبع، عصيتُ أمرها. وكان هذا الفصل يسرد تفصيلات وقوع إحدى المذابح التي نفّذتها العصابات البيض ضد اليهود:

«ستبقى ذكرى هاتين الليلتين الرهيبتين محفورة في ذاكرة كثيرين. ما أكثر الأنفس التي أُزهقت، والرؤوس التي شابت في غضون تلك الساعات الدامية. ففي أزقة الغيتو الضيقة، تناثرت تلك الأجساد الغضة الذبيحة للمراهقات اليهوديات المغدورات، وقد غابت نظراتهن عن الدنيا وغابت عنها الذكريات، بينما ارتمت أذرعهن المتشنجة إلى الوراء، وانثنت أعطافهن بفعل اختلاجات رفض الموت.» كان ذلك كفيلًا بإصابة الفتى الذي

(*) كاتب فرنسي (١٨٦٦ ـ ١٩٤٤) حاز جائزة نوبل للآداب في عام ١٩١٥ (المحرر).

كنتُ آنذاك بالصدمة. لكن ما من شيء من هذا القبيل عرفته مصر، التي لم تشهد أي مذبحة ضد اليهود. ومع ذلك، كانت ثمة رياح غير مبشّرة قد بدأت تلوح في الأفق؛ رياح لم نكن لنراها أو ندركها في ذلك الوقت، لأنها كانت تميل إلى اتخاذ منحىً ما وصفه مكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) بأنه «عنصرية حرب» أكثر من كونه «محض معاداة أبدية للسامية»[٦]، وهو ما عبّر عنه جاك حسون بتلك الكلمات:

«في خضم الثورة ضد الإمبريالية والصهيونية والشيوعية، امتزجت بعض النبرات المعادية للسامية، إذ قامت إحدى الإدارات الحكومية، وهي وزارة الإرشاد القومي، بنشر كتابات تعادي اليهود بصورة عنيفة، مثل **بروتوكولات حكماء صهيون**[*] *(Les protocoles des Sages de Sion)*، فضلًا عن طبعة عربية جديدة من كتاب هتلر **كفاحي**. ومن اللافت أن الشعب الذي كان على دراية بتلك الأدبيات، لم يكن يُسقط بالضرورة تلك الأحكام المجرّدة التي تروّج ضد الصهيونيين واليهود بعامة على من يعرفهم من اليهود الذين يعيشون بين ظهرانيهم».

في أي حال، بالنسبة إلينا، نحن التلاميذ الصغار في المدرسة الفرنسية، كان رفض الظلم الواقع على الفلسطينيين

---

(٦) Maxime Rodinson, *Peuple juif ou problème juif?*, nouvelle éd., la découverte poche. Sciences humaines et sociales (Paris: La Découverte, 1997).

(*) **بروتوكولات حكماء صهيون** عبارة عن مجموعة من النصوص تتناول خطة يسعى اليهود وفقًا لها للسيطرة على العالم. ونُشرت هذه النصوص للمرة الأولى في الإمبراطورية الروسية عام ١٩٠٣. ويرى عدد من المؤرخين أن هذه الكتابات مجرّد خدعة، وبخاصة بعدما أجرت صحيفة التايمز البريطانية تحقيقًا صحافيًا عام ١٩٢١ في شأن صدقية هذه الكتابات وخلصت إلى أن تلك النصوص هي انتحال أدبي لكتاب فرنسي أقدم عهدًا عنوانه **حوار في الجحيم** لموريس جولي (المحرر).

ورفض أي صورة لمعاداة السامية أمريْن متلازميْن. وقد مثلّت القوانين الاشتراكية الصادرة في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، نقطة التحوّل في حياتنا في مصر. كان ثمة افتتان بالنموذج الذي مثلته دول الكتلة الشرقية ـ ألم يكن الاتحاد السوفياتي في طريقه إلى اللحاق بالولايات المتحدة؟ ألم يكن هو السباق إلى غزو الفضاء؟ وبناء على ذلك، فضلًا عن الشروع في بناء صناعة ثقيلة، قام عبد الناصر بتأميم جزء كبير من المؤسسات، مع استثناء قطاعي التجارة الصغرى والزراعة. ولكثرة ما أضرّت تلك التدابير باليهود، اختاروا الخروج، على غرار ما قامت به سائر «الجماعات الأجنبية» الأخرى، كالإيطاليين واليونانيين وغيرهم. وهكذا فقدت مصر عددًا من كوادرها وغاب عنها ثراء تنوعها.

هكذا، في ربيع عام ١٩٦٢، وجدت نفسي في فرنسا «وطني الثاني» الذي كنت أنتمي إليه بحكم اللغة والثقافة والمثل التي تبنتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وكومونة باريس(*). كانت فرنسا خارجة لتوها من حرب الجزائر، وشأن عدد من الشبان، انخرطتُ، بعد وصولي بثلاثة أعوام، في الكفاح ضد العدوان الأميركي على فيتنام. وكان لزخم التضامن الذي اجتاح العالم أثره الدامغ في جيل بأكمله. فلماذا كان هذا الكم من الشبان، ألمانًا أكانوا أو برازيليين أو جزائريين، يشعرون بالقرب من أولئك المحاربين المرابطين على الجانب الآخر من العالم؟ علامَ كان يُطلق اسم فيتنام؟

(*) تعد كومونة باريس أول ثورة عمالية في التاريخ الحديث، وقعت في فرنسا في ١٨ آذار/ مارس ١٨٧١، واستمرت شهرين فقط. وألهمت ما تبعها من ثورات إشتراكية (المترجمة).

لا شك في أن المقاومة التي أظهرها شعب صغير من شعوب العالم الثالث لأقوى جيش تم حشده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما كانت لتثير إلا التعاطف. ومن دون شك، فإن اتساع نطاق الدمار الذي شهده هذا البلد الصغير أثار ثائرتنا. وبعد مضي أربعين عامًا، من ذا الذي يذكر اليوم حصيلة الخراب الإنساني الذي لحق بفيتنام، وآلاف الأطفال الذين ظلوا يولدون إلى يومنا هذا بتشوّهات خلقية جرّاء إطلاق الأسلحة الكيماوية بصورة مكثفة من قاذفات الصواريخ الأميركية؟ ما أسرع الغرب في نسيان ما يقترف من جرائم، وفي ما تجرّه هذه الجرائم من نتائج مأساوية تبقى ماثلة على مر الأجيال.

من المؤكد أننا كنا نعقد الآمال على المجتمعات التي ستولد من تحت أنقاض شبه الجزيرة الهندية ـ الصينية. ولكن، وراء المواجهة بين الشرق والغرب، كنا نشعر بأن ما يجري على ملعب الأحداث، إنما هو حق بلدان العالم الثالث في تقرير مصيرها. وكنا نستشعر أن شعوب الهند الصينية، مثلما فعل الشعب الجزائري قبله، كانت تهز النظام الدولي. كنا بعدُ نجهل إلى أي مدى سيكون الطريق طويلًا، ولم نكن نعلم كنه خيبات الأمل المطلة على امتداده. وعلى الرغم من ذلك، من فيتنام وصولًا إلى المستعمرات البرتغالية، ومن أميركا اللاتينية حتى جنوب أفريقيا، عبر قصص نضال متعدّدة الأوجه، كان ثمة إعادة نظر في دوام نظام انتهجه العالم منذ مطلع القرن الثامن عشر، وشهد خلاله قيام الحركة الاستعمارية، وهي أحد أسوأ نظم القهر التي بنيت على إنكار إنسانية الآخر. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ها هو ذلك الخلل يقترب من الانتهاء، وها هو صعود الصين والهند والبرازيل مؤخرًا، يؤذن بالنهاية القاطعة لتلك الحقبة.

هذا هو إذًا السياق الذي تبوّأت فيه فلسطين مكانةً مركزية. فعلى الرغم من كون تلك الأرض قد فقدت قيمتها الاستراتيجية، وكون النزاع خلّف فيها عددًا أقل من الضحايا مقارنة بغيره من النزاعات، فقد بات اليوم أكثر النزاعات استنهاضًا لاهتمام الرأي العام الدولي. علامَ يُطلق اسم فلسطين إذًا؟ أهو الاسم الذي يُطلق على مشاعر معاداة السامية التي ما فتئت تتجدد وقد صادفت أرضًا خصبة ترتع فيها وتنعتق؟ أم تراه الاسم الذي يدل على فكرة كراهية الغرب التي ما فتئ العالم الإسلامي يغذيها؟ أم تراه الاسم الذي بات يطلق على نظام استعماري آخذ في الأفول؟

بماذا تخبرنا فلسطين عن عالم اليوم وعن عالم الغد؟ بماذا تحدثنا عن حصيلة النظام الاستعماري، وعن استمرار المظالم وعن العلاقات بين الشمال والجنوب وعن النظام الدولي؟ هل ستكون فلسطين ميدانًا لصدام الحضارات، أم تراها، على العكس، ستصبح موئلًا لتخطي تلك الرؤية ولاجتراح حلول تتبنى مبدأ المواطنة، ولا تقوم على القوميات العدائية، وإنما تنشأ على الحق والعدالة؟ هل ستساعد في ميلاد نظام عالمي لا ينحصر في كونه غربيًا؟

في محاولة لاستجلاء الأمور، تجدر العودة إلى تاريخ العالم الحديث، وهو تاريخ لا يفتأ يتبدل أنّى نظرنا إليه: انطلاقًا من القاهرة، أو من باريس أو هانوي أو واشنطن أو جوهانسبرغ أو كراكاس، إذ إنه لا يتراءى في كل مرة بالمعالم نفسها ولا بالقسمات ذاتها.

الفصل الأول

حين نفهم لماذا يكون بقاء بعض الشعوب في «قاعة انتظار» التاريخ حتميًا

«إن القُوى التي تحقّق المشروع العظيم للسعادة التامة لا تأخذ في حسبانها أي معاناة ثانوية الأهمية، وهي تبيد تلك القطاعات من البشرية التي تقف في طريقها [. . .]. وتجدر إزالة العائق، أكان إنسانًا أو حيوانًا».

هربرت سبنسر (Herbert Spencer)، فيلسوف إنكليزي، ١٨٥٠.

ها هو وجهه شاهرًا الابتسامة شبه الطيبة نفسها التي خرج علينا بها على غلاف مجلة لايف (*Life*) الأميركية في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣. وها هي اللحية القصيرة المهذبة ذاتها، والنظرة الصافية نفسها. ها هو قد تجرّد من زيّه العسكري، فقد كُسبَت المعركة، وآن أوان السعي للسلام. وهو قد شارك بالفعل في إنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩. وفي ذلك اليوم الموافق الخامس والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٤٥، في رحاب أوبرا سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية، وبرفقة ممثلي واحد وخمسين بلدًا، قرأ بتأثر ظاهر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ذلك النص الذي ساهم مساهمة جليلة في تحريره، والذي يؤسّس عالم الغد الذي يُراد له أن يكون أكثر عدلًا وخاليًا من الحروب:

«نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا:

ـ أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي، في

خلال جيل واحد، قد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف،

- وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال وللنساء، وللأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

- وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، وغيرها من مصادر القانون الدولي،

- وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا:

- أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معًا في سلام وحسن جوار،

- وأن نوحد قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي،

- وأن نكفل بقبولنا مبادئ معيّنة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة،

- وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وقد قرّرنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق تلك الأغراض.»

في إثر تلك الكلمات الجزلة، وقف الحضور البالغ عددهم ثلاثة آلاف شخص وصفقوا تحية لميلاد عهد جديد تخلّص من النازية والفاشية والعنصرية. رجل واحد فقط وسط هذا الجمع الغفير، بقي جالسًا في مكانه الخلفي، وقد ساوره الشك، هو الدكتور وليم دو بوا (William E. B. Du Bois)، الكاتب الأميركي

الأسود الذي يعد الأب المؤسس لفكرة الوحدة الأفريقية، راويًا تلك الذكرى، إذ كتب:

«سمعتُ إيان سموتس (Ian Smuts) يرافع مدافعًا عن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. كان ذلك تناقضًا مدهشًا، إذ إن فكرة الوحدة الأفريقية كما يمثلها هي اتحاد السادة البيض في كل من كينيا وروديسيا وجنوب أفريقيا، وهو اتحاد لقيادة القارة الأفريقية بما يتفق ومصالح المستثمرين البيض وسائر المستثمرين».

فالرجل الذي كان يتلو النداء الذي يدعو إلى «أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معًا في سلام وحسن جوار»، لم يكن إلا إيان سموتس، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، ذلك البلد الذي تسوده سياسة الفصل العنصري. وقد عُرف الرجل بقمعه الوحشي لمحاولات التحرّر التي قامت بها الأغلبية السوداء المحرومة حقوقها السياسية والاجتماعية. بيد أن سموتس قد وفّق في اختيار المعسكر الصحيح إبان الحرب العالمية الثانية، بتحالفه مع المملكة المتحدة.

إن كان ثمة حدث يصلح ليُتخذ رمزًا للقرن العشرين، فهو بالتأكيد الحرب بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥. فنظرًا إلى عدد البلدان المعنية بها، وإلى تنوّع مسارح العمليات، من شمال أفريقيا إلى القوقاز، ومن المحيط الهادئ إلى البلقان، فهي تستحق أن توصف بالعالمية، أكثر من حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٩؛ إنها لا تزال ترمز بحق في عالمنا الغربي، حتى بالنسبة إلى الأجيال التي لم تشهدها، إلى الصراع الهائل بين «الخير» و«الشر»، وإلى النضال في مواجهة الهمجية. لكن حين كان يُنظر إلى تلك المصارعة، من جانب البلدان المستعمَرة، أي من منظار تجربة مغايرة، لم يكن يتراءى المشهد على النحو نفسه. وإلى اليوم، لا تتبوّأ تلك الحرب مكانة

المرجعية الواجبة في الدول التي كانت مستعمَرة، كالموقع الذي تحتلّه في الخطاب الغربي. ولنحاول معًا فهم السبب.

كتب الأمين العام للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، جو سلوفو (Joe Slovo) (١٩٢٦ ـ ١٩٩٥) في مذكراته غير المكتملة ـ وهو أول رجل أبيض منتخب في صفوف قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وأحد المهندسين الرئيسيين للانتقال السلمي إلى حقبة ما بعد الفصل العنصري ـ موضّحًا كيف قرّر حزبه، الذي ظل محايدًا فترة من الفترات، الانخراط ضد ألمانيا النازية غداة اجتياحها الاتحاد السوفياتي في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤١:

كان ذلك منعطفًا عسيرًا، إذ كيف يمكن إقناع رجل أسود بعقد سلام مع سموتس ـ جزار مدينتي بولهويك (Bulhoek) وبوندلزفارتز[١]؟ بالنسبة إلى عضو عادي في الأغلبية السوداء التي لا تتمتع بأي حقوق ولا تحظى بإمكان التصويت، بدا نداء النظام لـ «إغاثة الحضارة والذود عن الديمقراطية» كأنه معارضة هزلية قاسية. وبمَ كان سيكون القتال؟ والرجل الأسود لم يكن مصرّحًا له حمل الأسلحة. فإن كان راغبًا في خدمة الديمقراطية، كان خياره الوحيد هو أن يصبح خادمًا لجندي أبيض. وكان دخول اليابان الحرب إلى جانب هتلر قد منح العنصريين البيض شعارًا، هو «مكافحة الخطر الأصفر». وكان من السهل تفهّم أن في أوساط السود من يأمل في قرارة نفسه بأن قدوم رجال ملونين آخرين ربما عاد عليهم بالخلاص[٢].

---

(١) مدينتان في جنوب أفريقيا، مارس فيهما سموتس، بين عامي ١٩٢١و١٩٢٢، قمعًا وحشيًا أسفر عن مصرع بضع مئات من الضحايا السود.

(٢) Joe Slovo, *Slovo, the Unfinished Autobiography*, with an Introduction by Helena Dolny (Melbourne; New York: Ocean Press, 1997).

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، في الوقت الذي كانت الطائرات اليابانية تقصف الأسطول الأميركي في بيرل هاربر، كانت اليابان تشن هجومًا هائلًا على الإمبراطورية البريطانية في آسيا، مستولية من دون عناء على بورما وسنغافورة وماليزيا. ووصلت جحافل إمبراطورية الشمس المشرقة حتى أبواب الهند. وقد عرض اثنان من مؤرخي بريطانيا اليوم، هما كريستوفر بايلي (Christopher A. Bayly) وتيم هاربر (Tim Harper)، مغزى ذلك الانهيار الذي شهده «الرجل الأبيض» في بلاد الشرق الأقصى، مفسّرين ذلك انطلاقًا من وجهة نظر آسيوية يجدر تفهمها، ولا سيما أننا «في صدد ولوج القرن الآسيوي»[٣].

في عام ١٩٤١، في أثناء الحملة اليابانية العسكرية الأولى في جنوب شرق آسيا، لم تكن تلك الشعوب ترى في اليابانيين غزاة عتاة. وحدهم الصينيون كانوا على علم تام بالأحداث الجارية، مثل «مذبحة نانكينغ» (أو اغتصاب نانكينغ) عام ١٩٣٧[٤]. على العكس تمامًا، كان كثيرون يرون في اليابانيين محرّرين قادرين على كسح القوى الاستعمارية الأوروبية الفاسدة والمندحرة، بهدف افتتاح عصر جديد، هو عصر «آسيا للآسيويين»، ولا سيما أن الهراوة الاستعمارية، على حد تعبير الكاتبين، قد غلظت في إثر أزمة الكساد الكبير عام ١٩٣٠، الأمر الذي أدى إلى سحق طبقة الفلاحين تحت وطأة الديون.

---

(٣) Christopher A. Bayly et Tim Harper, «Faces cachées de la second guerre mondiale: Armée oubliées de l'Asie britannique,» *Le Monde diplomatique* (Paris) (Mai 2005).

(٤) وفقًا للمصادر المطلعة، تم قتل ما بين مئة ألف وثلاثمئة ألف شخص بعد استيلاء القوات اليابانية على المدينة.

وكان الشبان الآسيويون يكنّون إعجابًا لليابان من جرّاء ما بلغته من حداثة في القرن التاسع عشر، ولانتصارها على روسيا في حرب ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥. وفي الهند، في عام ١٩٤٣، كان قد تشكّل جيش وطني للتحرير قوامه أربعون ألف مقاتل، كانوا في أغلبيتهم محاربين قدامى في صفوف الجيش البريطاني، وكانوا عازمين على الكفاح ضد المستعمر بالتحالف مع اليابانيين.

وفي الفترة نفسها، كان عدد من الوطنيين في العالم العربي لا يكادون يكتمون تعاطفهم مع «أعداء الأعداء». وتكرّر ذكرُ أمثلة في ذلك حتى أُرهق السامعون: فقد تعاون مفتي القدس، أمين الحسيني، أحد زعماء الحركة الفلسطينية، مع النازيين. وفي عام ١٩٤٢، تعرّض الضابط الشاب أنور السادات، قبل أن يصبح رئيسَ مصر وصاحب اتفاقات كمب ديفيد عام ١٩٧٨ مع إسرائيل، للاعتقال على أيدي البريطانيين، لنقله معلومات إلى مقر الفيلق الألماني في أفريقيا، أي الفرق المدرّعة بقيادة الجنرال أروين رومل (Erwin Rommel)، التي كانت تتقدم بسرعة مخيفة نحو الإسكندرية. وفي تلك اللحظة، كان معظم الشعب المصري يترصّد وصول الجيش الألماني بلهفة، لما استقر لديه من أنه قادم لتحرير البلاد من القهر الذي يمارسه البريطانيون ضده. وكان هنري كورييل من جانبه، الشيوعي اليهودي المناهض للفاشية بشدة، رجلًا يدرك تمامًا المخاطر الكامنة وراء انتصار النازيين، فقام بتوزيع منشور يشرح فيه أن السيطرة الألمانية ليست بأفضل من السيطرة البريطانية.

من الصعب التخلص من بعض ردات الأفعال اللاإرادية العتيقة الراسخة، والتخلي عن إبصار الواقع عبر تلك العدسة «المتمركزة في الغرب» التي تنظّم المكان والزمان تبعًا لوجهة

نظر الشمال وحده. بالطبع، كانت النتيجة التي انتهت إليها الحرب العالمية الثانية حاسمة لمستقبل الإنسانية، فانتصار ألمانيا النازية ما كان ليؤدي إلى استعباد أوروبا فحسب، بما فيها الاتحاد السوفياتي، وإنما كان سيفضي إلى استفحال استغلال المستعمرات أيضًا. لكن علينا أن نتفهم منطقية الأوهام التي غذّتها الشعوب الرازحة تحت سوط الاستعمارَين البريطاني والفرنسي. وسرعان ما تبدّدت تلك الأوهام، وأدركت الشعوب الآسيوية أن النير الياباني ليس بأقل شراسة من مثيليه البريطاني أو الفرنسي. فانتفضت ضد أسيادها الجدد من بورما إلى شبه جزيرة الهند الصينية. ولكن، إذا ما نُظر إلى نزاع ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ من زاوية الجنوب، فهو يفقد البعد الذي اكتسبه في إطار «القرية الغربية».

في نهاية المطاف، سينبثق الأثر الأكبر للحرب العالمية الثانية في الشعوب المستعمرة من قدرة تلك «الشعوب الملونة» على مطالبة سادتها البريطانيين والفرنسيين الذين لحقهم الضعف جراء الصراع، بقيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي حاربوا باسمها.

«الحق في الاستعمار»

يسمح تباين الرؤى في شأن الحرب العالمية الثانية لنا بمساءلة المنظار الذي ننظر من خلاله إلى الصراع في فلسطين، إذ ليس في الإمكان فهم الموقفين الأوروبي والأميركي من إقامة دولة إسرائيل من دون الرجوع إلى تصور للعالم ظل ماثلًا بكثافة طوال فترة من القرن العشرين، عُدّ فيه سكان الأراضي المستعمرة الأصليون كمًّا مهملًا. كانت تلك الشعوب تعيش وتبقى في مكانها بالطبع، لكنها كانت تظل خارج مجال الرؤية، من دون

ثقافة أو تاريخ، أكانت من العرب في فلسطين أو في الجزائر أو من أهل أستراليا الأصليين، أو من السود في الجنوب الأفريقي. كُثر أولئك الذين كانوا يعتقدون مخلصين أن أوروبا وحدها هي من تحمل مشعل «الحضارة»، وهو مصطلح استُخدم للتغطية على كثير من الحوادث، ولتبرير كثير من الجرائم.

بالاحتكام إلى **المعجم التاريخي للغة الفرنسية** *(Dictionnaire historique de la langue française)*، ذلك السفر الوافر الوثائق، الصادر في إشراف ألان ري (Alain Rey)، نجد أن كلمة «حضارة» التي لم تكن معروفة قبل عام ١٧٢١، قد تم تعريفها على أنها «العملية التاريخية للتقدم [...] المادي والاجتماعي والثقافي إضافة إلى نتاج هذه العملية من حالة اجتماعية تعَدّ متقدمة». وبناء على ذلك، يقتضي استحداث الحضارة «النهوض بمجتمع بشري للوصول به إلى الحال الأرقى من التطور المادي والفكري والاجتماعي». وكان فولني (Volney)، الفيلسوف والمستشرق ومؤلف كتاب **رحلة إلى سوريا ومصر** *(Voyage en Syrie et en Egypte)* الصادر عام ١٧٨٧، قد قال إن نقيض الرجل المتحضّر هو آكل لحم البشر! فكلمة «حضارة» التي حلّت محل كلمة «الأخلاق» المستخدمة حتى ذلك الحين، لا تتخذ معناها بكامله إلا بمقابلتها بكلمة «همجي». وبذلك فهي تتضمن رؤية تدرّجية من العسير الخلاص منها.

أما نيكولا دوكاريتا (Nicolas de Caritat)، أو الماركيز دي كوندورسيه (Marquis de Condorcet) (١٧٤٣ ـ ١٧٩٤)، وهو أحد أهم من دافع بحزم عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فكان يعتقد بوحدة الجنس البشري ويناهض بضراوة المؤسسات الاستعمارية، ويقول:

استعرضوا تاريخ منشآتنا في أفريقيا أو آسيا، وسترون ما كان منا من احتكار التجارة، ومن خيانات، ومن احتقار دموي للبشر ممن خالفونا في اللون أو في العقيدة. سترون صفاقة تعدياتنا، وشطط تبشيرنا ودسائس كهنتنا. سترون ذلك كلّه يدمّر مشاعر الاحترام والتعاطف التي كان تفوّقنا التنويري وحسنات تجارتنا قد حققوها لنا سالفًا[٥].

يظهر احترام الكاتب للشعوب الملونّة من خلال تلك الإدانة الشجاعة والصريحة للمغامرات الاستعمارية. لكن ذلك يرافقه، لدى هذا المفكر الإنساني الأصيل، إيمان بـ «تفوق الغرب التنويري»، وهو ما يعد تربة خصبة للفوران الفكري الهائل الذي مهّد للثورة الفرنسية، وهو ما قاد كوندورسيه إلى اعتقادٍ راسخٍ عبر عنه بقوله:

إن مسيرة شعوب المستعمرات إلى الأمام ستمضي حثيثًا وعلى نحو أكثر أمنًا، لأنهم كانوا سيتلقّون منا ما أرغمنا نحن على اكتشافه، فكي يتعرفوا إلى تلك الحقائق البسيطة وتلك الطرائق الأكيدة التي توصلنا نحن إليها بعد عثرات متعددة، حسبهم أن يدركوا مراحل تطورها والبراهين الدالة عليها من خلال مقالاتنا وكتبنا.

باسم تلك الحضارة التي اقتنع كوندورسيه بأن أوروبا ـ ولا سيّما فرنسا ـ هي التي تمثّل أوج اكتمالها، شرّع الكاتب الضرورة الملحة إلى الارتقاء بسائر الشعوب إلى «مستوى» الغرب. أما القيود التي يضعها على تلك العملية، والتي يخص بينها ضرورة

---

(٥) Jean-Antoine-Nicolas de Caritat Condorcet, *Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain.*

(صدر الكتاب بعد وفاة الكاتب عام ١٧٩٥).

استخدام الوسائل السلمية، فلن يتورّع غيره من المفكرين الجمهوريين، ومن القادة السياسيين في الجمهوريتين الثالثة والرابعة، ومن المسؤولين الأوروبيين بصفة عامة، عن خرقها ليموّهوا مطامحَ مادية بـ «مهمة تعميم الحضارة» تلك.

في نهاية القرن الثامن عشر، شهدت فرنسا وبريطانيا رواجًا لحملة ضد الاتجار بالعبيد وضد المستعمرات، رعاها تيار لقي رواجًا حسنًا في ما بعد، هو تيار المفكرين الليبراليين، بدءًا بآدم سميث (Adam Smith) وصولًا إلى إدموند بيرك (Edmund Burke). ألم تكن الحاضرة الأم تنتهك مبادئ السوق الحرة بإجبار مستعمراتها وراء البحار على تصدير منتجاتها إليها وعلى شراء حاجاتها كلها منها؟ وبعد مرور خمسين عامًا، تخلّى معظم أتباع هذا التيار، بدءًا بجيمس ميل (James Mill) وحتى جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)، مرورًا بألكسس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville)، على الرغم من التزامهم فكرة التبادل الحر ومركزية دور السوق، عن المساءلات التي طرحها أسلافهم ليؤيدوا التوسع الأوروبي بلا وازع من ضمير.

يمكن تفسير جانب كبير من ذلك «التحول الموالي للإمبريالية»، على نحو ما بيّنتْه الأكاديمية الأميركية جنيفر بيتس (Jennifer Pitts)، بأنه «الامّحاء التدريجي لنظريات التقدم القائلة بالتعددية والقابلة للتأويل لمصلحة بعض المفاهيم الموغلة في احتقارها لـ «التخلف»، وكذلك لمصلحة ثنائية أكثر حسمًا وأقل خضوعًا للتأويل، ما بين الهمجية والتحضر»[٦].

---

(٦) Jennifer Pitts, *Naissance de la bonne conscience coloniale: Les Libéraux français et britanniques et la question impériale, 1770-1870*, préface de Gilles Manceron; traduit de l'anglais par Michel Cordillot (Ivry-sur-Seine: les éd. de l'Atelier, 2008).

كان آدم سميث يولي اهتمامًا دؤوبًا لدراسة المجتمعات الإنسانية، وما كان أبدًا ليوافق على عبارة مارغريت ثاتشر المشهورة التي تقول فيها: «لا يوجود شيء اسمه مجتمع» (There Is no Such Thing as Society). على العكس، كرّس سميث أعمالًا معمقة لا للمجتمعات الأوروبية فحسب، وإنما لتلك التي كان العالم القديم ماضيًا في اكتشافها أيضًا، بدءًا بأستراليا وحتى الأميركتين. فقد كان سميث عالمًا كونيَّ النزعة، تحدوه قناعة بأن البشر كلهم عقلانيون وبأنهم يحتكمون إلى تلك العقلانية في حل مشكلاتهم. وبالنسبة إليه وإلى أتباعه، ما من ثقافة هي الأرقى أو الأدنى بين الثقافات على وجه العموم، لأن تنوع المعتقدات والعادات إنما أتى استجابة لتنوّع الأحوال واختلافها في ما بينها.

شرح آدم سميث في كتابه **نظرية المشاعر الأخلاقية**، الصادر قبل مئة وخمسين عامًا، من غير أن يخضع للنسبية قط، أن عادة هنود الأميركتين التي تقضي بوضع رأس المولود داخل قالب، والتي ندّد بها المبشّرون بوصفها عادة عبثية وهمجية، لم تكن أقل سخفًا من عادة ارتداء مشدّ الخصر المفروضة على نساء أوروبا، وهي العادة المقبولة على الرغم مما عُرف عنها من مضار. فقد كان سميث يدين بقوة كل ما من شأنه أن يرسي فكرة التفوق العالمي للمجتمعات الأوروبية.

في غضون بضعة عقود، بدأ العالم يتغيّر بعمق. فبعدما كان، في القرن الثامن عشر، عام ١٨٠٠، لا يزال عالمًا متعدّد الأقطاب (كان القِسم الأعظم من الإنتاج الصناعي العالمي يُنتَج في الصين والهند)، تعزّزت هيمنة العالم القديم في النصف الأول من القرن التاسع عشر لعدّة أسباب: أولها الامتيازات الناجمة عن غزو الأميركتين، والأرباح المتراكمة من التجارة

الثلاثية الأضلع (ما بين أوروبا وأفريقيا والعالم الجديد) التي غلبت عليها تجارة العبيد، وأيضًا، على وجه الخصوص، إتقان التكنولوجيا وفن الحرب. فقد أدّى تزايد عدد النزاعات في أوروبا إلى اكتساب دولها قدرة على حشد مواردها خلال حملات عسكرية طويلة الأمد، وهي قدرة لم تكن تتمتع بها الإمبراطوريتان العظميان الهندية والصينية اللتان كانتا توكلان مهمة الدفاع عن حدودهما البعيدة إلى طغاة محليين أو إلى قبيلة من القبائل.

سيكون من شأن تلك القدرة العسكرية والانتصارات الناتجة منها، أن تمثل برهانًا على تفوّق العالم القديم، ليس عسكريًا واقتصاديًا فحسب، وإنما «ثقافيًا» وحتى «أخلاقيًا» أيضًا. وهو التفوق نفسه الذي قد تمتد جذوره إلى مفاهيم فلسفية يعزيها البعض إلى اليونان القديمة. هكذا، وفقًا لجنيفر بيتس، ظهرت الحجج التي تقول إن تقدمية الطبيعة الخاصة بحضارة الأوروبيين إنما تمنحهم تفوقًا أخلاقيًا يسوّغ لهم التصرف وفق أهوائهم في المناطق «الهمجية». وهكذا ستصبح فلسطين ـ ضمن مناطق أخرى ـ حقلًا لتطبيق تلك النظريات. ويشهد على ذلك تطور السياسة البريطانية في الهند؛ ففي منتصف القرن التاسع عشر، بدأ الاهتمام الموجّه سابقًا إلى هذا البلد في الخفوت.

تلحظ بيتس، أن شكلًا من أشكال الإعجاب بمآثر الثقافة الهندية، كان موجودًا في ما مضى في داخل أرفع أوساط الإدارة، وكذلك بين البريطانيين الساعين لتوسّع الامبراطورية. وبين حكام المستعمرات في القرن الثامن عشر، كان ثمة مستشرقون مفعمون بالإعجاب بالحضارة الهندية.

بل إن أولئك الحكام كانوا يميلون إلى الاصطباغ بالصبغة الهندية؛ فكانوا يلبسون ثياب أهل البلد ويأخذون في عاداتهم ويتزوجون بناتهم. ولكن، مع منتصف القرن التاسع عشر، ترسّخت رؤية تزدري السكان الأصليين، وهو ما سيسري من دون انقطاع حتى حلول الاستقلال.

في كتاب مثير وقاسٍ يحمل عنوانًا استفزازيًا، هو كتاب **أقلَمَة أوروبا**(٧) يستحضر المؤرخ الهندي ديبش شاكرابارتي (Dipesh Chakrabarty) التصوّر الذي فرض نفسه في النهاية، والذي يقول إن أوروبا تجسّد مسبقًا ما سيكون عليه مستقبل الإنسانية. ويكتب شكرابارتي شارحًا أن الشعوب غير الأوروبية مجبرة على البقاء «في قاعة انتظار وهمية ملحقة بالتاريخ»، إذ بات الانتظار مقياسًا للمسافة الثقافية التي تفصل الغرب عما سواه. ويتابع الكاتب أن مفهوم التقدم قد استقر منذ القرن الثامن عشر، فصارت كلمة «نحن» تمثل المستقبل بينما تشير لفظة «هم» إلى الماضي، بل تدل كلمة «هم» أحيانًا إلى ماضي «نحن». هكذا بات يُنظر إلى سكان أستراليا الأصليين على أنهم مجرد أناس يشبهون أسلافنا الذين عاشوا ما قبل التاريخ ولم يتمكنوا من التطور. وبتعبير آخر، كتب كارل ماركس أن «البلد الأكثر تصنيعًا بات يعكس للبلدان الأقل نموًّا صورة مستقبلها».

على الرغم من الحركات العالمية المؤثرة التي وسمت أوروبا منذ القرن الثامن عشر، والتي لم تكن أفكارها متساوقة

(٧) Dipesh Chakrabarty, *Provincialiser l'Europe: La Pensée postcoloniale et la différence historique*, traduit de l'américain par Olivier Ruchet et Nicolas Vieillescazes (Paris: éd. Amsterdam, 2009).

مع قهر السكان الأصليين أساسًا، فرض حق الاستعمار نفسه إذًا «حقًا طبيعيًا»، بل فريضة واجبة، من أستراليا إلى الجزائر، ومن الكونغو إلى الهند الصينية. وفي فلسطين، كان الأمر يتعلق أيضًا بـ «بعثة مقدسة من أجل الحضارة»، على حد تعبير هنري لورنس (Henry Laurens). ولكن، خلافًا لحالات استعمارية أخرى، لم يكن الفلسطينيون مجبرين على البقاء في «قاعة انتظار» التاريخ فحسب، بل محكوم عليهم بالطرد نهائيًا من التاريخ.

الفصل الثاني

حين نرافق حركة صعود المستعمرين
إلى أرض الميعاد

«تجري أحداث هذا المشهد في اللامكان، أي في فلسطين».

Alfred Jarry, *Ubu roi*.

ها هي ذي مدينة عربية. كم تبدو منسجمة مع المناظر الطبيعية المحيطة بها. تلتئم بيوتها المكعبة وسطوحها المنبسطة في وئام مع حنايا التلال التي شيّدت عليها، بلا أثر لأي تكلف. إن هو إلا اتساق بسيط ومنساب. وأهل المدينة جزء من المشهد. لفتاتهم وئيدة متناغمة، يمشون الهوينى، يضفون بها جمالًا على جمال. أزياؤهم خليطٌ مدهش من الأسمال المهترئة، غير أن الشمس قد أذبلتها حتى أكسبت ألوانها رقةً ونبلًا، بدا معها أولئك الرعاة القذرون في جلال الملوك إذا ما التحفوا برث الثياب.

أما المدن والقرى اليهودية، فهي على غير تلك الشاكلة، موسومة بعلامة الغرب، أو بالأحرى بعلامة أميركا، فقد نمت وتوسّعت بسرعة، وفق تخطيط بدائي وعنيف. لم يستطع المطر ولا الشمس ولا الرياح أن تلونها بما يوافق الطبيعة المحيطة. ويبدو المستعمرون فيها بسراويلهم القطنية وقمصانهم المفتوحة، أشبه بالرواد الأوائل في الغرب الأميركي. نشاطهم، وحميتهم في العمل، وتعطشهم إلى الإنتاج يخرق دعة الأفق ويناوئ سكينة السماء. من الناحية الجمالية، ينتصر العربي على اليهودي بسهولة. ولكن، يا له من ثمن فادح يضطر إلى دفعه لقاء ذلك التفوق الشكلي: ركود يجافي الأمل، وبؤس بلدٍ كان فيما مضى خصبًا، واجتثاث للغابات،

وأراضٍ صارت قاحلة، ومستنقعات نتنة، وداء الرمد يُعمي الأبصار، ونسبة راعبة من الأطفال، وغياب لقواعد الصحة.

كان جوزيف كيسيل (Joseph Kessel) في زمن كتابة تلك الكلمات صحافيًا مشهورًا. وقد أسفرت رحلته إلى فلسطين عن تأليفه، عام ١٩٢٧، كتابًا بعنوان **أرض الحب والنار** *(Terre d'amour et de feu)*. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، ولأنه مناهض عنيد للنازية، انخرط مبكرًا جدًا في صفوف المقاومة، ليؤلف بالاشتراك مع موريس درُوُنْ (Maurice Druon) نشيد المناصرين[*]. كما سيغطي لاحقًا الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى لصحيفة **فرانس سوار** اليومية.

بعدما رسم كيسيل تلك اللوحة المعبّرة عن فلسطين في عشرينيات القرن العشرين، طرح سؤالًا بلاغيًا:

أيُّ الفريقين على حق؟ أيهما أسعد حالًا؟ أيستحق هذا الجمال وهذه القدرية الملاريا والإملاق والتقرّحات والعمى؟ تطرح تلك المشكلة نفسها كلما نقضت الحضارة ذلك التناغم المتراكم عبر القرون، ودخلت في صراع مع قيمة عظيمة ضاربة في القدم حتى لتبدو كأنها آلت إلى أطلال. يحار العقل، فيترك الرأي للحياة لتقول كلمتها.

في فلسطين، ها هوذا حكمها: باتباع الأنماط القديمة، كان البلد يوفر الطعام بمشقة لبضع مئات من الآلاف. ولكن، مع اعتماد الوسائل الحديثة، سيتمكن - وفقًا لما يؤكده البعض ـ من إطعام عدّة ملايين. ومعلوم أن عدد العرب كان يناهز ٦٠٠ ألف[1]،

(*) نشيد المناصرين، أو نشيد التحرير، هو النشيد الذي تغنّت به المقاومة الفرنسية في أثناء الاحتلال النازي إبان الحرب العالمية الثانية (المترجمة).

(١) في الحقيقة، في ذلك الوقت، كان عدد العرب أكثر من ٨٠٠ ألف.

أما اليهود فبلغ عددهم نحو ١٥٠ ألفًا. لكن الفريق الأول لا يكاد يُرى، في حين أن الآخرين في كل مكان. وها هي المصانع تنفث دخانها، والحقول تنتج ضعفيْ الغلة، والمدن تتكاثر، والصحراء تكتسي بالغابات. وها هو العمل يبطل قيمة الأرقام.

هنا يردد كيسيل فكرة راجت كثيرًا في داخل الحركة الصهيونية؛ وهي فكرة سيلخصها عام ١٩٣٦ حاييم وايزمان، أحد أقطاب تلك الحركة، متحدثًا عن فكرة الصراع بين «الصحراء والحضارة»:

نسمع بين الناس من يقول: «نعم، ربما ما فعلتموه جيدٌ حقًا، ولكن عرب فلسطين اعتادوا الحياة الهادئة الرتيبة، كانوا يركبون الجمال، وكان مظهرهم الفاتن جديرًا بالتصوير، وكانوا ينسجمون مع المشهد العام. فلمَ لا يتم حفظهم في متحف أو في حديقة وطنية عامة؟»

إن الحكم بإلقاء العرب في مزبلة التاريخ، أو «حفظهم» في حديقة أشبه بحديقة حيوانات، إنما يندرج في الإطار التصوّري الخاص بتفوّق أوروبا وبإنكار إنسانية الآخر. من هنا، لم يكن لحركات التمرد العربية التي كانت تدمي فلسطين آنذاك إلا تفسير واحد، هو تخلف الجماهير، وتلاعب ملاك الأراضي بهم، وتأثير الإقطاعيين وأصحاب الامتيازات ممن يخشون من النموذج الذي يقدمه اليهود. وما زال الحديث لجوزيف كيسيل إذ يقول:

رأوا أنفسهم أمام عمالٍ يتلقون أجورًا بالأسعار الأوروبية، ورجالٍ يعملون في الحقول ويُستوفون أجورهم. وعباراتٌ غريبةٌ عن الحرية والمساواة تشيع وتنتشر، ولا يهم إن جاء التعبير عنها بلغة مغايرة؛ فتلك الكلمات هي التي تُفهم قبل غيرها. وإذا

بالسادة الأفندية يستشعرون الخطر الذي يتهدّد سلطانهم.

لم تخطر في بال كيسيل لحظة أن الفلاحين الفلسطينيين، شأن الفلاحين العرب في الجزائر أو الفلاحين البانتو في جنوب أفريقيا، ربما هم الذين شعروا بالخطر. وأنى له أن يتصور ذلك بينما هو ومن أتى من أقرانه الأوروبيين إلى «أرض الميعاد» لم يلتقوا أي عربي؟ فهو بنفسه يعترف قائلًا: «لا أحد يراهم في الواقع». وفي أي حال، هل يُعقل أصلًا أن يكون لأصحاب الأرض الأصليين أي رأي؟

ذلك التصور، لخصه المستشرق مكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) في نص مشهور بعنوان «إسرائيل: واقع استعماري؟»، تم نشره عام ١٩٦٧ في عدد خصّصته مجلة **الأزمنة الحديثة** (*Les Temps Modernes*)، التي كان يرأس تحريرها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (Jean Paul Sartre)، للصراع الإسرائيلي ـ العربي، وجاء فيه:

يغرس التفوقُ الأوروبي، حتى في أغوار الوعي الخاص بأكثر الفئات حرمانًا من حظوته، فكرةَ أن أي إقليم خارج أوروبا يعد قابلًا ليحتله أي عنصر أوروبي. ووفقًا لوجهة النظر تلك، لم تكن حالة الطوباوية الصهيونية مختلفة عن حالات الطوباوية الاشتراكية على غرار مدينة إيكاريا (Icaria) الفاضلة التي ابتدعها كابيه[٢] (Cabet). وفيها يقتضي الأمر إيجاد أرض خالية. ولا تعني كلمة «خالية» الغياب الفعلي للسكان

(٢) إتيان كابيه منظّر سياسي فرنسي (١٧٨٨ ـ ١٨٥٦) كان يريد بناء مدينة مثالية، وقام بتجربة ذلك في ولاية تكساس الأميركية.

بالضرورة، وإنما تعني نوعًا من الخلو الثقافي. ففي خارج حدود الحضارة [...]، من الممكن أن ندرج بحرية، وسط السكان المتخلفين، لا ضدهم، مجموعة من «المستعمرات» الأوروبية، التي ليست إلا أقطابًا للتنمية، كي نستخدم بذلك مصطلحًا حديثًا في غير زمانه.

منطق الإقصاء

تتألف عبارة terra nullius من كلمتين: terra بمعنى أرض، وnullius، أي لا أحد. وإذ قام الصحافي السويدي سفن ليندكفيست (Sven Lindqvist) بتفحص تلك العبارة، فقد عمد إلى تحديد معناها كما يلي:

في الأصل، كانت العبارة تشير إلى الأرض التي لا تنتمي إلى الإمبراطورية الرومانية. وفي القرون الوسطى، صارت الأرض التي لا تنتمي إلى أي حاكم مسيحي. وفي ما بعد، صارت هي الأرض التي لم يطالب أي بلد أوروبي بأن له حقوقًا فيها، أي هي الأرض التي يحق لأي بلد أوروبي أن يبادر إلى غزوها. أرض خلاء. أرض صحراء. أرض ستعود صحراء جرداء لأن عدد سكانها قليل جدًا، إذ يمثلون عرقًا أدنى، نذرتهم الطبيعة للاندثار(٣).

لم تأتِ الغزوات الأوروبية كلّها وفقًا لهذا التصوّر الوحيد طبعًا. ففي معظم الحالات، كان الأوروبيون يبسطون سيطرةً مباشرة أو غير مباشرة على الأراضي التي لم يكن في الإمكان

(٣) Sven Lindqvist, *Terra nullius*, traduit du suédois par Hélène Hervieu (Paris: Les Arènes, 2006).

إخلاء سكانها منها لسبب أو لآخر. ظلت الهند درّة الإمبراطورية البريطانية نحو قرنين مع حضور محدود للدولة الأم؛ ومورست السيطرة الأوروبية على الصين من خلال بعض الامتيازات. وفي المقابل جرت حركة استقدام ضخمة للسكان البيض في أميركا الشمالية أو الجنوبية، أو في أوقيانوسيا، أو في جنوب أفريقيا، أو في الجزائر. وهذا الاستعمار الاستيطاني تجلى بصورة اختلفت من بلد إلى آخر. ففي بعض تلك البلدان، سرعان ما فاق المستعمرون السكان الأصليين عددًا، بعدما تخلصوا منهم أو همّشوهم (مثلما حدث لهنود أميركا أو سكان أستراليا الأصليين أو سكان أوقيانوسيا). وفي بلدان أخرى (مثل جنوب أفريقيا والجزائر)، لم يكن في الإمكان إتمام ذلك الإحلال بصورة كاملة، وأتاح عهد الاستقلال لمعظم السكان الأصليين أن يستعيدوا السلطة. ففي حين كان يوجد في أميركا الشمالية ٦٧ مليون أوروبي في مقابل ٢٤٠ ألف هندي عام ١٩٠٠، كان يوجد في جنوب أفريقيا، في الفترة نفسها، مليون نسمة من البيض فقط في مقابل بضع عشرات من الملايين من الأفارقة. وتقع فلسطين في منزلة وسيطة بين المنزلتين، وهي ليس لها من نظير ديمغرافي، ولا سيما منذ نشأة إسرائيل؛ فعلى أرضها التاريخية، يوجد اليوم عدد متساوٍ تقريبًا من العرب واليهود.

عُقدت عدة دراسات أنكلو - أميركية مقارنات مثيرة للاهتمام بين تلك التجارب المتنوعة التي مرّ بها الاستعمار الاستيطاني. وتشرح المؤرختان الأميركيتان كارولين إلكينس **(Caroline Elkins)** وسوزان بيدرسن **(Susan Pedersen)** ذلك كالتالي: [في جميع الحالات ساد ضد السكان الأصليين] منطق للإقصاء لا للاستغلال؛ فكان [المستعمرون] لا يريدون حكم السكان الأصليين أو

إشراكهم في مشروعات اقتصادية بقدر ما كانوا يريدون الاستيلاء على أراضيهم والدفع بهم وراء حدود آخذة في التباعد [. . .][٤]. وبالطبع لم يكن هذا المنطق ليتعارض مع استغلال أهل البلد الذي كان ضروريًا للمستعمرات من أجل استدامتها الاقتصادية.

كان السكان المحليون يرحّبون عادة بالمستعمرين الأوائل، ويساعدونهم أحيانًا في الاستقرار. لكن حين يتجاوز عدد الوافدين حدودًا معينة، كانت تنشب المواجهات، يذكيها رهان أساسي هو بسط السيطرة على الأرض. وبدءًا من عام ١٨٩٠، في دولة الأورانج الحرة (وهي الدولة التي أسسها شعب البوير[*] (Boers) الذين كانوا قد رحلوا عن مستعمرة الكاب (وهي تقع في قلب دولة جنوب أفريقيا الحالية)، استملك البيض تسعين في المئة من الأراضي. أما في روديسيا، فقد ناهزت تلك النسبة الثلاثين في المئة عام ١٩٣٦. ولتبرير تلك المصادرات، كانت تُستخدم الذرائع كافة، وهي كثيرًا ما كانت تتم بالقوة، وإن كانت تتم باسم الـ «قانون» أحيانًا، لأن أهل البلد الأصليين لم يكونوا يحملون صكوك مِلكية. هكذا، كان الأوروبيون في جنوب غرب أفريقيا، يرون في البداوة علامة على همجية يجدر حسرها من خلال حجز الشعوب المعنية في داخل محميات. ولا نزال بعدُ نلمس الأبعاد الاقتصادية والرمزية للسيطرة على الأرض في بعض الأوضاع الحالية، بدءًا بالمواجهة الدائرة في

---

(٤) Caroline Elkins and Susan Pedersen, eds., *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies* (New York: Routledge, 2005).

(*) البوير في جنوب أفريقيا هم المستعمرون البيض الذين وصلوا إلى البلاد في القرن الثامن عشر، وأسسوا مزارع ثم ولايات مستقلة وصولًا إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال نحو قرنين. وأصل كلمة بوير (Boer) مأخوذة عن اللغة الهولندية، ومعناها مزارع. لكنها استخدمت في اللغة الأفريكانية لوصف السكان البيض عمومًا (المحرر).

شأن الملكيات التي يسيطر عليها البيض في زيمبابوي، وصولاً إلى توسع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

استند ذلك التوسع إلى التقدم التقاني الذي ينعم الأوروبيون به، فضلًا عن شيوع شعور متعجرف بالتفوق.وقد قارن ليونارد طومسون (Leonard Thompson) وهاورد لامار (Howard Lamar)، أستاذا التاريخ في جامعة ييل Yale، نموذجيْ أميركا الشمالية وجنوب أفريقيا، فلاحظا التالي:

في المنطقتين، كان المهاجرون الأوروبيون ينقلون معهم عنصرية عرقية ومتغلغلة بعمق في الثقافة الأوروبية. وهم إذ يجهلون حاجات المجتمعات المحلية، كانوا يعتقدون أنهم لا يحرمون أهلها أي شيء إذا احتلوا أراضيهم التي أتوا إليها فلم يجدوا من يشيّد عليها، أو يفلحها، أو يرعى ماشيته فيها. وافترض الوافدون في حرمانهم السكان المحليين مواردهم أن لهم الحق في ذلك، وذريعتهم أن الأراضي لم تكن مستغلة بالقدر الكافي، أو أن عادات أهل البلد كانت تحتّم عليهم الهمجية أو البربرية. وطوال القرن التاسع عشر، كان عدد من البيض يظنون أن الهنود والأفارقة أدنى منهم من الناحية الوراثية [. . .]. و كانت تلك النماذج النمطية الساخرة التي تشير إلى الشعوب المغايرة على أنها شعوب دون البشرية، ترافق عقيدة التوسع وتتسبّب بأوضاع مواتية لارتكاب الفظائع، بل كانت تشجّع عليها. هكذا استطاع البيض، عند الضرورة، أن يُسكتوا أي وازع أخلاقي في سعيهم لتحقيق مصالحهم على حساب المجتمعات المحلية في كلا المنطقتين(٥).

(٥) Howard Lamar and Leonard Thompson, eds., *The Frontier in History: North America and Southern Africa Compared* (New Haven: Yale University Press, 1981).

على الرغم من تنوعهم الديني والقومي والاجتماعي، كان المستعمرون الأوروبيون كلهم، على حد ما جاء به الكاتبان، يرون أنفسهم جميعًا منتمين إلى الحضارة نفسها، ومختلفين عن السكان الأصليين، الأميركيين منهم أو أفارقة الجنوب. كانت انطباعاتهم الأولى تستند إلى اختلافهم عنهم في المظهر والملبس وطريقة الكلام. وكانت تلك الأحكام المسبقة تتعزّز عندما يختبرون مواقف السكان الأصليين من المِلكية ـ ملكية الأرض بالتحديد ـ ومن النظم السياسية ومن العلاقات الاجتماعية ومن العادات المحلية المرتبطة بالزواج، فضلًا عن الطقوس المحلية وتلك المرتبطة بالكون[٦].

كان هذا التجانس بين صفوف الغزاة يناقض تنوّع السكان الأصليين الذي عرف الأوروبيون التلاعب به، من خلال إثارة قبيلة على أخرى، أو تأليب عشيرة ضد أخرى. وهكذا، هُزمتْ في عام ١٨٤٠، في مقاطعة الناتال في جنوب أفريقيا، جيوش ملك قبائل الزولو أمام البوير المتحالفين مع جماعة أخرى من قبائل الزولو التي حشدها أخو الملك غير الشقيق.

أخيرًا، هناك صفة مشتركة أصابت في الإشارة إليها كارولين إلكينس وسوزان بيدرسن، إذ ما كان لأي من تلك المستعمرات الاستيطانية أن تنمو من دون الدعم الحاسم من الدولة الأم، حتى وإن سعت تلك المستعمرات للتحرّر منها، في لحظة من اللحظات، جزئيًا أو كليًا.

كانت تلك الميزات ـ التي تلخّصت في احتياز الأرض وقمع

---

(٦) المصدر نفسه.

السكان الأصليين وتلقي دعم الوطن الأم ـ هي ذاتها مكونات قيام المشروع الصهيوني، الذي يعود نجاحه في الأساس إلى الدعم الحاسم الذي تلقّاه من حكومة لندن.

الدفاع عن الحضارة

ظهرت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر. ولم يطمح اليهود أبدًا قبل ذلك إلى إقامة دولة لهم في فلسطين، ولا في أي مكان آخر. لكن صحوة القوميات التي شهدتها أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، في الإمبراطوريات النمساوية المجرية، والروسية القيصرية والعثمانية، ومطالبة الصرب والكروات والبولنديين بحق تقرير المصير، ألهمت بعض أفراد النخبة المثقفة اليهودية ممن سعوا وقتها لإنشاء حركة مماثلة. غير أن الصهيونية السياسية قد انفردت من بين تلك الحركات الأوروبية، بأنها كانت تطالب بـ «حق العودة» إلى أرض بعيدة هي فلسطين، بعدما كانت في البداية قد فكّرت تباعًا في الأرجنتين وفي أوغندا لتكون أرضًا لاستضافتها.

منذ البداية، شارك واضعو عقيدة «عودة اليهود» إلى فلسطين أربابَ الفكر الاستعماري في سمتين أساسيتين هما: الإيمان الراسخ بالعمل «لمصلحة التقدّم في مواجهة الهمجية»، وضرورة إيجاد قوة حامية لمشروعهم.

ثمة رواية أدبية غير مشهورة ألّفها مؤسس الحركة الصهيونية، تيودور هيرتسل (Theodor Hertzl)، نُشرت عام ١٩٠٢ تحت عنوان **الأرض الجديدة القديمة** (*Altneuland*)، يصف فيها الدولة اليهودية في فلسطين كأنها المدينة الفاضلة المحققة:

في البداية، لم يؤمن بعض المشكّكين بإمكان نجاح

استعمار تقوم به الطبقة العمالية. أما هو، الدكتور والت (Walte)، وجميع أولئك الذين يتابعون المشهد من مكان أعلى، فقد أدركوا على الفور حماقة ذلك الموقف الشكّاك. ألا يزخر التاريخ بقصص بلدان بنتها سواعد الجياع؟ فالشباع لا يحتاجون إلى توسيع رقعة الحضارة. يبقى الشباع في ديارهم. فالعالم ملك للجياع! هكذا جعل المتزمتون القلقون في إيمانهم أميركا الشمالية مأهولة، واستقر المغامرون في جنوب شرق آسيا أو في جنوب أفريقيا. وأين لنا أن نجد مستعمرة أنشأها رجال أسوأ من أولئك الذين أسّسوا أستراليا؟ ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت تلك مستعمرة محتقرة مخصّصة لعقاب الخارجين على القانون بسجنهم فيها. وفي غضون بضعة عقود، صارت بلدًا كبيرًا. ومع نهاية القرن، باتت إحدى درر التاج البريطاني[٧].

في مقدمةٍ كتبها للترجمة الفرنسية لرواية هيرتسل تلك، قام الكاتب الصحافي بول جينيفسكي (Paul Giniewski)، وهو من أنصار الدعاية المطلقة لإسرائيل واعتذاري مأجور نافح عن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بملاحظة هذا التناقض:

لا تتحلى الدولة اليهودية الهيرتسلية بأي إشارة كانت تُضاف حينذاك لتدلّ على انتمائها إلى أصول يهودية. جاءت دولته على عكس ذلك تماما، خاليةً من تلك الإشارات. فقد أقام هيرتسل في روايته دولة يهودية لا تكاد تبدو يهودية. ولكن رؤيته تصيب تمامًا، في كون إسرائيل اليوم شديدة الشبه بالنموذج الذي قدّمه. ثم يضيف:

---

(٧) Theodor Herzl, *Le Pays ancien-nouveau: Roman*, trad. de l'allemand et préf. par Paul Giniewski (Paris: Stock, 1998).

كيف لنا أن نُدهش من عدم العثور (هنا) إلا على عدد ضئيل من اللمسات اليهودية المضافة بصورة مصطنعة[8]؟

يصيب جينيفسكي إذ يلفت إلى ضعف علاقة مشروع هيرتسل بالديانة اليهودية، وقوة ارتباطه برؤية معينة للحضارة ـ أو لنقل بالأحرى: قوة ارتباطه برؤية استعمارية.

كما هو معلوم، فكّر هيرتسل في أراضٍ أخرى غير فلسطين، لاستعمارها. ففي ١٢ تموز/ يوليو عام ١٩٠٢، كتب في مذكراته أن دولة الكونغو، التي كانت حينذاك تحت سيطرة ملك بلجيكا ليوبولد الثاني، تتمتع بمساحة كافية لاستقبال مشروعه. وفي أثناء عقد المؤتمر الرابع للحركة الصهيونية في لندن عام ١٩٠٠، بيَّن هيرتسل مقصده قائلًا:

إن المشكلة الآسيوية (ويحيل الحديث هنا إلى ما يسميه البعض بـ «الخطر الأصفر») تزداد خطرًا يومًا بعد يوم، وأخشى أن تصبح مشكلة دامية في غضون وقت قصير. لذلك من مصلحة الدول المتحضرة أن تشهد على الطريق إلى آسيا، وبالتحديد على الطريق الأقصر إلى آسيا، إنشاء محطة للثقافة، تعم بالفائدة على الإنسانية المتطورة.

كان هيرتسل قد كتب في مؤلفه الأهم، **دولة اليهود** *(L'Etat des juifs)* (١٨٩٦)، أن من شأن تلك الدولة أن تكون «طليعة الحضارة في مواجهة الهمجية». وكان ماكس نورداو (Max Nordau) (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣)، شريك هيرتسل في تأسيس المنظمة الصهيونية، قد كتب مفسّرًا الفكرة نفسها:

---

(٨) المصدر نفسه.

لن نصبح آسيويين في فلسطين بما تعنيه الصفة من تدنٍّ أنثروبولوجي وثقافي، تمامًا مثلما لم يصبح الأنكلوسكسون هنودًا حمرًا في أميركا الشمالية،ولم يصيروا أفرادًا من شعب الهوتنتوت(*) (Hottentot) في جنوب أفريقيا، أو من قبائل البابوا في أستراليا.

وردت تعليقات كثيرة في شأن مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». صحيح أن هذه المقولة تعذّر معرفة أصلها، إلا أن استخدامها تكرّر مرارًا في القرن التاسع عشر لدى مفكّرين مسيحيين مقتنعين بأن عودة اليهود إلى فلسطين ستكون بداية لتحقيق وعد إلهي. واستخدم تلك العبارة سياسيون بريطانيون رأوا في ذلك الأمر وسيلة لتعزيز سيطرتهم على الطريق إلى الهند، فضلا عن تلبية مطلب آخر ثانوي، هو الترويج «للحضارة». وكان يسرائيل زانغويل (Israel Zangwill)، أحد مؤسسي المنظمة الصهيونية - الذي سينشقّ عنها عام ١٩٠٥ للالتحاق بفكرة إقامة وطن يهودي خارج فلسطين - قد استخدم تلك العبارة في مطلع القرن العشرين، ولكن الحركة لم تردّدها كثيرًا في ما بعد. بيد أن تلك المقولة تلخّص جوهر السياسة الأوروبية والصهيونية.

أدركَ هيرتسل استحالة تحقق حلمه من دون دعم القوى الكبرى. لذلك، بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال في سويسرا (آب/ أغسطس ١٨٩٧)، ضاعف رحلاته وأكثر من الاتصالات للدفاع عن فكرته. لكنه لم يحرز نجاحًا يذكر. فقد خشيت الإمبراطورية العثمانية أن تنشب على أراضيها مشكلة قومية جديدة

(*) إحدى المجموعات البشرية الثلاث التي كانت تعيش قديمًا في جنوب أفريقيا، وهي البشمن والهوتنتوت والبانتو (المحرر).

بعد مشكلتيْ اليونانيين والصرب، الأمر الذي قد يفضي إلى حركة انفصال أخرى. أما المملكة المتحدة، فقد بقيت في حالة ترقب، مثلما فعلت ألمانيا، على الرغم من لقاء هيرتسل الإمبراطور الألماني مرتين. وحده وزير الداخلية الروسي فياتشيسلاف كونستانتينوفيتش بليف (Viatcheslav Konstantinovitch Plehve)، المشهور بمعاداته السامية وبترويجه سياسات تمييزية ضد اليهود، بدا مؤيدًا للفكرة. وفي رسالة مؤرّخة في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٠٣، أكد الوزير الروسي أن بلاده لا يسعها إلا أن ترحّب بسياسة «إنشاء دولة مستقلة في فلسطين» و«تنظيم الهجرة من روسيا لعدد من رعاياها الروس»، بل إنه وعد بالتدخل لدى القسطنطينية (التي تخضع فلسطين لحكمها)، لكنه اغتيل في العام التالي.

توافق مقلق

من أكثر المواقف تناقضًا كون مناهضي السامية هم أحيانًا أول من دعم المشروع الصهيوني، إذ إنه كان يتيح لهم التخلص من اليهود من خلال إرسالهم إلى بلد آخر هو فلسطين. وقد لخّص الفيلسوف الألماني يوهان غوتليب فيخته (Johann Gottlieb Fichte)، منذ القرن الثامن عشر رفضَ عدد من المفكّرين الألمان للوجود اليهودي قائلًا: «لا أرى سبيلًا آخر لحمايتنا من اليهود غير غزو أرض ميعادهم من أجلهم وإرسالهم جميعًا إليها»[٩].

في المقابل، نمت في المملكة المتحدة، مناهضة السامية خصوصًا في بداية القرن العشرين، وقامت على رفض الهجرة

---

(٩) Cited by: Victor Kattan, *From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949*, Foreword by Richard Falk (London: Pluto Press, 2009).

اليهودية القادمة من شرق أوروبا ومن روسيا، وإذ كان التدفق قد زاد بنسبة خمسة أضعاف بين عاميْ ١٨٨٠ و١٩٢٠، ليرتفع من ٦٠ ألفًا إلى ٣٠٠ ألف شخص. وذكر تقرير رسمي عام ١٩٠٣ أن اليهود «لا يندمجون بأهل البلد ولا يتزوجون منهم، ما يجعلهم جسمًا متميّزًا»، ويربك وجودهم بأعداد كبيرة في بعض الأحياء يوم «الأحد المسيحي». ولو أعدنا قراءة الصحف والخطب البريطانية التي تعود إلى تلك الفترة، لظننّا أننا نتصفّح آراء اليوم عن المسلمين. فالرجل الذي ساعد في إقرار البرلمان البريطاني عام ١٩٠٥ القانون الأكثر تقييدًا لهجرة اليهود كان اللورد آرثر بلفور (Arthur James Balfour)، وهو الشخص نفسه الذي سيقدّم بعد مرور اثني عشر عامًا «الوعد» الشهير الذي ينص على منح فلسطين لليهود. وفي العام نفسه، بينما كان بلفور يتبوّأ منصب وزير الخارجية، رفض التدخل لمصلحة اليهود في روسيا، على الرغم من كونها حليفة بريطانيا، مبرّرًا موقفه بأنه نظرًا إلى سمات اليهود، من الممكن تفهم رغبة الحكومة القيصرية في إبقائهم في مكانة متدنيّة.

طالب هيرتسل علانيةً بالتحالف «الموضوعي» بين المشروع الصهيوني ومناهضي السامية، حتى إنه أقر نتائجه المتحايلة الأكثر وقاحة. فبعد أن كتب في مذكراته أنه سيجبر مناهضي العنصرية على تصفية «الثروات اليهودية»، بالغًا في ذلك حد التأكيد أن عمليات الاضطهاد «ستساعد» الحركة، فقد كتب موضحًا:

لن تكون معاداة السامية [. . .] مضرّة باليهود، بل هي على العكس ستساعد في تكوين شخصيتهم وصقل تربيتهم [. . .]. فالتربية لا تتأتى إلا عبر المعاناة، وسيتكيّف اليهود معها.

والأكيد، في واقع الأمر، أن عدد المرشحين للهجرة لم

يكن إلا ليزداد بفعل الاضطهادات التي تعرض لها اليهود.

عندما رحل هيرتسل في عام ١٩٠٤، تاركًا إرثًا مهمًا، فقد نجحت حركته في حمل برنامج وفي تأسيس منظمة وفي البدء بالحضوربقوة بين اليهود. لكن في المقابل، بقي التقدّم على الصعيد الدبلوماسي متواضعًا. وبدأ المنعطف الحقيقي مع الحرب العالمية الأولى، عندما شرعت قوى الحلفاء في تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية، «رجل أوروبا المريض»، وفقًا للتعبير المكرَّس حينذاك.

الخيارات البريطانية

قرّرت بريطانيا استخدام ثقلها كلّه في كفة الميزان؛ ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، أرسل وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد والتر روتشيلد (Walter Rotschild)، أحد الشخصيات البارزة في الطائفة اليهودية في بريطانيا رسالة ستكتسب شهرة في ما بعد باسم «إعلان بلفور»، ذكر فيها «أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.» وقد أثار هذا التصريح عداء عدد من اليهود البريطانيين ممن يُعدّون أنفسهم رعايا أوفياء للامبراطورية، ويخشون أن يُلقي هذا النص بظلاله على ارتباطهم بالمملكة المتحدة.

كان الوعد البريطاني موضوعًا لكثير من التعليقات والدراسات. وأدى فتح أرشيف الوثائق الدبلوماسية تقويض عدّة خرافات، إذ أظهر أن الحركة الصهيونية لم تضطلع إلا بدور ثانوي في هذا القرار. فلندن، ولندن وحدها، هي من قرّرت تبني مشروع «وطن قومي» لليهود لأسباب استراتيجية، فضلًا عن اعتزامها عكس مسار تدفّق المهاجرين اليهود.

كانت فلسطين ومستقبلها من الهواجس الملحّة على المملكة

المتحدة منذ غزو مصر عام ١٨٨٢. فقد كانت هذه المنطقة تحتل مكانة استراتيجية لحماية قناة السويس، ذلك الخط الحيوي للاتصال بالهند. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، أدت خطط تفكيك الامبراطورية العثمانية، حليفة ألمانيا في الحرب، ومطامع فرنسا في الأماكن المقدسة، إلى إحياء ذلك الاهتمام. صحيح أن لندن كانت قد تفاوضت سرًّا مع باريس على تقسيم الشرق الأوسط (في اتفاقات سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦)، إلا أن هذا الترتيب لم يكن مرضيًا أيضًا للمملكة المتحدة، لأنه كان يتضمّن تدويل فلسطين. وكان اقتسام الأرض المقدسة مع فرنسا يعني ضياع سيطرة بريطانيا على منطقة حاسمة استراتيجيًا.

في عام ١٩١٨، وبينما كان الجيش الإنكليزي القوي ينتشر في الشرق الأدنى انطلاقًا من مصر، شعرت الحكومة البريطانية بأنها في موضع قوة يمكّنها من إعادة التفاوض. فما كان منها إلا أن اتصلت بحاييم وايزمان وغيره من القادة الصهيونيين واستخدمتهم للحصول على ضمان من الفرنسيين بالتخلي عن أي مطامع في فلسطين، والقبول بأن تكون هذه الأرض تحت السيطرة البريطانية بدلًا من الوصاية الدولية أو حتى الوصاية الفرنسيةالبريطانية المشتركة، على أن تحصل فرنسا، في المقابل، على حقوق أوسع في سوريا ولبنان.

في عام ١٩٢٠، كتب وزير الحربية البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill):

لو كان لزامًا أن تنشأ في زماننا دولة يهودية على ضفاف نهر الأردن، في حماية التاج البريطاني، تضم ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود، لكان ذلك حدثًا تاريخيًا مفيدًا من جميع الأوجه، ومتسقًا تمام الاتساق مع المصالح الفعلية للامبراطورية البريطانية.

وفي رسالة كتبها وايزمان لتشرشل في تموز/ يوليو ١٩٢١، وهي رسالة لم يرسلها في النهاية لأنه ارتأى أنها «صريحة أكثر من اللازم»، شرح وايزمان أن تهويد فلسطين سيتيح للندن حماية مصالحها في قناة السويس وفي مصر.

أدّى ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)، رئيس وزراء بريطانيا، منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦، دورًا رئيسيًا في دعم الصهيونيين، وذلك باستخدامه حججًا تتضمّن أسوأ الشعارات المناهضة للسامية. ووفق ما كتبه المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف(*) (Tom Segev)، كان لويد جورج مقتنعًا بأن «العنصر اليهودي» ينعم «بقدرة هائلة على تحويل مجرى الحرب». وكتب سيغيف:

وفقًا للويد جورج، كانت المصالح المالية وحدها تحرّك اليهود. وكانت لهم سلطة التأثير في الولايات المتحدة لتتدخل بسرعة في الحرب (وهو ما ستقوم به في نيسان/ إبريل ١٩١٧). وان اليهود، وهم المحرّضون الحقيقيون على الثورة الروسية[١٠]، يستطيعون التأثير في علاقات روسيا بألمانيا [. . .]. في الواقع، كان اليهود يقدمون خدماتهم إلى الطرف الأكثر سخاءً. ولو لم يسارع البريطانيون إلى خطب ودهم لربما كان الألمان حلوا محلهم [. . .]. لم يكن لبريطانيا من خيار آخر، فقد كان عليها إبرام تحالف مع اليهودية[١١].

(*) توم سيغيف مؤرخ إسرائيلي، يرتبط اسمه بالمجموعة التي تعرف بـ «المؤرخين الجدد»، وهي مجموعة تتحدّى السرديات التاريخية التقليدية لرواية نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ (المحرر).

(١٠) إشارة إلى ثورة شباط/ فبراير ١٩١٧ التي أسقطت حكم القيصر.

(١١) Tom Segev, *C'était en Palestine au temps des coquelicots*, trad. de l'hébreu par Katherine Werchowski (Paris: Liana Levi, 2000).

كان «أمرًا طبيعيًا تمامًا» أن تقر عصبة الأمم في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ صك انتداب بريطانيا على فلسطين الذي تضمّن «وعد بلفور». أضفى هذا «الانتداب» حُلّة جديدة على وصاية أوروبية ما عاد في الإمكان إدعاء انبثاقها من حق إلهي. فتلك الحقبة لم تكن تعلي من شأن الاستعمار المظفر ولم تكن تشيد بإبادة السكان المحليين باسم «تقدم الحضارة». ففي الوقت الذي كشف القادة البلاشفة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ عن الاتفاقيات الفرنسية ـ البريطانية السرية في شأن تقسيم الشرق الأدنى داعين شعوب الشرق إلى انتفاضة، كان الرئيس الأميركي توماس ويلسون يعلن، من جانبه، في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، عن النقاط الأربع عشرة لبرنامجه المشهور للدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. ومنذ ذلك الحين، بات لزامًا على السيطرة الأوروبية أن تتوارى وأن تستعير لغة القانون، التي نتجت منها المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم، والتي جاء في نصها:

إن بعض الجماعات التي كانت تابعة في ما مضى للامبراطورية العثمانية بلغت مرتبة من الرقي يمكن معها الاعتراف موقتًا بكياناتها كأمم مستقلة، بشرط أن تمدّها بالمشورة وبالمعونة الإدارية دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها. وينبغي أن يكون لرغبات هذه الجماعات الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة.

فعلى خلاف ما جاء في مواد ميثاق عصبة الأمم في شأن الشرق الأدنى، لم تحظَ الأراضي الأفريقية بالامتيازات ذاتها:

إن درجة التطور الذي تحرزه بعض الشعوب الأخرى، وبخاصة شعوب أفريقيا الوسطى، إنما تحتّم مسؤولية الدولة المنتدبة عن إدارة البلاد وفق شروط تضمن حرية الضمير والدين

وتلتزم حظر الانتهاكات مثل تجارة الرقيق، وتهريب السلاح والمشروبات الكحولية، مع عدم فرض قيود غير تلك التي يقتضيها حفظ النظام العام والآداب الحميدة، ومنع إنشاء التحصينات والقواعد العسكرية أو البحرية أو منح السكان الأصليين تدريبًا عسكريًا، في غير تخصّصات الشرطة أو الدفاع عن سلامة البلاد، ومن شأن تلك الشروط أن تضمن أيضًا لأعضاء عصبة الأمم الآخرين شروطًا متساوية في ما يخص التبادلات والتجارة.

كان الانتداب يُفرض وقتها باسم مكافحة تجارة الرقيق والدفاع عن حرية الضمير. وبعد عدّة قرون، سيوفر الدفاع عن «حقوق الإنسان» وعن تحرير المرأة وعن الديمقراطية، التبرير الأيديولوجي اللازم للمساعي الأكثر ضراوةً من حربٍ أو هيمنةٍ غربية.

تعهّدت المملكة المتحدة بدءًا من العام ١٩٢٢ بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ملتزمة بذلك التزامًا ثابتًا حتى عام ١٩٣٩. فارتفع عدد اليهود في فلسطين من ٦٠ ألفًا في عام ١٩٢٠ إلى ٤٥٠ ألفًا عام ١٩٤٠. لكن ماذا عن حقوق سكان البلد الأصليين؟ للإجابة عن تلك المسألة الحساسة، استعان اللورد بلفور بصراحة ملطّفة، وذلك في مذكرة دبلوماسية مؤرّخة في ١١ آب/ أغسطس ١٩١٩، جاء فيها:

تتعهّد القوى الكبرى الأربع الالتزام تجاه الحركة الصهيونية. فالصهيونية، أكانت على حق أو على باطل، أكانت صالحة أو طالحة، متجذّرة في تقليد طويل، وفي الحاجات الراهنة، وفي الآمال المستقبلية، الأمر الذي يجعلها تحظى بأهمية تفوق أهمية إرادة سبعمئة ألف عربي يعيشون الآن على تلك الأرض العتيقة، وتتجاوز أحكامهم المسبقة.

في عشرينيات القرن المنصرم وثلاثينياته، وجدت الصهيونية مدافعًا متحمّسًا عنها في شخص الحاكم النافذ في جنوب أفريقيا إيان سموتس المذكور سالفًا، الذي أدى دورًا حاسمًا في السياسة الاستعمارية البريطانية وفي اعتماد إعلان بلفور. وكان سموتس شأن كثير من البيض في جنوب أفريقيا (وأغلبيتهم من الطائفة البروتستانتية)، متأثرًا بدور التوراة في مسلك المهاجرين الأوائل إلى جنوب أفريقيا. وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، شرح موقفه أمام المنظمة الصهيونية في جنوب أفريقيا قائلًا:

لا حاجة لأذكّركم بأن الشعب الأبيض في جنوب أفريقيا، وخصوصًا المهاجرين القدامى المنحدرون من هولندا، قد نشأوا نشأة كاملة تقريبًا وفق التقاليد اليهودية. فكان العهد القديم، ذلك النموذج الأدبي الأجمل الذي ابتدعته العقول البشرية، نواة الثقافة الهولندية في هذا البلد. ذلك هو أساس ثقافتنا في جنوب أفريقيا، وهو أساس الثقافة البيضاء وأساس الثقافة اليهودية.

وارتبط وايزمان بصداقة طويلة الأمد بسموتس، وزار جنوب أفريقيا عام ١٩٣١ لجمع الأموال. وهو لم يرَ أي غضاضة في نظام الفصل العنصري المتبع تجاه السكان السود أو الخلاسيين.

أرض يهودية وعمل يهودي

ما الذي كان يحرّك المهاجرين اليهود في فلسطين؟ الأيديولوجيا، أحيانًا، وضرورة إيجاد ملاذ آمن، ولا سيما عقب تزايد وتيرة المذابح المعادية للسامية التي ارتكبتْ في روسيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحس المغامرة، وسحر الشرق، والرغبة في حياة أفضل. لكن، فضلًا عن ذلك كلّه، كان هناك أحيانًا كثيرة قدر كبير من المثالية التي ذكر إدوارد سعيد أنها

صاحبت النشاط الاستعماري دومًا، إذ كان الأطباء والمدرّسون والتبشيريون يرغبون في «إنقاذ» السكان الأصليين في أفريقيا. وفي فلسطين، كان المهاجرون اليهود يحلمون أيضًا بعالم جديد. وفي ضوء ذلك، ما هو وزن الجار العربي «المتخلف»؟

في رسالة وجّهها قنصل فرنسا في القدس إلى وزير خارجيته، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤، كتب ما يلي:

في المستعمرات التعاونية، تكون الأشياء كلها مشتركة، التربة وأدوات العمل والأرباح، وحتى الوجبات يتم تناولها غالبًا بصورة جماعية، كما يجمع الأطفال كلهم في حضانة واحدة، حيث تقوم إحدى السيدات برعايتهم. وعلى المستوى الثقافي، يحمل هذا النظام مضارّ جسيمة غنية عن الذكر، لكن القادة الصهيونيين يسلِّمون به لكونه يشبع ذلك النوع من الفضول والقلق المواكبين للصيغ الاجتماعية الجديدة التي تؤرق وجدان أغلبية القادمين الجدد. فهؤلاء لا يدّعون إعمار أرض فلسطين فحسب، وإنما شق سبل جديدة للإنسانية جمعاء. فنظرًا إلى كون الصهيونية لا تحيا إلا عبر استدعاء القوى المعنوية والتقاليد القومية، يجدر بها استخدام كل ما يختمر في داخل إسرائيل من ميول شيوعية قديمة.

لن تزعج تلك «الميول الشيوعية القديمة» السلطةَ المنتدبة مطلقًا. فمنذ دخول القوات البريطانية إلى القدس، بقيادة الجنرال إدموند ألنبي (Edmund Allenby)، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، ألّفت «لجنة مندوبين»، كانت تُعَدّ، وفق توم سيغيف، «الحكومة الصهيونية الأولى عمليًا». وكانت المادة الرابعة من صك الانتداب تكريسًا لها، إذ جاء فيه:

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي وفي مصالح السكان اليهود في فلسطين.

ستؤدي المنظمة الصهيونية ذلك الدور، وستحل مكانها الوكالة اليهودية بدءًا من عام ١٩٢٩. وفي المراحل كلها، ستنسق لندن جهدها مع تلك المؤسسة، ولا سيما في ما يخص الهجرة. لكن الصهيونيين وحدهم هم المؤهلون لاختيار المرشحين للهجرة، وللإشراف على الإجراءات الشكلية اللازمة في مختلف الدول.

فماذا كان يعني وقتذاك الاعتراف بفلسطين دولة يتعيّن قيادتها نحو الاستقلال؟ وفق ما جاء في صك الانتداب الذي أعلنته عصبة الأمم، تعيّن لندن إدارة محلية في العراق وفي شرق الأردن، تكون نواة الدولة المقبلة. أما في فلسطين، فعلى العكس، ما كانت محاولات تأسيس مجلس تشريعي موحّد يضم اليهود والعرب إلا لتخفق، نظرًا إلى أن هذا المجلس كان يهدف إلى تنفيذ إعلان بلفور، الأمر الذي يعني حمل الفلسطينيين على المشاركة في سلب أنفسهم بأنفسهم. وكثيرًا ما تُوجَّه إليهم لائمة الافتقار إلى المرونة حينذاك وإلى الحس التكتيكي وإلى الواقعية، وهي سمات ميّزت الحركة الصهيونية. قد يكون ذلك صحيحًا؛ فالبصيرة السياسية والعدالة لا تجتمعان. لكن أيّ شعب يقبل عن طيب خاطر رؤية شعب آخر يحل في مكانه؟ في أثناء حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، بينما كانت الجيوش العربية تجتاح فلسطين، تساءل الفيلسوف اليهودي مارتن بوبر (Martin Buber)، المؤيد للتعاون اليهودي ـ العربي، قائلًا:

من هاجمنا؟ إنهم أولئك الذين شعروا بأننا اعتدينا عليهم بغزونا السلمي، والذين يتهموننا بأننا لصوص [فكيف للفلسطينيين أن يقتنعوا بالحجة القائلة إن هذا البلد كان بلدنا قبل

ألفي عام؟. . .]. هل نأمل حقًا أن يتم تقبّل هذا التبرير من دون مناقشة، وهل كنا لنقبله لو كنا نحن في مكانهم؟

اصطدمت المشاريع الاستعمارية الاستيطانية كافة بمقاومة عنيدة، بدءًا من أميركا الشمالية وصولًا إلى أستراليا، مرورًا بالجزائر وجنوب أفريقيا. ولطالما كان الطبع «الهمجي» للسكان الأصليين، الرافضين لـ «الرقي» والمنتهكين للنساء والأطفال، هو اللازمة التي يستعين بها المستعمرون عندما يتعرّضون لعداء السكان الرافضين تجريدهم من ممتلكاتهم.

كانت السيطرة على الأراضي في فلسطين كما هي الحال حيث استقر المستعمرون، هي قلب المواجهة. وكُلّف الصندوق القومي اليهودي منذ عام ١٩٠١ شراء الأراضي من المالكين (الأفندية) الذين كثيرا ما كانوا يعيشون في بيروت أو في دمشق. وبعد عام ١٩١٨، تنازل البريطانيون عن بعض أراضي الدولة، وتمت مصادرة أراض أخرى من البدو الذين لم تكن في حوزتهم صكوك ملكية. وعلى الرغم من أن أغلبية الأراضي قد تم نقل ملكيتها إلى المستعمرين بصورة تبدو «قانونية»، فقد ظلت مشكلة الأرض الزراعية هي جوهر النزاع وتسبّبت بأعمال العنف الأولى. ذلك أن سلب الأراضي كان يُفقد الفلاح الفلسطيني جزءًا من هويته. فهنا أيضًا، لم يكن الأمر يتعلق بمشكلة اقتصادية فحسب، وإنما بتفكيك بنى المجتمع. وفي تحقيق رائع عن وضع السكان الأصليين في أستراليا، كتبت الصحافية الأسترالية كلوي هوبر (Chloe Hooper):

كان معروفًا أن الأرض تمثل جوهر الهوية الأصلية للسكان الأصليين، وأن السود هناك كانوا يرون أنفسهم ملازمين لتلك الأرض. فغياب الأرض كان يعني بالنسبة إليهم غياب الحلم،

وغياب الحلم هو غياب الهوية وغياب المعنى. وقد مثّل زمن الغضب[١٢]، ضمن أحداث أخرى، انقلابًا دينيًا عنيفًا[١٣].

بالطريقة ذاتها، كان فقدان الأراضي الزراعية يعني، بالنسبة إلى الفلسطينيين فقدان الوضع القانوني، ولا سيما أن تلك الأراضي كانت تُحظر عليهم نهائيًا فيما بعد. كانت الأراضي التي يتم شراؤها تعدّ «ملكية خاصة للشعب اليهودي غير قابلة للتصرف»، إذ لم يكن في الإمكان وهبها إلى من ليس يهوديًا (تبعًا للقوانين الصادرة عن الوكالة اليهودية). وفي عام ١٩٣٩، أضحت ٢٥ في المئة من الأراضي الزراعية تحت سيطرة الوكالة اليهودية. وكان في استطاعة زوار فلسطين، مثل الكاتب والصحافي الفرنسي جوزيف كيسيل (Joseph Kessel)، الافتتان عن حق بالنجاحات الزراعية المعتمدة على رؤوس أموال وافرة وعلى استغلال عصري للأرض، حتى وإن كان اليهود، في أغلبيتهم العظمى، من سكان المدن.

في الوقت نفسه، كانت تتواصل عملية «غزو العمل»: قد طُرد الفلاحون العرب الذين كانوا يزرعون الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي، الأمر الذي أدّى إلى إفقار عشرات الآلاف من الفلاحين. وقد تواصلت تلك السياسة الإقصائية بمباركة من لندن. إذ كتب رئيس الوزراء البريطاني في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٣١ ما يلي:

لا ترى حكومة جلالة الملك أي غضاضة في أن للوكالة

---

(١٢) يشير هذا التعبير إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر في أستراليا، وهي فترة شهدت أحداث عنف ومذابح اقترفها البيض.

(١٣) Chloe Hooper, *Grand homme: Mort et vie à Palm Island*, traduit de l'anglais par Antoine Cazé ([Paris]: C. Bourgois, 2009).

اليهودية الحق في صوغ تلك السياسة أو قبولها أو ممارستها، إذ إن مبدأ أفضلية اليد العاملة اليهودية وحصريتها في المنظمات اليهودية إنما هو مبدأ تملك الوكالة اليهودية جميع المبرّرات للأخذ فيه.

قرّر الاتحاد العام للنقابات [الهستدروت (Histadrout)، وهو اتحاد نقابي اشتراكي] منذ عام ١٩٢٠ استبعاد العمال غير اليهود من صفوفه بصورة نظامية. وقد ذكرت لجنة شو (Shaw)، التي ألّفت في إثر المواجهات بين اليهود والعرب في عام ١٩٢٩، أنه لم يتم التزام التعهد الصهيوني القائل بتنظيم الهجرة تبعًا لقدرة الاستيعاب الاقتصادي في فلسطين، وأظهرت اللجنة أن كثيرًا من العرب جرِّدوا من أراضيهم ما بين عاميْ ١٩٢١ و١٩٢٩، من دون إبداء أي حرص على وضع أراضٍ أخرى في تصرفّهم.

على الرغم من ذلك، قبيل أيام من تبني الانتداب، في تموز/ يوليو ١٩٢٢، كانت لندن قد تلقّت من المنظمة الصهيونية موافقة على كتابها الأبيض الذي كان يستبعد إنشاء دولة يهودية ويدّعي الرغبة في احترام حق السكان الأصليّين. فعلى حد ما كتبه [المؤرخ وعالم الاجتماع الفرنسي] مكسيم رودنسون:

تعد قصة ذلك الاتفاق كاشفة، وبخاصة أنها تعد نموذجًا في الوسط اليهودي لما يعرف باللغة العربية بمبدأ الكتمان أو التقيَّة، وهو الإخفاء المنظم الذي كان يمارسه المتصوفة الهراطقة في ما يتعلّق بأفكارهم أو بغاياتهم.

يمكن الإقرار، بصورة أبسط، بأن تلك الممارسة لا تقتصر على الجماعات الدينية، وبأنها لا تزال ترتبط إلى اليوم بعدد من المنظمات السياسية.

حتى تنجح الحركة الصهيونية عرفت كيفية استخدام تلك

«الحماسة الشيوعية القديمة» التي كانت تعتمل في داخل قسم من اليشوف (Yichouv) ـ وهو مصطلح يشير إلى جماعة المستعمرين اليهود في فلسطين. وفي عملٍ متعمّق[١٤]، أثبت المؤرخ الإسرائيلي زئيف شتيرنهيل (Zeev Sternhell) أن البنى الجمعية الزراعية لم تكن تندرج مطلقًا ضمن مشروع قائم على المساواة، إذ إن إقامة المستوطنات التعاونية ـ الموشاف (moshav)، وهو تعاونية المَزارع الفردية من جهة، كما إقامة الكيبوتز[*] (kibbutz) الجماعي، من جهة أخرى، كانا يهدفان إلى معالجة أوجه القصور في قطاع الزراعة اليهودي الخاص الذي كان متبرّمًا من التخلص من العمالة العربية الأقل تكلفة والأكثر إنتاجية من المستعمرين القادمين حديثًا من روسيا. أما الكيبوتز الذي كان الطابع العسكري يهيمن عليه بشدّة ـ وهو كما يقال «يدٌ تحرك المحراث، وأخرى تشهر السيف» ـ فقد كان يكفل إقامة تشبيك على الأرض، وهو ما يُعد الخطوة الأولى للاستيلاء عليها. وفي عام ١٩٤٤ كان النجاح أكيدًا لا يقبل الجدل؛ ففي ٢٥٠ مستوطنة يهودية بات هناك مئة موشاف أو جمعية تعاونية زراعية فردية، و١١٠ كيبوتزات جماعية، ولم يبق أكثر من أربعين ملكية زراعية يديرها فلاحون أفراد، كان هؤلاء يعانون غالبًا حرمانهم من المساعدة التي تقدّمها الوكالة اليهودية، الأمر الذي جعلهم يشهدون تناقص رقعة الأرض التي يزرعونها بمقدار الثلثين في بداية عشرينيات القرن الماضي.

لم يتبع الاستعمار الاستيطاني ذلك «الصعود» إلى أرض

---

(١٤) Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël: Entre nationalisme et socialism*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1998).

(*) الكيبوتز هو تجمع سكني تعاوني يضم جماعة من المزارعين أو العمال اليهود الذين يعيشون ويعملون معًا (المترجمة).

فلسطين، طرقًا تختلف كثيرًا عن تلك التي مضى فيها البيض في الجزائر، أو في جنوب أفريقيا، أو في أستراليا. ففي تلك البقاع كلها، كانت تُتبع السياسة نفسها من استيلاء على الأراضي وإقصاء السكان الأصليين، وإن اختلف الموقف من السكان المحليين، ليراوح بين الإبادة والطرد والفصل العنصري و الإدماج أحيانًا.

إقصاء السكان الأصليين

وفقًا لعالم الإناسة الأسترالي باتريك وولف (Patrick Wolfe)، يكمن «منطق تهجير السكان الأصليين» وإزالة مجتمعاتهم في جوهر الاستعمار الاستيطاني. و«تبعًا لوجهة نظر السكان الأصليين، لا قيمة تذكر للظروف الخاصة والنيات. فمشكلتهم هي أنهم يصبحون ضحايا للإبعاد على أيدي المستعمرين»[(١٥)].

سرت تيارات مختلفة داخل الحركة الصهيونية، كان من بين مكوّناتها من يعلن تأييده لتحالف يهودي ـ عربي. بينما كانت ثمة تيارات أخرى، وأحيانًا التيارات نفسها، تروج لأيديولوجيا اشتراكية راديكالية، لكنها كانت غير قادرة على إيجاد حل للتناقض بين خطابها وممارساتها القومية الضيقة التي نجم عنها دفع السكان المحليين، إلى ما وراء الحدود حين كان ذلك ممكنًا. فحتى تجمعات الكيبوتز لحزب مابام الصهيوني الاشتراكي، لم تتردد في نهب القرى الفلسطينية.

ما كان يزيد من هشاشة خيار التعاون اليهودي ـ العربي

---

(١٥) Patrick Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event*, Writing Past Colonialism Series (London; New York: Cassell, 1999).

ندرة التشكيلات الفلسطينية التي تقبل شرعية المطالبة الصهيونية بفلسطين. وفي ذلك تكمن ميزة تسم الاستعمار الاستيطاني التي حلّلها باتريك وولف، إذ يؤدي الاستعمار دومًا إلى إقصاء السكان الأصليين، أكان ذلك بصورة واعية أو غير واعية، أو بصورة منظمة أو غير منظمة، بل إنه قد يتسبّب بإبادتهم أحيانًا.

لا تدع سجلات الوثائق المتعددة المتاحة حاليًا، ولا سيما تلك التي تخص الوكالة اليهودية ودولة إسرائيل الفتية، أي مجال للشك في شأن توافر الرغبة في طرد الفلسطينيين، حتى وإن كانت الحركة الصهيونية تموّه ذلك بلغة سلام. فدافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٣٥، ومؤسس دولة إسرائيل، الذي سيصبح رئيسًا لوزرائها عام ١٩٤٨ لم يُنكر ذلك يومًا في مراسلاته الخاصة. وفي عام ١٩٣٧، اقترحت لجنة بيل (Peel) البريطانية، التي أُلّفت في إثر الثورة الفلسطينية الكبرى الناشبة قبل عام لمواجهة الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية، تقسيم فلسطين إلى دولتين أول مرة. وفي ردة فعل على الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك اللجنة، ألمح بن غوريون إلى أن ثمة نقطة تعوض، في رأيه، الجوانب السلبية المطروحة كلّها، ألا وهي «التهجير القسري لعرب السهول»، إذ كتب في يومياته:

إذا لم يكن في وسعنا أن نقتلع العرب من مكان وجودنا، وأن نرسلهم إلى المناطق العربية [...]، فسيتعذر علينا ذلك بصورة أكبر بعد إقامة دولتنا.

اقترحت لجنة بيل «ترحيل» السكان. إلا أن الحكومة البريطانية لم تضع أيًا من قرارات اللجنة في قيد التنفيذ قط. وكانت تستند إلى سابقة النزاع اليوناني ـ التركي عام ١٩٢٢،

حين تمت «المبادلة» بين مليون وثلاثمئة ألف يوناني وأربعمئة ألف تركي. لكن، هل كان يصح الحديث عن المبادلة في الأراضي المقدسة عام ١٩٣٧، حين كان ينبغي على ٢٢٥ ألف فلسطيني (أي ما يعادل أكثر من ٢٠ في المئة من العدد الإجمالي) الرحيل عن وطنهم ليخلوه لـ ١٢٥٠ يهوديًا؟

شهدت تلك الفترة (بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧) انتقال بن غوريون من فكرة الترحيل الاختياري إلى الترحيل القسري. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، كتب إلى ابنه:

علينا طرد العرب وأخذ مكانهم. وإن اقتضى الأمر استخدام القوة - لا لانتزاع ملكيات عرب النقب وشرق الأردن، وإنما لضمان حقوقنا في الاستقرار في تلك المناطق - فإن القوة حينذاك ستكون في متناولنا.

وتوصل وايزمان إلى الاستنتاجات نفسها، على الرغم من كونه يُعَدّ أكثر اعتدالًا. ففي رسالة كتبها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٣٧، وجّهها إلى رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات، ذكر أن الترحيل يقدّم «عددًا من المزايا الجوهرية»، مضيفًا:

تمامًا كما أدّى غزو روسيا للقوقاز إلى تفضيل كثير من مسلميها الهجرة إلى تركيا على البقاء تحت سيطرة «الكفّار»، كثيرون هم المسلمون، وربما غيرهم [في إشارة إلى المسيحيين]، الذين سيرغبون في الرحيل عشية إقامة الدولة اليهودية.

بعيدًا، في أوروبا والولايات المتحدة، تم تبني وجهة النظر نفسها. وفي رسالة تعود إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، كتب الرئيس روزفلت لوزير خزينته هنري مورغنتاو (Henri Morgenthau) ما يلي:

سأضع أسلاكًا شائكة على حدود فلسطين. [...] وسأقدّم أراضي للعرب في أماكن أخرى من الشرق الأوسط. [...] وفي كل مرة نقوم فيها بتهجير أسرة عربية، سنستقدم محلها أسرة يهودية. وفي عام ١٩٤٤، صوّت مؤتمر حزب العمال البريطاني - الذي كان لا يزال بعد ضمن المعارضة وإن كان سيفوز في انتخابات ١٩٤٥ ليطبق من ثم سياسةً أشد صرامةً بحق النشاط العنيف للجماعات الصهيونية - على قرار لمصلحة «ترحيل» سكان فلسطين، جاء فيه:

نشجع العرب على الرحيل، واليهود على الاستقرار [...]. يملك العرب أراضيَ شاسعة، ولا يستطيعون إذًا إقصاء اليهود من ذلك الإقليم الصغير الذي تجسّده فلسطين، وهو أصغر من مقاطعة ويلز في المملكة المتحدة.

الصراع الأخير

على الرغم من توافد أعداد غفيرة من الرجال والنساء المعلنين عن انتمائهم إلى أصل يهودي، والسيطرة على الأرض، وإرساء شبكة تواصل في أرجاء البلاد، وإقامة مؤسسات سياسية واقتصادية، كان لا يزال هناك ركيزة ناقصة لتكتمل أسس الدولة اليهودية، ألا وهي القوات المسلحة. والمفارقة أن الثورة الفلسطينية التي اندلعت بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، ساعدت على اجتياز تلك المرحلة؛ وهو أمر لا يعود إلى سحق المملكة المتحدة الانتفاضةَ بلا هوادة فحسب، بل إلى أن بريطانيا أخذت بدءًا من ذلك التاريخ، تساعد الحركة الصهيونية في تعزيز جهازها العسكري ونشره أيضًا، وهو ما سيتيح لها إحراز النصر في الحروب التي شنتها بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩.

كانت منظمة الدفاع اليهودية «الهاغاناه» (Haganah)، قد أُسست في عام ١٩٢٠، غير أنها لم تكن تحظَى باعتراف السلطات البريطانية. لكن بدءًا من عام ١٩٣٦، ساهمت بريطانيا عمليًا في تسليحها. وأقر دافيد بن غوريون بذلك التعاون مع جيش جلالة الملك، واعترف بالتدريب العسكري الذي خضع له المئات من المحاربين الذين سيصبح بعضهم في ما بعد من كوادر الجيش الإسرائيلي، مثل يغئيل يادين (Yigael Yadin) وموشي دايان (Moshe Dayan). وكانت السرايا الليلية الخاصة، التي تشكّلت بمساعدة اللواء البريطاني تشارلز وينغيت (Charles Wingate)، على حدّ ما كتبه عنها بن غوريون، «خطوةً عملية نحو إنشاء قوة عسكرية يهودية داخل إطار الجيش البريطاني»[١٦].

غير أن عام ١٩٣٩ مثّل منعطفًا في تاريخ فلسطين الرازحة تحت الانتداب البريطاني. فعشية الحرب العالمية الثانية، حاولت المملكة المتحدة التصالح مع الدول العربية بالفعل. ولتحقيق ذلك، نشرت كتابها الأبيض الثاني، المخالف لمسار سياستها السالفة، والذي وضع قيودًا مشدّدة على هجرة اليهود إلى فلسطين وعلى شراء الأراضي فيها، والذي توقّع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة «يتقاسم العرب واليهود السلطة فيها داخل الحكومة، على نحو يضمن الحفاظ على المصالح الأساسية لكل طرف». وسيؤدي هذا النص الذي رفضه اللاعبون الأساسيون كلّهم، إلى نشوب توتر شديد بين المملكة المتحدة والمنظمات الصهيونية.

انبثقت من تلك السيطرة المحكمة، خرافة تقول إن الصهيونية بطبيعتها حركة مناهضة للإمبريالية. وساعد على هذا الالتباس اللغة

---

(١٦) *Jewish Observer and Middle East Review*, 20/9/1963.

التي استخدمتها بعض المجموعات الصهيونية المنتمية إلى اليسار المتطرّف، عن التحول في موقف الاتحاد السوفياتي الذي أعلن مساندته خطة تقسيم فلسطين التي تم التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، بعدما قرّرت المملكة المتحدة إنهاء الانتداب. وكان جوزيف ستالين يرى في تلك الخطة وسيلة للحد من النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى، الأمر الذي دفعه إلى تشجيع إرسال الأسلحة التشيكية إلى المحاربين الصهيونيين، ليسمهم بدمغة «مناهضة الإمبريالية» من الدرجة الأولى. وقد كان الاتحاد السوفياتي القوة الكبرى الأولى التي اعترفت بدولة إسرائيل رسميًا، بينما لم تعترف الولايات المتحدة بها، في البداية، إلا عمليًا.

على غرار حرب الاستقلال التي أشعلها المستعمرون البريطانيون ضد الوطن الأم، والتي أفضت إلى تأسيس الولايات المتحدة، تتوالى التناقضات بين المستعمرين والحاضرة الأم على مر التاريخ. وانضوى أصحاب الأقدام السود الفرنسيون بأعداد ضخمة في لواء المنظمة المسلحة السرية (L'Organization armée secrète (OAS)) في معركتها ضد الجنرال ديغول حين أوشك على الإقرار بحق الجزائريين في الاستقلال. أما روديسيا الجنوبية، وكانت مستعمرة بريطانية في الماضي، فقد أعلنت استقلالها بصورة منفردة عام ١٩٦٥، في محاولة لتمديد حكم الأقلية البيضاء، الذي كانت لندن تريد إلغاءه.

أما بالنسبة إلى الحركة الصهيونية، فقد كانت القطيعة - الجزئية - مع الراعي البريطاني القديم قد تيسّرت بفعل أفول المملكة المتحدة وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى. وفهم بن غوريون مبكرًا أن مستقبل حركته متوقف على واشنطن. ففي

أثناء المؤتمر الصهيوني في أيار/ مايو عام ١٩٤٢ في نيويورك، اعتُمد برنامج بلْتمور (Biltmore) ـ وهو اسم الفندق الذي عُقدتْ فيه الجلسة ـ الذي طالب علنًا للمرة الأولى بإنشاء دولة يهودية (عضو في رابطة الشعوب البريطانية التي تعرف بالكومنولث 'Commonwealth' على مجمل أرض فلسطين).

اتخذت المواجهة بين المملكة المتحدة والحركة الصهيونية، أو بعض فصائلها، ما بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٧، مجرى في غاية العنف أحيانًا. فعلى الجانب الصهيوني، نفّذت بعض المجموعات أعمالًا إرهابية ضد السلطات والجيش البريطانيين. لعل أشهرها كان الاعتداء الذي ارتكب في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦، على فندق الملك داود في القدس، حيث كان يقيم قسم من أفراد الإدارة البريطانية، الأمر الذي أسفر عن سقوط مئة قتيل. وقد كان التمسك بالقيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين عام ١٩٣٩، في الوقت الذي اكتشف العالم معسكرات الإبادة النازية، أمرًا غير مفهوم بالنسبة إلى الرأي العام الأوروبي والأميركي. وفي عام ١٩٤٧، سجّلت ملحمة سفينة إكزودس (Exodus) المحملة بالناجين من المعسكرات النازية التي منعها البريطانيون من الرسو في فلسطين، ذروة التعبئة الغربية لمصلحة الصهيونية. وعبثًا حاولت لندن التذرع بأن الدول الأوروبية الأخرى وحتى الولايات المتحدة (التي كانت أولوية الناجين اليهود تتجه صوبها) قد احتفظت بعوائق صارمة ضد الهجرة، مثلما تذرعت بقولها إن عليها مراعاة وجهة نظر العرب. لكن حجتها لم تلق أذنًا صاغية.

لئن وجدت المملكة المتحدة نفسها بين مطرقة الضغوط الأميركية وسندان رغبتها في الدفاع عن نفوذها في العالم

العربي، فإنها بدأت تراوغ؛ فكانت سياستها على أرض الواقع تقضي، في جانب منها، بحظر أي وجود للأمم المتحدة، ومن ثم منع تنفيذ أي تقسيم تم التصويت لمصلحته. وفي جانب آخر، عملت على تشجيع محاولات التوفيق بين بن غوريون والملك عبد الله عاهل الأردن. ومنذ أن حصلت المملكة الأردنية الهاشمية على استقلالها عام ١٩٤٦، باتت تتطلّع إلى الجهة الأخرى من نهر الأردن، حيث الضفة الغربية. وقد أفضت المفاوضات بين عبد الله والقادة الصهيونيين، في نهاية الحرب، إلى الاستيلاء عمليًا على الأراضي الفلسطينية، فألحقت المملكة الأردنية الضفة الغربية وجزءًا من القدس بها، في حين استولى الصهيونيون على ما تبقى من فلسطين الانتدابية، وما تضمنته من أراض كانت خطة التقسيم قد خصّصتها للدولة الفلسطينية. وتؤكد سجلات وزارة الخارجية البريطانية أن لندن لم تعترض على إقامة الدولة اليهودية، وستحتفظ الحكومة البريطانية، طوال الأشهر العصيبة التي سبقت الحرب الأولى بين إسرائيل والعرب (من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إلى أيار/مايو ١٩٤٨)، بحيادية لم تكن لتمحو أثر الدعم النشط الذي جادت به بين عامي ١٩١٨ و١٩٣٩، بغية تحويل «الييشوف» أو جماعات المستعمرين اليهود إلى دولة مستقلة، وهو دعم لولاه لما أبصرت الدولة اليهودية النور.

تطهير عرقي

سجّلت حرب عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ خطوة مهمة في المشروع الصهيوني، إذ لم يتم الإعلان عن دولة إسرائيل في إثرها فحسب، وإنما تم طرد عدة مئات الآلاف من الفلسطينيين باتجاه المنافي. وكان يجب أن تكون نسبة السكان العرب في الدولة اليهودية وفقًا

لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة نحو ٥٠ في المئة، لكن، لم يبق فيها إلا أقلية ضئيلة من السكان الأصليين، على الرغم من تمدّد حدودها بفعل النزاع المسلح. ومنذ وقت مبكر جدًا، وطوال عقود، ظل المناضلون والمؤرخون الفلسطينيون يعرضون ما تعرّض له شعبهم من طرد جماعي. لكن كان لازمًا انتظار ثمانينيات القرن الماضي، ووصول جيل جديد من المؤرخين الإسرائيليين، كي تصبح الحقيقة مقبولة في الغرب على الأقل، حتى وإن لم يثبت خلاف ذلك. من اللافت أن شهادات اللاجئين وأعمال الباحثين الفلسطينيين لم يؤخذ بها إلا بعدما أكّدها مؤرخون «بيض»، وكأن التاريخَ «الموضوعي» لا يكتبه أحد غيرهم.

صحيح أن لا أحد ينكر مغادرة بعض الفلسطينيين أرضهم «بمحض إرادتهم»، هربًا من العنف والحرب، لكن، بات مؤكدًا اليوم أن أغلبية الفلسطينيين هُجّروا وفق سياسة متعمّدة قررها أعلى مستوى، أي بن غوريون. ورأينا سالفًا كيف كان الرجل يشيد منذ الثلاثينيات بفكرة الطرد القسري. فما كان من الحرب إلا أن منحته فرصة إدخال الفكرة إلى حيز التطبيق.

في حوار مطول لصحيفة **هآرتس** (*Haaretz*)، في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، تناول رائد المؤرخين الإسرائيليين الجدد، بيني موريس (Benny Morris) المجازر الأربع والعشرين وعمليات الإعدام التعسفية، وجرائم الاغتصاب التي تمكّن من إحصائها، والتي ارتكبها الجيش الذي يدّعي أنه «أكثر جيوش العالم أخلاقية» بين عاميْ ١٩٤٨ و١٩٤٩. هكذا، تضمّنت عملية «حيرام» التي نفّذت في شمال البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ عددًا كبيرًا من عمليات الإعدام التعسّفية التي ارتُكبت «بصورة منظمة» أمام الجدران أو في الآبار. وينبه بيني موريس قائلًا:

كانت [عمليات الإعدام تلك] تتبع نسقًا واحدًا. إذ فهم عدد من الضباط الذين شاركوا في تلك العملية أن أمر التهجير الذي تلقوه إنما يسمح لهم بارتكاب تلك الأفعال لدفع السكان إلى الفرار. ولم يعاقب أحد على جرائم القتل تلك. فقد تعامل بن غوريون معها بتكتم تام، وقام بحماية الضباط الذين اقترفوا تلك المجازر. بل إن القائد الأعلى الإسرائيلي لجبهة الشمال أصدر أمرًا كتابيًا صريحًا بالطرد، وهي التعليمات المكتوبة الوحيدة التي عثر لها على أثر.
ويوضح بيني موريس في هذا الصدد قائلًا:

منذ نيسان/ إبريل ١٩٤٨، بعث بن غوريون برسالة تطلب البدء في الترحيل. لم يكن هناك أمر مكتوب، ولم تكن ثمة سياسة متماسكة شاملة، لكن أجواء التهجير كانت سائدة، وكانت فكرتها تلقى رواجًا. وما لبثت جموع الضباط أن أدركت ما هو منتظَر منهم. وفي ظل حكم بن غوريون، حصل إجماع على ضرورة التهجير الجماعي للعرب.

غير أن بيني موريس لا يدين تلك السياسة مطلقًا - وهو الذي اعتنق رؤية اليمين المتشدد بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ - لا بل إنه يرحّب بها، مقرًا بأنه «لولا استئصال الفلسطينيين، لكان قيام الدولة اليهودية أمرًا مستحيلًا.» أُدَمِّر أو أُدَمَّر، تلك هي المعضلة الزائفة التي كثيرًا ما ارتكبت باسمها المجازر بحق «السكان الأصليين».

وفقًا لآراء بيني موريس أيضًا، يتسلّل المسلمون حاليًا إلى الغرب، ليهدّدوا بتدميره من الداخل، مثلما فعل الهمج في روما. وهو يؤكد أن «الحرب بين الحضارات هي السمة الأساسية للقرن الحادي والعشرين»، ليعقد من ثم مقاربة بين الإسرائيليين اليوم والصليبيين في الأمس، وهي مقاربة لن ينكرها لاحقًا أسامة بن لادن بالطبع.

«إنجاز المهمة»

شهدت عمليات نهب السكان الأصليين وتهجيرهم التي ارتكبت منذ القرن الثامن عشر، كما رأينا، نهايات متنوعة. فحيث نجحت تلك العمليات، من أميركا الشمالية إلى أستراليا، نشهد، منذ ثمانينيات القرن الماضي، اعترافًا رسميًا بالمظالم التي اقترفها الغزو وبعدد من الحقوق، منها حق التمتع بأراضٍ وبإدارة مستقلة. أما الحالة الفلسطينية فهي حالة فريدة في نوعها، لا لعدم اعتراف السلطات الإسرائيلية قط بأدنى مسؤولية في النزوح الجماعي للفلسطينيين فحسب، بل لكون عمليات التهجير متواصلةً إلى اليوم أيضًا.

في البداية، استولت التجمعات اليهودية في داخل الكيبوتزات والمستعمرات على الأراضي، واحتلت مئات القرى العربية التي هجرها سكانها بقوة السلاح، في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ وبين نهاية الحرب الأولى التي اندلعت بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩، ومن دون أن تنعم بأي شرعية قانونية بالاستيلاء. وقد دُمّر بعض تلك القرى ومُحيت أسماؤها من على الخريطة؛ أما البعض الآخر فاحتلها المستعمرون وأُطلقت عليها أسماء عبرية. فوفقًا لما كتبه المفكر الفلسطيني صبري جريس «كان يكفي في ذلك الوقت أن يتم تطويق الأرض المبتغاة بسور للحصول على حق الانتفاع منها بصفة دائمة، مع إقصاء أي شخص قد يطالب بأحقيته فيها»[١٧]. من جهة أخرى،

---

(١٧) Sabri Geries, *Les Arabes en Israël*, précédé de les Juifs et la Palestine par Eli Lobel, cahiers libres; 151-152 (Paris: F. Maspero, 1969).

أصدر الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٥٠ قانونًا خاصًا بملكية الغائبين، وتمت بمقتضاه مصادرة أراضي جميع الفلسطينيين الذين لم يكونوا موجودين شخصيًا في بلداتهم أو قراهم في زمن الحرب (حتى وإن كانوا داخل إسرائيل)، إذ عُدّت ممتلكاتهم ممتلكات «مهجورة». وقد أعيد تفعيل هذا القانون في السنوات الأخيرة الماضية للعمل على طرد الأسر الفلسطينية المستقرة في القدس الشرقية.

يذكِّر نظام «السرقة المقنّنة» هذا بالنظام المتبع في الجزائر في إثر سحق انتفاضة عام ١٨٤٧ بقيادة الأمير عبد القادر. فقد فرض مرسوم صدر في ١٨ حزيران/يونيو ١٨٥١، على القبائل «الإيواء» داخل جزء من أراضيهم. ليتم بذلك إهداء المستعمرين ٢٠٠ ألف هكتار من الغابات وستين ألفًا أخرى من الأراضي الخصبة[١٨].

في عام ١٩٤٩، كان قد بقي في إسرائيل نحو ١٥٠ ألف عربي (ارتفع عددهم إلى ١,٢ مليون في عام ٢٠١٠). وبوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية في «الدولة اليهودية»، كانوا، ولا يزالون، ضحايا لذلك الاستعمار الداخلي الذي يسعى لسلبهم ملكياتهم وللسيطرة عليهم. فحتى عام ١٩٦٦، كانوا خاضعين لحكم عسكري قائم على قوانين الطوارئ الدفاعية التي كانت قد أقرتها لندن عام ١٩٤٥ لمكافحة الجماعات الصهيونية المسلحة! وقتها دان عدد من رجال القانون تلك الإجراءات، منهم موشي دانكلبلوم (Moshe Dunkelblum) الذي تقلّد في ما بعد منصبًا قضائيًا

---

(١٨) Henri Alleg [et al.], *La Guerre d'Algérie* (Paris: Temps actuels, 1981-1986).

في المحكمة العليا في إسرائيل، والذي صرّح في ٧ شباط/ فبراير ١٩٤٦ قائلًا:

تمثّل تلك المراسيم تهديدًا مستمرًا للمواطنين. ونحن، رجال القانون، نرى فيها انتهاكًا صارخًا للمبادئ الأساسية للشرعية وللعدالة وللنظام. فهي تضفي شرعية على أشد أنواع التعسف الذي تمارسه السلطات العسكرية والإدارية.[. . .] وهي تجرد المواطنين من حقوقهم وتمنح الحكام سلطات غير محدودة.

بعد عامين فقط، حين طُبِّقت قوانين الطوارئ تلك على العرب، لم يثر ذلك أي اعتراض يُذكر. ألا تصبح القوانين الآثمة أهلًا للإدانة حينما تستهدف «المتحضرين» من البشر؟ وشملت الممارسات «الطبيعية» التي طُبِّقت على الفلسطينيين في إسرائيل الاعتقالَ الإداري من دون محاكمة وإقرارَ حظر التجول في بعض المناطق وإنشاءَ محاكم خاصة. أما أكثر التدابير القسرية تعسفًا فكان الحظر على عرب إسرائيل الدخول إلى بعض الأماكن المغلقة أو الخروج منها من دون إذن الحاكم العسكري. وهو ما أتاح، كما أوضح صبري جريس، مواصلة عملية الاستيلاء على الأرض:

كان وزير الدفاع [. . .] يعلن أن منطقة بعينها صارت «منطقة مغلقة» أو «منطقة أمنية»، فيصبح الوصول إليها بالتالي محظورًا من دون تصريح مكتوب من الحاكم العسكري الذي كان يلتزم رفض إعطاء تلك التصاريح «لأسباب أمنية». وبالتالي كانت الأرض تترك بورًا من دون زراعة (نظرًا إلى عدم قدرة مالكها على الاستمرار في استغلالها)، ومن ثم كان وزير الزراعة واقفًا بالمرصاد لذلك. وهو ما كان يتيح له، بهدف ضمان استصلاح الأرض «أن يستدعي من يحرثها من «عمال يتم استقدامهم لهذا

الغرض»، أو «يعهد بها إلى أي طرف آخر يقوم باستثمارها. وهذا «الطرف الآخر» كان على الدوام إحدى المستعمرات الرابضة في الجوار»[19]. بهذه الطريقة، تمت مصادرة ما يقرب من ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي المملوكة لعرب بين عاميْ ١٩٤٩ و١٩٦٧.

كانت سياسة «التهويد» تلك تحظى بإجماع واسع، إذ كانت تمثل إجابة عن المخاوف التي كان يثيرها التهديد الديمغرافي العربي. وهو ما حدا بالصحافي المشهور يشعياهو بن بورات (Yeshayahu Ben Porat) إلى الكتابة في صحيفة **يديعوت أحرونوت** (*Yedioth Aharonot*)، في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، في شأن منطقة الجليل التي يقطن فيها قسم كبير من الفلسطينيين داخل إسرائيل:

الجليل مِلكنا؟ نعم، على الخريطة. لكن الأمر في الواقع، على الأرض، يختلف تمامًا. فهذه إمبراطورية عربية داخل الدولة. من دون هبَّة حكومية قوية [. . .]، لن نتمكن من تحرير الجليل. والخلاصة هي أنه كان يندب بطء عملية التهويد في الجليل.

افتتحت الحرب الإسرائيلية ـ العربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مرحلة جديدة أمام تلك السياسة الرامية للاستيلاء على أرض فلسطين، متسبّبة بموجة جديدة من عمليات التهجير. ففي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التقى الكاتب عاموس كينان[20] (Amos Kenan)، وكان

(١٩) Geries, Ibid.

(٢٠) كان عاموس كينان عضوًا في حركة هشومير هتسعير (Hachomer Hatzaïr) اليسارية، قبل أن يلتحق في أربعينيات القرن الماضي بعصابة شتيرن (Stern)، وهي جماعة صهيونية قومية متطرّفة وموالية للاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه. وهي مسؤولة عن عديد من العمليات التي رأى البريطانيون أنها إرهابية.

وقتذاك جندي احتياط، الصحافي يوري أفنيري في مقر مجلة **هاعولام هازه** الأسبوعية. وكان في حالة صدمة، إذ كان قد شهد عملية تطهير نفّذها الجيش الإسرائيلي المنتصر في ثلاث قرى في منطقة اللطرون. وفي إثرها، أبعد الرجال والنساء والشباب والمسنّون إلى رام الله، على بعد بضع عشرات الكيلومترات، في أجواء من العنف أعادت إلى ذاكرته مشاهد من المحرقة.

صحيح أن حرب عام ١٩٦٧ قد أسفرت عن بضع مئات الآلاف من اللاجئين الجدد، إلا أنها سجّلت أيضًا بداية حركة واسعة لاستعمار الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. فمنذ ٢٧ تموز/يوليو، أوصى مشروع آلون (Allon) ـ وهو اسم نائب رئيس الوزراء وقتذاك ـ بإقامة المستعمرات على الأراضي التي تم احتلالها مؤخرا. وفي غضون ثلاثة وأربعين عامًا، أسكنت الحكومة الإسرائيلية فيها أكثر من ٥٠٠ ألف مستعمر، منهم ٢٠٠ ألف مستوطن في القدس. واستمرت عمليات مصادرة الأراضي وفقًا للإجراءات نفسها وسعيًا وراء تحقيق الهدف إياه كما كان في عام ١٩٤٨، وهو تعزيز «الطابع اليهودي» لدولة إسرائيل وإدامته.

«دولة يهودية»

كانت المطالبة بالطابع اليهودي لهذه الدولة هي التي برّرت التمييز ضد «السكان الأصليين العرب»، كما أكد يسرائيل شاحاك (Israël Shahak) حتى قبل نشوب حرب عام ١٩٦٧. ولد شاحاك في مدينة وارسو عاصمة بولندا، وأمضى عامين في معسكر اعتقال نازي، هو معسكر برغن بلسن (Bergen-Belsen)، ثم هاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٥. وقد عمل أستاذًا للكيمياء في الجامعة العبرية في القدس، ثم رئيسًا

لرابطة حقوق الإنسان والمواطن عام ١٩٧٠. وفي كتاب شجاع صدر بالفرنسية عام ١٩٧٥ حمل عنوان **العنصرية في دولة إسرائيل** ـ وهو كتاب نتساءل إذا كان ليجد ناشرًا لو أُلِّف في أيامنا هذه ـ طرح شاحاك السؤال التالي: «ما هي «الدولة اليهودية»؟» ليخلص إلى الإجابة التالية:

تعاني أغلبية الكتابات المتعلقة بإسرائيل وبجوهر ما يقال عنها خارج حدودها قصورًا أساسيًا، هو تجاهلها حقيقة أن دولة إسرائيل ليست ـ نظريًا وعمليًا ـ دولة إسرائيلية، وهي ليست دولة للإسرائيليين، وإنما هي دولة يهودية. فما من إحصائية تتعلق بالإسرائيليين، مثلما أوضح شاحاك مردفًا:

لا يتوقف الأمر عند عدم وجود إسرائيليين في إسرائيل، وإنما جرى فرز الدواب والنباتات إلى يهودية وغير يهودية أيضًا. فرسميًا، تحصي دولة إسرائيل البقر والخراف والبندورة والقمح، ثم تصنّفها منتجات «يهودية»، وأخرى «غير يهودية»[٢١].

إسرائيل هي النظام الديمقراطي الوحيد الذي يميّز المواطنة من الجنسية؛ فكل مستحقي المواطنة (ezrahut) يتمتعون، من حيث المبدأ، بحقوق متساوية. لكن بعضًا منهم فقط، وهم اليهود، يحوزون ما يُعرف بالجنسية (le'um). في عام ١٩٧٠، أكد شمعون أغرانات (Shimon Agranat)، رئيس المحكمة العليا، أن من غير الممكن الحديث عن «جنسية إسرائيلية»، فلم تكن ثمة أمة إسرائيلية منفصلة عن الأمة

---

(٢١) Israël Shahak, *Le Racisme de l'état d'Israël: Ligue israélienne des droits de l'homme et du citoyen*, collection vérités (Paris: Guy Authier, 1975).

اليهودية، ولأن إسرائيل لم تكن حتى دولة خاصة بمواطنيها اليهود، بل هي دولة يهود العالم. ورفع أستاذ الألسنية، عوزي أورنان (Uzi Ornan)، دعوى عام ٢٠٠٠ ضد هذا الرأي، لكن فرصته في كسبها ضعيفة.

وفق قانون العودة الذي اعتمده البرلمان في ٥ تموز/ يوليو١٩٥٠، «يحق لكل يهودي الهجرة إلى إسرائيل.» وقد أوضح بن غوريون وقتذاك أن الأمر لا يتعلق مطلقًا بقانون هجرة مماثل لقوانين الهجرة في بلدان أخرى، إذ قال:

ليست الدولة هي التي تمنح يهود الشتات حق المجيء والاستقرار، لكن هذا الحق كامن في كل يهودي نظرًا إلى أنه يهودي.

وتُمنح المواطنة تلقائيًا لكل من يستطيع الادعاء أن أحد أجداده الأربعة كان يهوديًا. ويُلاحظ أن التعريف الذي وضعته المحكمة العليا في عام ١٩٧٠ لكلمة «يهودي» هو تعريف ديني فحسب؛ فاليهودي هو من تعده العقيدة الدينية (هالاخاه (halakha)) يهوديًا. ومَن تخلى عن دينه فقد مواطنته، مثلما أثبتته قضية أوزبورن (Osborne) التي رُفعت أمام المحكمة نفسها عام ١٩٥٨. فقد كان هذا الرجل الذي يريد الهجرة إلى إسرائيل، يرى نفسه يهوديًا على الرغم من تحوّله إلى النصرانية على أيدي الأشخاص الذين أنقذوه في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ وعليه، تم رفض طلبه. تحول هذه الرؤية الدينية دون أي محاولة للفصل بين الدين والدولة، ولا سيما في مجال قانون الأحوال الشخصية. وهكذا ليس ثمة زواج غير ديني ـ إذ لا يسمح الطابع الثيوقراطي للدولة بعقد الزواج المدني ـ كما أن اليهود لا يستطيعون الزواج قانونيًا من غير اليهود إلا خارج البلاد، وقد

لاحظت [المنظّرة السياسية الألمانية - الأميركية] حنّة أرندت (Hanna Arendt) تلك المفارقة في معرض تناولها محاكمة أيخمان(*) (Eichmann)، إذ كتبت:

من المؤكد أن ثمة ما يثير الذهول «لدى مشاهدة النائب العام وهو يندّد بسذاجة بقوانين نورمبرغ(**) (Nuremberg) الجائرة التي حظرت عام ١٩٣٥ الزواج والعلاقات الجنسية بين اليهود والألمان. وكان الصحافيون المطّلعون يعون سخرية الموقف، لكنهم آثروا الصمت وعدم تناوله في مقالاتهم، إذ لم يكن الوقت ملائمًا في رأيهم، ليُخبروا اليهود بالخلل الذي يعتري قوانين دولتهم ومؤسساتها(٢٢).

لماذا الدهشة إذًا من الاستلاب الذي يشعر المواطنون الفلسطينيون به في إسرائيل على نحو متزايد في هذه الدولة «اليهودية»؟ في آذار/ مارس ٢٠١٠، صرّح إسكندر قبطي، المخرج العربي المشارك في فيلم «عجمي»، والمرشح لجائزة أوسكار في هوليود، مؤكدًا أنه لا يمثل إسرائيل، إذ قال: «لا

(*) كان أدولف أيخمان ضابطًا ألمانيًا في الرايخ الثالث، وعضوًا في الحزب النازي ومسؤولًا عن الخدمات في معسكرات الاعتقال النازية بما في ذلك تحديد ضحايا الإبادة العنصرية، ثم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال والإبادة. وبعدما وضعت الحرب أوزارها فرّ إلى الأرجنتين حيث عاش بهوية مزورة، وعمل في شركة مرسيدس حتى سنة ١٩٦٠، حين اعتقله عملاء الموساد في الأرجنتين ونقلوه الى إسرائيل لمحاكمته بـ١٥ تهمة جنائية، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب؛ فأدين وأعدم شنقًا في عام ١٩٦٢ (المحرر).

(**) هي قوانين مناهضة للسامية تبنّتها ألمانيا النازية (المحرر).

(٢٢) Hannah Arendt, *Eichmann à Jérusalem: Rapport sur la banalité du mal*, trad. de l'anglais par Anne Guérin, collection témoins; 1, [éd. rev. et augmentée] (Paris: Gallimard, 1966).

يمكنني تمثيل بلد لا يمثلني». وهو رأي يشاطره إياه عدد من المواطنين العرب في إسرائيل. فهناك أكثر من ثلاثين قانونًا تمنح حقوقًا خاصة ومتميّزة لليهود، بما فيها قوانين في مجالات الهجرة إلى إسرائيل واكتساب الجنسية والعمل أو الوصول إلى الأراضي.

تعبّر إسرائيل إذًا عن شعب يهودي لاتاريخي وجد عبر القرون. وعلى الرغم من أنها تعتمد مسلكًا ليبراليًا نحو مواطنيها اليهود، فهي طوّرتْ مفهومًا قديمًا للجنسية عفّ عليه الزمن، إذ يقصي المواطنين الفلسطينيين، ويتبنّى رؤية ثيوقراطية في مؤسساتها. صحيح أن الصهيونية كانت تسعى لتقديم إجابة عن «المسألة اليهودية» دون غيرها، وأن من المستحيل إدراك جميع أبعاد المأساة الدائرة في فلسطين إذا ما تجاهلنا هذا البعد التاريخي والأيديولوجي الذي يميز النموذج الإسرائيلي من التجارب الاستعمارية الأخرى.

الفصل الثالث

حين يأخذنا العجب من تحول «يهودية الغيتوات» إلى «يهودية لها عضلات»

«هل تعلم سبب شهرة القضية الفلسطينية؟ لأنكم أنتم أعداؤنا. يعود أصل الاهتمام بالفلسطينيين إلى الاهتمام بالمسألة اليهودية. الاهتمام كله لكم أنتم، وليس لي أنا. مصيبتنا هي أن عدونا هو إسرائيل التي تستفيد من دعم لا حدود له، من ناحية، ومن حظنا أن تكون إسرائيل عدونا، لأن اليهود هم بؤرة الاهتمام، من ناحية أخرى. أنتم تسببّتم لنا بالهزيمة والشهرة معًا».

محمود درويش في لقاء مصور مع المخرج الفرنسي، جان لوك غودار (Jean-Luc Godard)، بعنوان «موسيقانا»، ٢٠٠٤.

ماريك إدلمان (Marek Edelman) قائد انتفاضة غيتو وارسو عام ١٩٤٣، رجل جريء لا يهوله شيء. عبّر عن رأيه بصراحة للصحافية الإسرائيلية التي سألته متملّقة إن لم يكن من «المنطقي» أن يقوم اليهود «بأي عمل من أجل البقاء في قيد الحياة». فما كان منه إلا أن صفعها بقوله:

تلك فلسفتك أنتِ كإسرائيلية، تلك الفلسفة التي تحدو بنا إلى الاعتقاد بأن في إمكاننا قتل عشرين عربيًا كي يظل يهودي واحد في قيد الحياة. أما أنا، فلا مكان لديّ لشعب مختار ولأرض ميعاد. وفي موضع آخر، أكّد قائلًا: إسرائيل انفصمت عن يتسحاق ليبوش بيريتز (Yitzkhok Leybush Peretz)، وهو كاتب

وشاعر باللغة اليديشية(*) (١٨٥٢ ـ ١٩١٥)، وانفصلت عن شاغال (Chagall)، وعن اللغة اليديشية. قامت إسرائيل على تدمير تلك الثقافة اليهودية الشاسعة الضاربة في القدم التي ازدهرت ما بين نهر فيستولا في بولندا ونهر الدون في روسيا. فالثقافة الإسرائيلية ليست هي الثقافة اليهودية. عندما أردنا العيش وسط ملايين العرب، وجب علينا أن نختلط بهم، وأن نترك المجال للاندماج والتهجين [. . .]. من جهة أخرى، لم يهاجر إلى إسرائيل إلا أقلية من اليهود، أما الأغلبية الساحقة فقد اختارت كندا والولايات المتحدة منفًى لها»[1].

وبما أن اليهودية ديانة ترجع إلى آلاف السنين، وكونها عقيدة يعتنقها مؤمنون موزّعون على عشرات البلدان، فهي لم تقتصر يومًا على «حقيقة» واحدة، وإن كانت حقيقة متعلقة بشعب مختار، ولا سيما أن كثيرًا ممن ينتمون إلى اليهودية يصرّحون بأنهم لاأدريون، بل هم يعلنون أنهم ملحدون. وعلى مر التاريخ، عاش اليهود تجارب متباينة تباينًا جذريًا، وحرّكتهم تيارات متباعدة، وهزتهم خصومات غامضة (تلمودية، وفق تعبير بعضهم)، في شأن معنى الرسالة التوراتية نفسها، وفي شأن هويتهم (ما معنى أن تكون يهوديًا)، وفي شأن الصهيونية بالطبع.

يشهد الجدل العاصف اليوم بين الآراء الغربية المختلفة في

(*) هي لغة يهودية تنتمي إلى عائلة اللغات الألمانية، وهي مزيج من العبرية والآرامية والسلافية وبعض اللاتينية، وتكتب بالأبجدية العبرية، واستخدامها شائع بين يهود أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية (المحرر).

(١) *Yedioth Aharonot*, 13/4/2001.

صدد الصراع الإسرائيلي ـ العربي، تكرار لازمة لا يكل البعض من ترديدها من دون ملل. تفيد صيغتها الأسوأ أن مناهضة الصهيونية تساوي مناهضة السامية، في حين أن صيغتها الأخف تقول إن الأولى ما هي إلا غطاء للثانية. ويعكس هذا اللبس جهلًا كبيرًا يجعلنا نتردّد، لدى محاولة تفسيره، في اختيار اللفظة الملائمة: أهو غياب التبصّر أم ضمور الثقافة أم طغيان الدعاية أم الثلاثة معًا؟

واجهت الصهيونية طوال عقود رفضَ الأغلبية العظمى من اليهود أنفسهم. واختار معظم المهاجرين اليهود الذين هاجروا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي النصف الأول من القرن العشرين الولايات المتحدة أرضهم الموعودة. فمن بين ١,٣ مليون يهودي غادروا روسيا القيصرية بين عاميْ ١٨٩٧ و١٩١٥، فضّل ثمانون في المئة منهم التوجّه إلى العالم الجديد. أما الشبان اليهود الذين مكثوا في روسيا، فقد كانوا، على حد ما أقرَّ به حاييم وايزمان (Haïm Weizmann) في رسالة بعث بها إلى هيرتسل عام ١٩٠٣، «مناهضين للصهيونية، لا رغبةً في الاندماج في بلدهم، مثلما كانت الحال في أوروبا الغربية، وإنما عن قناعة ثورية». وستساهم تلك العقيدة في تحقيق انتصار الشيوعيين عام ١٩١٧، لتستمر حتى الحرب العالمية الثانية، حين شنّ النظام السوفياتي حملة حازمة ضد معاداة السامية، على حد ما رواه كتاب بديع من تأليف يوري سليزكين (Yuri Slezkine)، أستاذ التاريخ في جامعة بيركلي في كاليفورنيا الذي نشأ في موسكو[٢].

---

(٢) Yuri Slezkine, *Le Siècle juif*, traduit de l'anglais par Marc Saint-Upéry (Paris: La Découverte, 2009).

رفض معظم اليهود الصهيونيةَ قبل الحرب العالمية الثانية إذًا، وأنكروها. وكان الرفض إما باسم الدين (إذ لا يصح أن تقوم دولة يهودية قبل عودة المسيح المنتظر وفقًا للأغلبية العظمى من الحاخامات)، أو رغبةً في الاندماج في داخل المجتمعات الغربية، وإما تمسّكًا بالنموذج الأممي، اشتراكيًا أو شيوعيًا. في العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم، تجاوز تأثيرُ منظمة البوند (Bund) ـ وهي منظمة أنشئت عام ١٨٩٧، وضمت العمال اليهود في كل من بولندا وروسيا ـ ما كان للصهيونية وقتذاك من تأثير. ولكن هذه المنظمة، خلافًا للصهيونية،لم تستطع الاستمرار نظرًا إلى القمع المزدوج الذي واجهته، على أيدي النازيين وعلى يد السلطة الستالينية.

لم تحلم كتلة اليهود الهائلة بجعل «الصحراء تزهر»؛ وهذا ما توحي به النكتة الشائعة التالية: كان موسى وإبراهيم يحرثان الأرض في النقب تحت أشعة الشمس الحارقة، فإذ بموسى يلتفت إلى صاحبه ويسأله: «متى وعدنا الله بأرض فلسطين؟»، فيرد إبراهيم: «آه! كان ذلك قبل خمسة أو ستة آلاف سنة»، فيتنهّد موسى قائلًا: «وهل كان لزامًا أن يقع هذا الوعد على عاتقنا نحن؟!»

في كتابه **اليهودية لا تتساوى مع إسرائيل**[٣]، يشير مارك إتش إليس (Marc H. Ellis)، مؤسس ومدير مركز الدراسات اليهودية في جامعة بيلور (Baylor) في ولاية تكساس الأميركية إلى الملحوظة التالية:

تسعى المؤسسة اليهودية الحالية إلى تحالف بين الدين

(٣) Marc H. Ellis, *Judaism Does not Equal Israel* (New York: New Press, 2009).

والدولة يماثل ذلك التحالف الذي عقدته المسيحية البدائية مع الإمبراطورية (الرومانية) [. . .]. يجد ذلك التحالف، الذي غالبًا ما يُطلق عليه اسم المسيحية القسطنطينية[٤] صنوًا له في يهودية قسطنطينية. وإنني أطلق على أولئك الذين انشقوا على هذا الرأي اسم «اليهود أصحاب الضمائر». [فبالنسبة إلى هؤلاء] تنضح تجربة الحياة اليهودية بتساؤلات عن العدالة. وبينما يُعرف اليهودُ القسطنطينيون بسعيهم وراء السلطة وممارستهم لها، يتميز اليهود أصحاب الضمائر بتوخيهم محاسن الأخلاق ومراعاتهم الضمير. يطمح كلا الفريقين لتحقيق خير اليهود والمجتمع اليهودي، ولكن كلا منهما يرى الديانة اليهودية والطريق المؤدي لاتّباع تعاليمها انطلاقًا من منظورين شديدي التباين.

ثم يأسف إليس على أن «اليهود أصحاب الضمائر» صاروا مهمشين و«منفيين»، على حد قوله، بسبب تيارات الأكثرية ضمن الديانة اليهودية. وليس هذا الجدل بجديد، إذ كانت الصهيونية نفسها قد أجّجته في محاولة للإجابة عن صعود معاداة السامية. فهل كان يجب القبول بـ «قومية ضيقة الأفق»، على غرار قوميات شعوب أوروبا، وهو ما يؤدي إلى محو الخصوصية اليهودية؟ وأيهما يجدر تفضيله: القيم أم السياسة الواقعية؟

نشبت مجادلة حادة عام ١٩٠١ بين برنار لازار (Bernard Lazare)، وهو مثقف يهودي فرنسي مؤيد للصهيونية، وهيرتسل. وكان هذا الأخير قد وجّه، في أثناء المؤتمر الصهيوني الخامس

(٤) نسبة إلى الإمبراطور قسطنطين، الذي أوقف الاضطهادات ضد المسيحيين واعتنق المسيحية على فراش الموت سنة ٣٣٧.

في بال، إطراءً للسلطان التركي عبد الحميد الثاني، بهدف كسب رضاه واستجداء أفضاله، متجاهلًا بذلك مسؤولية السلطان في المذابح المقترفة حديثًا ضد الأرمن. فما كان من برنار لازار، المناضل البارز في قضية دريفوس[*] (Dreyfus) المشهورة، إلا أن أجاب مستنكرًا:

ها هم ممثلو، أو من يدعون تمثيل أقدم الشعوب تعرّضًا للاضطهاد، الشعوب التي لا يمكن كتابة تاريخها إلا بالدم، يبعثون بالتحية إلى أسوأ السفاحين[٥].

أما ألبرت أينشتاين (Albert Einstein)، فلم يكن مكتشف نظرية النسبية فحسب، بل كان ممن تعاطفوا مبكرًا مع فكرة إنشاء وطن لليهود في فلسطين أيضًا. بل إن بن غوريون اقترح

(*) ألفرد دريفوس (١٨٥٩ ـ ١٩٣٥) ضابط يهودي في الجيش الفرنسي أثار جدلًا حادًا في الأوساط الفرنسية. ألقي القبض عليه في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٤، متهمًا بالتجسس لمصلحة الألمان. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، دانته محكمة عسكرية بالتهمة وأصدرت حكمًا بفصله من الجيش، وسجنه مدى الحياة. ظل دريفوس طوال المحاكمة يصر على براءته. وفي عام ١٨٩٦، عثر أحد أعضاء هيئة الأركان الفرنسية على وثائق تؤكد براءة دريفوس، ولكنه تخلى عن الموضوع بأمر من رؤسائه. إلا أن عائلته وأصدقاءه اتجهوا إلى الرأي العام يستنهضونه للمطالبة بإعادة المحاكمة. واستطاعوا أن يجندوا شخصيات مرموقة من عالم الفكر والأدب في فرنسا في ذلك الوقت لتأييد إعادة محاكمة دريفوس. مثل دريفوس أمام محاكمة أخرى، عام ١٨٩٩، ودانته المحكمة مرة أخرى وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات، أمضى منها عدة أيام فقط. أفرج عنه بعدها بعفو. وفي عام ١٩١٨، تمت ترقية دريفوس إلى رتبة مقدم في الجيش الفرنسي، ومُنح وسام الشرف. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان قائدًا لأحد الحصون الدفاعية في مدينة باريس (المحرر).

(٥) On lira sur ce sujet les deux textes de Michel Tubiana et Gilles Manceron dans: *Etre dreyfusard, hier et aujourd'hui*, sous la direction de Gilles Manceron et d'Emmanuel Naquet, Histoire (Rennes: Presses universitaires de Rennes, Réseau des universités de l'Ouest-Atlantique, 2009).

عليه أن يخلف حاييم وايزمان في رئاسة إسرائيل عام ١٩٥٢. وكان يأمل وهو يقدم إليه هذا العرض أن يرفضه، لأنه كان يعدّه غير أهل للثقة التامة من الناحية السياسية. فقد كان أينشتاين ينادي بأهمية التعايش مع العرب في داخل دولة موحدة. ولما أذعن لقيام دولة «يهودية»، كان يستشعر ما سيكون فيها من انحرافات. وفي رسالة وجهها في آذار/ مارس ١٩٥٢، إلى الحاخام الأرثوذكسي لويس رابينوفيتش (Louis Rabinowitz) الذي كان قد كتب إليه مبرّرًا الاستعمار، قال أينشتاين:

عجبتُ أن يكون لواحد من أبناء شعب بمثل هذا القدم تلك المثل والتطلعات المستحدثة. ألم يرد في خاطرك أن «الحجاج» الذين غادروا بريطانيا لاستعمار هذا البلد (أميركا) قد وصلوا إليه بمخططات شديدة الشبه بتلك التي تحملونها أنتم اليوم؟ هل تعرف كم أصبحوا طغاة ومتعصبين وعدوانيين في غضون زمن قصير؟ المعمودية في مياه يهودية لا تكسب الحصانة. فالله القدير قد خلق الجنس البشري وفق تلك الطبيعة، ولا أحد بمقدوره التصرف عكس إرادته.

في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ندّد أينشتاين، في رسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز (*New York Times*) الأميركية، حملت توقيع الفيلسوفة حنّة أرندت وعشرين شخصية يهودية أخرى، بالزيارة التي قام بها للولايات المتحدة، زعيم اليمين الإسرائيلي مناحم بيغن الذي كان حزبه يشبه «في تنظيمه ووسائله وفلسفته السياسية وخطابه الاجتماعي الأحزاب النازية والفاشية.» ترى، كيف عساه أن يصف أفيغدور ليبرمان، وزير خارجية إسرائيل اليوم الذي ينادي بطرد عرب إسرائيل خارج الحدود؟

حتى الحرب العالمية الثانية، ظلت أغلبية اليهود العظمى عصيَّة على نفاذ الصهيونية إليها. غير أن الإبادة النازية أدّت بكثير ممن بقوا في قيد الحياة منهم إلى التساؤل عن إمكان البقاء في أوروبا التي لم تستطع حمايتهم. ومع ذلك، لم يكن هؤلاء يتمنّون الذهاب إلى فلسطين. فحين كان الناجون من معسكرات الإبادة النازية يُسألون عن تطلعاتهم، كانوا يجيبون في معظمهم أنهم يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة التي كانت، في عام ١٩٤٥، قد خفضت عدد التأشيرات المخصّصة لكل أوروبا الشرقية وألمانيا إلى ٣٩ تأشيرة فقط.

شهدت تلك الفترة انبعاثًا للهوية اليهودية، إذ يذكر يوري سليزكين أن يهود الاتحاد السوفياتي الذين كانوا يُعدّون أنفسهم روسًا أولًا حتى عام ١٩٤١، تنبهوا إلى هويتهم اليهودية حين حكم عليهم الغازي النازي بالموت. ومنذ تلك الحقبة، انزلقت السياسة الستالينية، في إعلائها شأن الوطنية الروسية، باتجاه معاداة السامية. وعلى الرغم من ذلك، حين سُمح لليهود بمغادرة الاتحاد السوفياتي بأعداد غفيرة في السبعينيات وخصوصًا في الثمانينيات، لم يذهبوا إلى إسرائيل إلا لأن المنظمات الصهيونية، بالتعاون مع السلطات الأميركية، قد منعتهم من الهجرة إلى الولايات المتحدة. في حين فتحت ألمانيا أبوابها لهم، واستقبلت منهم أكثر من ١٠٠ ألف مهاجر.

«الانبعاث مجددًا بواسطة الاستعمار»

أدى اكتشاف معسكرات القتل وإدراك مدى اتساع عملية الإبادة النازية إلى تعزيز مشاعر التعاطف لدى جزء من الرأي العام الأوروبي مع اليهود ومع فكرة «الوطن القومي» معًا.

وكان يوجد فعلًا نوعٌ من التعاطف الديني المسيحي مع السامية منذ فترة طويلة. ظهر ذلك منذ القرن السابع عشر عند البروتستانت المتزمتين، استنادًا إلى تفسير بعض النصوص التوراتية القائلة إن عودة المسيح ويوم الحساب لن يتمّا إلا بعد اجتماع اليهود في أرض فلسطين من أجل تحقيق اهتدائهم مستقبلًا، وهو ما اقتضى التنويه. ويحشد هذا الاعتقاد المتناقض اليوم ذلك التيار الأصولي المسيحي الأميركي القوي الذي يوفر الدعم الدائم لدولة إسرائيل.

تعزّز هذا التعاطف مع اليهود في القرن الماضي، ودعَّم المشروع القومي للحركة الصهيونية. وهو ما تثبته أعمال اللجنة الدائمة التي أسستها عصبة الأمم بين الحربين العالميتين لمتابعة تنفيذ القرارات الدولية في شأن أراضٍ كانت مستعمرة (وتسكنها شعوب «قاصرة») سابقًا. فبينما كانت اللجنة تنتقد بقسوة الانتهاكات المقترفة ضد حقوق السكان الأصليين في جنوب غرب أفريقيا (التي ستصبح ناميبيا في ما بعد)، أو في طنجنيقا، أيّدت، في الوقت نفسه، المطالب الصهيونية. وكان أعضاء تلك اللجنة الذين يدافعون في مواضع أخرى عن حقوق الشعوب المحلية، يؤكدون أسبقية حقوق اليهود في فلسطين على حقوق العرب هناك. فالصهيونية كانت بالنسبة إليهم «مشروعًا قوميًا لا استعماريًا، وكانت جهدًا لإقامة أمة جديدة في داخل فضاء مستعمَر»[٦]. أما الحجة الدامغة فهي أن تلك الأمة الجديدة ستكون أوروبية.

كان هيرتسل يطمح إلى إظهار «يهودي جديد»، وهو كائن لن

---

(٦) Caroline Elkins and Susan Pedersen, eds., *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies* (New York: Routledge, 2005).

يشبه ما تصوره عادةً الأخيلة المناهضة لليهود؛ كائن يمكن وصفه في كلمة واحدة بأنه «أوروبي». وعلى نحو ما، يمكن القول إن هيرتسل قد نجح. فـ «اليهودي الجديد الموصوف في الأدب الصهيوني هو نقيض اليهودي الوجودي»، كما يشير الأكاديمي الإسرائيلي أمنون راز كراكوتزكين(٧) (Ammon Raz Krakotzkin)، «فهو قوي ونشيط وعقلاني ومجتهد ومنتج وعصري». هذه اليهودية «القوية العضلات»، على حد وصف القائد الصهيوني ماكس نورداو (Max Nordau)، تتعارض مع صورة اليهودي المنفي، كما يصفه مناهضو السامية وغيرهم، التي يبدو فيها سلبيًا ومنحطًا وغير عقلاني وضعيفًا وغارقًا في الخرافات ومتمسكًا بعقائد جوفاء وبكتابات تفتقر إلى المعنى. وقد عرّف رافنيتسكي (Ravnitzki)، وهو منظِّر آخر من منظري الحركة، هدف الصهيونية على النحو التالي:

خلفًا ليهود صغار وضعفاء وواهنين ومتقلّصين وعجاف، يولد يهود في غيتو من دون صورة، ليميطوا اللثام عن يهود آخرين كبارًا ومفعمين بالقوة والنضارة والحياة. وستهجر الروح هي الأخرى سمة الغيتو. وسيكتسي كل ما كان يوحي بالشفقة أو يتسبّب بالاحتقار أحيانًا، حلة أخلاقية مثيرة للإعجاب، حلة يستحقها إنسان استعاد إنسانيته.

سيصبح هذا اليهودي الذي «انبعث مجددًا بفعل الاستعمار» في فلسطين، أوروبيًا. فوفقًا لجدلية عجيبة، سيجد ذلك الشخص الذي رفضه مناهضو السامية لأنه «غير أوروبي»، نفسَه في الشرق

---

(٧) Amnon Raz-Krakotzkin, *Exil et souveraineté: Judaïsme, sionisme et pensée binationale*, préface de Carlo Ginzburg; traduit de l'hébreu par Catherine Neuve-église (Paris: La Fabrique, 2007).

بمنزلة المدافع عن الحضارة وعن المثل التي كان يُعد، إلى وقت غير بعيد، النموذجَ المضاد لها. «إنني أصبحتُ عبريًا لأنني أكره اليهود»، تلك عبارة جاءت على لسان أحد الشخصيات في رواية أرثر كوستلر (Arthur Koestler)، برج عزرا التي ترسم صورة تشيد بالمستعمرين اليهود. هكذا تأخذ الصهيونية على عاتقها بعض الأفكار النمطية المناهضة للسامية فضلًا عن نموذج الإنسان الجديد، وهو انقلاب يفسّر أحيانًا بعض المقارنات المحيّرة.

أسابيع قليلة فقط تفصل قيام دولة إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٨، عن فوز الحزب الوطني في الانتخابات التشريعية في جنوب أفريقيا. وكان من شأن ذلك أن فاقم الحزب الفصل العنصري الذي كان ساريًا من قبل، وذلك بتنفيذه سياسة الفصل العنصري (الأبارتايد) أو «التنمية المنفصلة». صحيح أن قادة الحزب الوطني كانوا معادين بشّدة للسامية، إلا أنهم أقاموا علاقات بدولة إسرائيل تعزّزت تدريجًا مع مرور الزمن.

وقد أوضح الأكاديمي الإسرائيلي بنيامين بيت هلحمي (Benjamin Beit-Hallahmi)، في معرض دراسة السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ذلك التعاون الغريب بين النظامين، قائلًا:

من الممكن أن نكره اليهود وأن نحب الإسرائيليين، لأن الإسرائيليين، على نحو ما، ليسوا يهودًا. فالإسرائيليون مستعمرون ومحاربون، شأن البيض في جنوب أفريقيا. فهم أقوياء ومقاومون ويتقنون الهيمنة[٨].

---

(٨) Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection: Who Israel Arms and why*, 1st American ed. (New York: Pantheon Books, 1987).

على عكس بعض الأفكار النمطية المعادية بشدّة للسامية التي تعرّف اليهود بصفات كالسلبية ونبذ القوة الجسدية فضلًا عن نزعتهم الفكرية. ويستشهد بيت هلحمي بشاعر جنوب أفريقيا الأبيض المناهض للفصل العنصري، برايتن بريتنباخ (Breyten Breytenbach) إذ يقول:

يا له من تماهٍ عجيبٍ ذاك الذي يشعر به البيض في جنوب أفريقيا تجاه إسرائيل. فقد شهدت هذه الأرض تيارًا قويًا يناهض السامية. ففي جميع الأحوال، يُعدّ القادة الحاليون [على رأس نظام الفصل العنصري] ثمرة غراس المفكرين الموالين للنازية والمتحدّرين منها. وعلى الرغم من ذلك، فهم يكنّون إعجابًا عظيمًا بإسرائيل التي صارت [. . .] الشريك السياسي والعسكري في «التحالف بين الدول المنبوذة»، فهم يتماهون مع إسرائيل شعبًا توراتيًا اختاره الله، ودولة عصرية محاصرة وسط بحر من الأعداء. وهو ما يبرّر، من وجهة نظرهم، مغامراتهم العسكرية الخارجية.

في ربيع عام ١٩٦٧،في أثناء الأزمة في الشرق الأوسط، لم يخفِ أغلبية الشعب الفرنسي، باستثناء الشيوعيين وقسم من الديغوليين، تعاطفهم مع دولة إسرائيل الصغيرة التي يتهددها عبد الناصر، شأنهم في ذلك شأن الآراء الأخرى في البلدان الغربية، وأغلبية وسائل الإعلام. بل تمنى البعض «الأخذ في الثأر».

كتب الباحث إيفان غاستو (Yvan Gastaut) أن حرب الأيام الستة في نظر قسم من الرأي العام الفرنسي، أعادت الروح لالتزامات دبلوماسية أو عسكرية تبدّدت، مثل الحملة على السويس عام ١٩٥٦، كما أحيت الصراع من أجل إبقاء الجزائر

فرنسية. هكذا صار استئناف الحرب على العرب بواسطة إسرائيل رهانَ أولئك الذين لم يستوعبوا اتفاقات إفيان[٩] (Evian) واستقلالَ الجزائر قبل خمس سنوات [. . .]. كانت ثمة عنصرية استعمارية الطابع تحت مناصري فكرة «الجزائر فرنسية» على مساندة الدولة العبرية. كان التعاطف مع إسرائيل مقرونًا بعداء للعرب، كشكل غير مباشر من أشكال الانتقام من زوال الاستعمار [. . .]. واختار المحاربون القدامى، ورابطات العائدين إلى الوطن، والوزراء السابقون في «ربع الساعة الأخير»[*]، واليمين المتطرف الملتف حول زعيمه جان لوي تيكسييه فينيانكور (Jean-Louis Tixier Vignancour)، المعسكرَ الذي ينتمون إليه. أما صحيفة مينوت *(Minute)* الأسبوعية اليمينية المتطرفة فلم تترك مجالًا للشك في مشاعرها، إذ كتبت في عددها الصادر في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧: «في جميع الأحوال، ثمة سياسة وحيدة هي الممكنة مع العرب، إنها سياسة الهراوة والركل في المؤخرة. فهم لا يفهمون إلا لغة القوة، ولا يحترمون سواها» [. . .]. وفي أثناء مواكب الاحتفال[**]، كانت السيارات تطلق نفيرها على إيقاع الشعار القديم «الجزائر فرنسية» نفسه بضرباته الخمس الذي بات بعد عام ١٩٦٧ «إسرائيل ستنتصر». وكان موقف كزافييه فالا (Xavier Vallat)، المفوّض العام السابق للمسائل

---

(٩) تم توقيعها في ١٨ آذار/ مارس ١٩٦٢ بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأدت هذه الاتفاقات إلى وقف إطلاق النار، ثم إلى استقلال الجزائر.

(*) «ربع الساعة الأخير» عنوان فيلم فرنسي بوليسي أنتج عام ١٩٦٢، عام استقلال الجزائر (المترجمة).

(**) في الشوارع الفرنسية، للاحتفال بانتصار إسرائيل (المترجمة).

اليهودية في حكومة فيشي، الذي ظهر جليًا في مجلة جوانب من فرنسا (Aspects de la France)، من خلال مقالة بعنوان «أسباب إيماني بالصهيونية»، يُنبئ بالكثير من التطورات المثيرة للسخرية التي انزلق إليها قسم من اليمين المتطرف في فرنسا(١٠).

من الإبادة الجماعية إلى المحرقة

شهدت الفترة نفسها، أي فترة الستينيات من القرن الماضي، إعادة تقويم لإبادة اليهود، فضلًا عن قراءات جديدة في شأنها. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ظل هذا الأمر خافيًا، إذ أراد قادة إسرائيل أن يقدّموا اليهود في صورة «أناس جدد» على نقيض صورة «الخراف التي تُساق مذعنة إلى المسلخ». فإسرائيل في خضم فترة التأسيس الرائدة التي كانت تحشد مواردها كلها لاستقبال اللاجئين ولمواجهة العرب، لم تكن تسمح لنفسها بإبداء أي إشارات تنم عن هشاشة. ففي عام ١٩٤٨، كان أحد الكتب المدرسية الأولى المخصصة للتاريخ اليهودي لا يأتي على ذكر الإبادة الجماعية إلا في صفحة واحدة (من ٢٢٠ صفحة)، بينما خصّص في الكتاب نفسه عشر صفحات لحروب نابليون(١١).

أما أوروبا والولايات المتحدة أيضًا، فقد عدّتا اليهود مع انتهاء الحرب، ضحايا من بين غيرهم من ضحايا النازية، وكان وضعهم أدنى من ذلك الذي يتمتع به رجال السياسة والمقاومة، ولا

---

(١٠) Yvan Gastaut, «La Guerre des six jours et la question du racisme en France,» *Cahiers de la Méditerranée*, vol. 71 (2005).

(١١) Cité par: Idith Zertal, *La Nation et la mort: La Shoah dans le discours et la politique d'Israël*, traduit de l'anglais par Marc Saint-Upéry, la découverte-poche. Essais, nouvelle éd. (Paris: la Découverte, 2008).

سيما أنهم كانوا مصنّفين «من أوروبا الشرقية»، بل حتى «أجانب». هكذا، لم يشر فيلم «السقف الزجاجي» للمخرج [الأميركي] إيليا كازان (Elia Kazan)، الذي أنتج في هوليود عام ١٩٤٧، إلى الإبادة بتاتًا، علمًا أنه تناول معاداة النخب الأميركية للسامية. وفي فرنسا الستينيات، لم تكن كتب التاريخ المدرسية، قد خصّصت لهذا الموضوع بعد إلا بضعة سطور.

على عكس ما يشاع، لم تضطلع إبادة اليهود إلا بدور ثانوي في نشوء دولة إسرائيل، إذ إن هذه «الدولة اليهودية» قد أُسست عمليًا على الأرض عام ١٩٣٩. وإذا كان قد لوحظ، بعد عام ١٩٤٥، نوعٌ من تعاطف الرأي العام الأوروبي والأميركي مع الصهيونية، فإن دراسة المواقف التي اتخذتها الحكومات المختلفة التي صوّتت لمصلحة تقسيم فلسطين، تؤكد أن المصير الذي لاقاه اليهود لم يحظ إلا بوزن ضئيل في قرار تلك الحكومات.

لماذا تغير الموقف في الستينيات؟ يسرد المؤرخ بيتر نوفيك (Peter Novick) ملامح تلك العملية البطيئة في الولايات المتحدة[١٢] ـ وهي عملية يمكن رصد مسار مماثل لها جزئيًا في أوروبا. ففي أثناء الحرب التي شُنّت في البداية ضد اليابان، سعى الرئيس فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt) إلى تجنّب إظهار تدخل بلاده في أوروبا كأنه «حرب من أجل اليهود». وبعد النصر، ما من أحد، ولا حتى اليهود الأميركيين، أعرب عن أي تأنيب للضمير من جراء الامتناع عن أي محاولة جادة للحؤول

---

(١٢) Peter Novick, *L'Holocauste dans la vie américaine*, trad. de l'anglais par Pierre-Emmanuel Dauzat, bibliothèque des histoires ([Paris]: Gallimard, 2001).

دون وقوع «الحل النهائي». وفي الخمسينيات، عارضت حتى المنظمات اليهودية الأميركية إقامة الأنصاب التذكارية لتكريم ذكرى الإبادة، فهي لم تكن ترغب في إنشاء ذاكرة محدّدة في أميركا المنتصرة التي تواجه الخطر الشيوعي. لقد كانت كلمة السر السائدة وقتذاك هي الاندماج.

لم يصبح مصطلح المحرقة (هولوكوست) رائجًا قبل الستينيات، مع بدء محاكمة أدولف أيخمان في القدس (١٩٦١). وعقب حرب ١٩٦٧ (كان المصطلح حتى ذلك الوقت نادر التداول) شرعت الإبادة، بعدما اكتسبت ذلك الاسم الجديد، في اتخاذ مكانة مركزية في الذاكرة الأميركية. وهي مكانة أكدها النجاح الذي شهده المسلسل التلفزيوني «هولوكوست» الذي عرض عام ١٩٧٨، الأمر الذي يشير إلى بداية تحول مهم، إذ أصبحت ذاكرة الإبادة جزءًا لا يتجزأ من الهوية الغربية. وقد كان ذلك هو السياق الذي ترسخت فيه لليهود الأميركيين هويتهم العرقية والدينية، كما شهد اليهود الأوروبيون ظاهرة مماثلة في الفترة ذاتها.

في الوقت نفسه، عرف البحث في مجال التاريخ تقدّمًا. فأتاحت آلاف الكتب الصادرة المكرّسة لموضوع الإبادة فهمًا أفضل لطرائق وصول الإدارة النازية إلى اتخاذ قرار «الحل النهائي»، ولطرائق شن الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في حزيران/ يونيو ١٩٤١، ولطرائق إتمام «الإبادة رميًا بالرصاص» لأكثر من مليون يهودي على أيدي وحدات القتل المتنقّلة (Einsatzgruppen) (وهي مجموعات للتدخل) والوحدة الوقائية المعروفة بالإس إس (Schutzstaffel SS) والقوات النازية الموحّدة (Wehrmacht)، على الجبهة الشرقية، وهو ما مثّل خطوة نحو

معسكرات الإبادة. ووفرت تلك الأبحاث فهمًا أفضل لطرائق عمل آلة الموت في أوشفيتز (Auschwitz) وغيره من المعسكرات. وفي فرنسا، سلّط كل من الفيلم الوثائقي الذي أخرجه مارسيل أوفولس (Marcel Ophuls) بعنوان «الأسى والشفقة» (١٩٦٩)، وكتاب روبرت باكستون (Robert Paxton) **فرنسا في ظل حكومة فيشي** (١٩٧٣)، الضوء على مشاركة الجنرال بيتان(*) (Pétain) ونظامه في «الحل النهائي».

الافتتان بالفاشية

لا يمكن فصل ذلك الانبعاث الجديد للماضي عن إقحام خطاب في شأن الإبادة في النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وقد تناول الباحث السياسي الأميركي نورمان فنكلستاين (Norman Finkelstein) هذا الأمر بأسلوب جدلي في كتابه عن **صناعة الهولوكوست**، الذي يحمل عنوانا فرعيًا هو **تحقيق في استغلال المعاناة اليهودية**[١٣]، وفيه يندّد الكاتب باستخدام الإبادة كحجة لتبرير السياسة الإسرائيلية في فلسطين.

(*) وقّع الجنرال فيليب بيتان، رئيس دولة فرنسا (١٩٤٠ ـ ١٩٤٤) هدنة مع ألمانيا النازية وتعامل معها، عندما سقطت باريس في قبضة الاحتلال الألماني النازي. نُصّب الجنرال بيتان رئيسًا للحكومة الفرنسية الجديدة الموالية لألمانيا التي عرفت باسم حكومة فيشي. حُكم بالإعدام بتهمة الخيانة إلا أن الحكم لم ينفّذ بسبب كبر سنه، فتوفي في زنزانته (المحرر).

(١٣) Norman G. Finkelstein, *L'Industrie de l'Holocauste: Réflexions sur l'exploitation de la souffrance des juifs*, trad. de l'américain par Eric Hazan; postf. par Rony Brauman (Paris: La Fabrique, 2001).

[صدرت الترجمة العربية للكتاب عن دار الآداب عام ٢٠٠١، بعنوان **صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية**، ترجمه عن الإنكليزية الدكتور سماح إدريس (المترجمة)].

ومن وجهة النظر هذه أيضًا، مثّلت محاكمة أدولف أيخمان في القدس عام ١٩٦١، بعدما خطفته في الأرجنتين عناصر من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، منعطفًا. وكما كان رئيس الوزراء بن غوريون العقل المدبر لعملية الاختطاف، فهو كان أيضًا «مهندس استعدادات المحاكمة نفسها ومخرجها في الوقت نفسه»، إضافةً إلى كونه «الملهم الأساسي لعملية صوغ خطاب إسرائيلي جديد في شأن المحرقة، كان أشبه بخطاب سلطة»[١٤]. فبالنسبة إليه، كان ينبغي «استيراد» موضوع الإبادة إلى النزاع الإسرائيلي - العربي، بهدف تكريس تطابق العرب والنازيين، بغض النظر عن وجود إشكالية داخلية (ألا وهي تعزيز الإجماع الوطني بين اليهود الأشكناز واليهود السفرديم)..

سيلقى هذه التشابه مستقبلًا رائجًا، فمهما يكن العدو، جمال عبد الناصر أو ياسر عرفات أو صدام حسين أو محمود أحمدي نجاد (وإن لم يكن عربيًا)، فسيتم تشبيههم جميعًا بهتلر وبرغبته في إبادة اليهود. وسيتم الربط بين كل واحد منهم وبين سلفهم الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، إذ يتم التلويح بتعاون المفتي مع هتلر في الثلاثينيات، برهانًا على أن معاداة السامية صفة وراثية لدى الفلسطينيين، في دراسة مدقّقة أعدها جيلبير أشقر، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن (School of Oriental and African Studies - SOAS)، استعاد الباحث تفصيلات تلك الواقعة[١٥]. إذ لا يرقى إلى الوقائع

(١٤) Zertal, *La Nation et la mort.*

(١٥) Gilbert Achcar, *Les Arabes et la Shoah: La Guerre israélo-arabe des récits,* la bibliothèque arabe. L'Actuel (Arles: Sindbad-Actes Sud, 2009).

أي شك، كما تشهد عليها دعوة المفتي من الإذاعة في ٩ أيار/ مايو ١٩٤١، التي حرّض فيها على الجهاد ضد المملكة المتحدة، إذ قال:

إنني أدعو الإخوة المسلمين كافة في العالم أجمع إلى الجهاد في سبيل الله، دفاعًا عن الإسلام وعن أرض الإسلام، في مواجهة أعدائه.

كما يذكر أشقر مقابلة المفتي مع هتلر، في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، وتأسيس كتيبتين من الوحدة الوقائية (إس إس) النازية، مكوّنتين بالكامل تقريبًا من مسلمي البوسنة عام ١٩٤٣. لكن، أنه ينبغي التأكيد أن الحكام المسلمين البوسنيين قد ندّدوا وقتها، في عدة مناسبات، بالتدابير المتّخذة ضد اليهود وضد الصرب. إلا أن ذلك لم يحل دون وقوف مفتي القدس إلى جانب ألمانيا النازية طوال فترة الحرب، مؤسسًا بذلك لعداء عميق للسامية، ومستعيرًا من الأيديولوجيا النازية عددًا من أنساقها الفكرية الأصلية.

على الرغم من ذلك، لم تكن خيارات الحسيني مطابقة لتلك التي اتخذها معظم الفلسطينيين والعرب. فعلى حد ما لاحظه أشقر، «كان عدد العرب والبربر الذين قاتلوا في صفوف الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية أكبر كثيرًا من عدد أولئك الذين حاربوا في صفوف دول المحور». كان هناك تسعة آلاف فلسطيني في صفوف الجيش البريطاني، ومئات الآلاف من المغاربة ضمن قوات فرنسا الحرة، فضلًا عن وجود مئات المرحّلين العرب في المعسكرات النازية. وقد قام روبرت ساتلوف (Robert Satloff)، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy - WINEP)،

المرتبط باللوبي الأميركي الموالي لإسرائيل، بنشر كتاب يحكي فيه قصة هؤلاء العرب الكثر الذين ساعدوا على إنقاذ أشخاص من اليهود في بلدان شمال أفريقيا التي احتلها النازيون، ليستحقوا من ثم لقب «المنصفين»(١٦).

ويذكّر أشقر بتنوع مواقف القوى والجهات السياسية العربية من كل من النازية والفاشية الإيطالية. وللتذكير، استهوت الفاشية عددًا من الحركات السياسية في فترة ما بين الحربين، بما فيها الجناح اليميني للحركة الصهيونية، إذ كان زعيمه، فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) معجبًا بتجربة الدوتشي [أي لقب القائدباللغة الإيطالية الذي كان يلقب به موسوليني]، الذي ما لبث أن أسدى له المساعدة في المقابل.

كما لفت أشقر النظر إلى «الأهمية المفرطة التي بالغت المصادر الصهيونية والموالية للصهيونية في إعطائها للمفتي» غداة الحرب. هكذا كان أمين الحسيني الشخص الوحيد الذي طالب المؤتمر اليهودي الأميركي بمحاكمته، إذ يكتب أشقر:

لم يكن الباعث على هذا الاهتمام غير المتلائم مع الدور الفعلي للمفتي بالطبع التكفير عن جرائمه، وإنما كان استغلال سمعته السيئة لدى حكومات الحلفاء في المعركة الدائرة في فلسطين، وهي معركة اكتسبت الأولوية غداة اندحار النازية.

تخصص الموسوعة اليهودية (*Encyclopedia Judaica*) للمفتي

---

(١٦) Robert B. Satloff, *Among the Righteous: Lost Stories from the Holocaust's Long Reach into Arab Lands* (New York: Public Affairs, 2006).

في عام ١٩٥٣ قرر البرلمان الإسرائيلي تكريم «المنصفين في كل الأمم»، وهم أولئك الذين خاطروا بأرواحهم لإنقاذ أفراد من اليهود.

أمين الحسيني المساحة نفسها التي تخصصها لهنريش هملر (Heinrich Himmler)، أحد الصناع الرئيسيين «للحل النهائي»! كما جاء ذكر الحسيني مطوّلًا في أثناء محاكمة أيخمان، ولا سيما أن الرجلين قد التقيا إبان الحرب.

كنا فسّرنا سبب تحوّل عدد من الحركات المناهضة للاستعمار نحو برلين أو روما أو طوكيو قبيل الحرب العالمية الثانية وأحيانًا في أثنائها، إذ لم تكنّ الأغلبية أيَّ تعاطف أيديولوجي خاص مع النازية أو الفاشية، وإنما كان يحرّكها مبدأ «عدو عدوّي صديقي» وإن كان مبدأ تافهًا إلى حد بعيد. وفي الثلاثينيات من القرن المنصرم، حاولت منظمة ليحي (Lehi) الصهيونية(*) [المسماة مجموعة شتيرن أيضًا (Stern) نسبة إلى مؤسسها]، عقد تحالف مع موسوليني أولًا، ثم مع هتلر، تحت شعار الكفاح ضد العدو المشترك، ألا وهو «الاستعمار البريطاني».

في نهاية الأمر، لم تكن تلك الحركات كلها تعبّر إلا عن الضلالة نفسها التي سادت أوروبا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩، وهي تثبت العجز نفسَه عن تقدير الطابع الغريب وغير النمطي للنظام النازي. ويفسّر هذه الضلالةَ أيضًا اتفاقُ عدم الاعتداء المبرم بين ألمانيا وبولندا عام ١٩٣٤، وسياسة عدم التدخل التي اعتمدتها لندن وباريس في أثناء الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩؛ واتفاقات ميونيخ في عام ١٩٣٨ بين هتلر ودالادييه (Daladier) وموسوليني وتشمبرلين (Chamberlain)، ومشاركة وارسو في تفتيت تشيكوسلوفاكيا والميثاق الألماني

(*) المختصر العبري لتعبير «المقاتلون من أجل حرية إسرائيل» (المحرر).

الروسي عام ١٩٣٩ - وجميعها قرارات مدانة من الناحية الأخلاقية، ولكنها قابلة للتفسير بفعل سياسة تجمع بين قصر النظر والعبثية، بهدف التهدئة إزاء النازية.

معضلات في مواجهة هتلر

ما العمل لمواجهة النظام الذي قام في برلين في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣؟ ما الموقف الذي يجدر اتخاذه، وما التكتيك الذي يجب وضعه في قيد التطبيق؟ كانت تلك المعضلات قاصمة، أكان ذلك لليهود الألمان أو للحركة الصهيونية. وخير مثال لذلك الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية هعفراه (Haavara)، الموقعة في آب/أغسطس ١٩٣٣، بين المنظمات الصهيونية الألمانية والسلطات النازية التي أتاحت لـ ٥٣ ألف يهودي ألماني الهجرة إلى فلسطين قبل نهاية عام ١٩٣٩، والنجاة بذلك من الإبادة الجماعية (كانوا يمثّلون ٣٥ في المئة من الهجرة إلى تلك الأرض عام ١٩٣٧، و٥٢ في المئة عام ١٩٣٩، وبينهم يهود النمسا أيضًا). كما سمحت اتفاقية هعفراه لليهود بأن ينقلوا إلى فلسطين جزءًا من أموالهم (قدرت في مجملها بـ ١١٠ ملايين مارك) في صورة بضائع ألمانية، الأمر الذي مثّل منفذًا مفيدًا للاقتصاد النازي. هل كان ذلك التحالف الذي دفع المنظمة الصهيونية العالمية إلى التنديد بمقاطعة ألمانيا النازية، تحالفًا مؤكدًا؟ في أي حال، دان فلاديمير جابوتنسكي ذلك النظام وجاهد بعناد، منذ عام ١٩٣٣، لعزل نظام هتلر. وفي كتاب صدر حديثًا، يعرض المؤرخ البريطاني فرانسيس نيقوسيا (Francis R. Nicosia) المفارقات التي شهدتها تلك الفترة، موضحًا:

من بين جميع الأجهزة المتورطة في سياسة النظام النازي المتعلقة بما يسمى «المسألة اليهودية»، لم يكن هناك جهاز أكثر انفتاحًا على الصهيونية من الوحدة الوقائية [المعروفة بالـ «إس إس»]، إذ كانت الأيديولوجيا العنصرية للاشتراكية القومية خاضعة جراء الضرورات العملية، لسياسة يهودية تهدف إلى دفع اليهود إلى خارج ألمانيا بأسرع وقت ممكن، أيًا كان بلد المقصد(١٧).

ويردف الكاتب مشيرًا إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة وجود أي تحالف استراتيجي أو تكافؤ معنوي بين الصهيونية والنازية، وإنما هو استخدام برلين، في لحظة معيّنة، حركة من شأنها المساهمة في جعل ألمانيا بلدًا خاليًا من اليهود (Judenrein).

لم يكن القادة الصهيونيون أكثر اكتراثًا بـ «إنقاذ» اليهود من القادة الأوروبيين، إذ لم تكن تلك أولويتهم، وخصوصًا بالنسبة إلى دافيد بن غوريون الذي صرّح في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ قائلًا:

لو كنتُ قد خيّرت بين إمكان إنقاذ جميع الأبناء (اليهود) في ألمانيا بنقلهم إلى إنكلترا، وبين إنقاذ نصفهم فقط بنقلهم إلى فلسطين، لكنت اخترت الحل الثاني، لأن علينا ألا نحسب عدد هؤلاء الأبناء فقط، بل علينا أن نحسب حساب تاريخ الشعب اليهودي أيضًا.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، إذ كان يخشى بن غوريون أن يؤدي تنامي المشاعر المناهضة للسامية في ألمانيا، إلى دفع الدول الديمقراطية إلى فتح أبوابها لاستقبال المهاجرين اليهود،

---

(١٧) Francis R. Nicosia, *Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008).

كتب بن غوريون مقالة بعنوان «الصهيونية في خطر»[١٨]. ولم يكن ذلك موقفًا متفرّدًا على الإطلاق؛ فعلى حد ما بينه توم سيغيف، امتنع كل من يهود فلسطين (اليیشوف (Yichouv)) والحركة الصهيونية العالمية عن بذل أي جهد لفتح حدود البلدان الديمقراطية أمام اللاجئين اليهود.

خلاصة القول أن المسؤولية عن السلبية في مواجهة القدر الذي رسمه النازيون لليهود في الحرب العالمية الثانية، هي مسؤولية مشتركة، حتى وإن كانت تقع على عاتق قادة الدول الديمقراطية قبل غيرهم، إذ أغلقوا أبواب بلادهم أمام أي هجرة في ثلاثينيات القرن المنصرم. ومن المستغرب أن يتم غالبًا إخفاء هذا البعد، وأن توجه أصابع الاتهام في المقابل إلى جميع الفلسطينيين بدعوى تواطئهم في الإبادة.

طريقتان لقراءة التاريخ

لم يكن حتى قرار بن غوريون عقد محاكمة أيخمان في إسرائيل أمرًا مسلّمًا به. آنذاك، كانت شخصيات يهودية بارزة، مثل ناحوم غولدمان (Nahum Goldman)، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، أو الفيلسوف مارتن بوبر، تتمنى محاكمة المجرم النازي أمام القضاء الدولي، على غرار محاكمات نورمبرغ[*].

---

(١٨) Cité par: Tom Segev, *Le Septième million*, trad. de l'anglais et de l'hébreu par Eglal Errera, collection histoire ([Paris]: Liana Levi, 1993).

(*) استهدفت محاكمات نورمبرغ أربعًا وعشرين من كبار المسؤولين النازيين الذين اتهموا بالتآمر وبارتكاب جرائم ضد السلام وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد عقدت المحاكمات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ وانتهت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ (المحرر).

كان لا بدّ من الاختيار بين مسألتين: هل الإبادة تعني اليهود وإسرائيل وحدهم، أم أنها تعني الإنسانية جمعاء؟ بالنسبة إلى بن غوريون، لم يكن هناك مجال للشك؛ فالإبادة تندرج عنده في صميم التاريخ اليهودي، وفي سياق «الكراهية الأبدية» لليهود، وإسرائيل هي المؤتمن الشرعي عليها، والوارث الوحيد لها. هكذا كانت الأغلبية الساحقة للشهود في أثناء المحاكمة من الإسرائيليين. أما الناجون الذين اختاروا عدم الاستقرار في الأرض المقدسة فتم تقليص الاستماع إلى شهاداتهم إلى أدنى حيز.

لم يكن ذلك التفسير يحجب بقية ضحايا الإبادة النازية فحسب (الغجر والسلاف والمثليون جنسيًا والمناضلون السياسيون وعناصر المقاومة)، بل كان يخفي أيضًا الجذور الأوروبية لما وقع: ألم تخدم نظرية الأعراق أولًا المؤسسة الاستعمارية بأكملها قبل أن تُطبق على اليهود؟ ألم تنفّذ الممارسات الخاصة بتحسين النسل في جميع بلدان أوروبا، حتى الديمقراطية منها، للتخلص من المرضى النفسيين وغيرهم ممن يوصفون بأنهم «دون البشر»؟

ويتيح التمادي في قراءة النازية بهذه الصورة المختزلة الإعلان عن أن «ذلك لن يحدث مجدّدًا أبدًا»، ويسمح في الوقت نفسه بالاستمرار في اتباع سياسات قمعية. وفي سياق احتفالات إحياء الذكرى الستين لتحرير معسكر أوشفيتز، يشير الفيلسوف [الإيطالي] إنزو ترافرسو (Enzo Traverso) إلى هذه المفارقة المفجعة: فالمسؤولون الأوروبيون والأميركيون الذين حضروا، مثل ديك تشيني وطوني بلير وسيلفيو بيرلسكوني، كانوا هم أنفسهم المروّجين للحرب في العراق. صحيح أنها حرب لا

تقارن بما وقع في الحرب العالمية الثانية، إلا أنها جسّدت بوضوح حربًا عدوانية جائرة قضى فيها مئات الآلاف من المدنيين العراقيين. وعلى حد تفسير ترافرسو، «لا يتعلق الأمر بالمساواة بين أوشفيتز وغوانتانامو، وإنما بالتساؤل هل كنا نستطيع السماح بغوانتانامو وبأبي غريب، بعد أن عشنا أوشفيتز. كما يجدر التساؤل هل لم يكن هناك شيء من الابتذال في قيام المسؤولين عن غوانتانامو وعن أبي غريب بتمثيلنا في مراسم إحياء ذكرى ضحايا النازية»[١٩].

فما هي الدروس المستفادة في عالم اليوم من إبادة اليهود، لمكافحة جميع أوجه العنصرية والظلم والتمييز؟ يوضح المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف أن الإسرائيليين في إمكانهم أن يستخلصوا منها عبرتين متناقضتين:

أولًا، لا يحق لأحد أن يذكِّرهم بـ «الواجبات الأخلاقية مثل احترام حقوق الإنسان»، لأن اليهود قد عانوا أكثر من اللازم، ولأن الحكومات الأخرى عجزت عن مساعدتهم؛

ثانيًا، من الممكن، على العكس، الاعتقاد أن الإبادة «تلزم كل شخص بحفظ الديمقراطية وبمكافحة العنصرية وبالدفاع عن حقوق الإنسان».

وحدها تلك القراءة الثانية، التي يمكن وصفها بـ «العالمية»، تجعل الإبادة الجماعية لليهود «تراثًا مشتركًا للإنسانية» على غرار المذابح الكبرى التي شهدها التاريخ، مع الحفاظ على خصوصية كل منها. وتتيح هذه القراءة أيضًا التصدي لفكرة إنكار المحرقة

---

(١٩) Enzo Traverso, *Le Passé, modes d'emploi: Histoire, mémoire, politique* (Paris: La Fabrique, 2005).

في العالم العربي، التي يكون مصدرها عادة الاعتقاد بأن الاعتراف بإبادة اليهود يدر على إسرائيل حقوقًا لا حصر لها، ولا سيما في مواجهة الفلسطينيين ومطالبهم المشروعة.

فهل يمكن قلب هذا المنطق والتأكيد أن الأسباب التي تقودنا إلى التضامن مع ضحايا الإبادة النازية هي نفسها التي تدفعنا إلى التضامن أيضًا مع كل من يناضل ضد الظلم؟ في أثناء حرب الجزائر، برّر عدد من المثقفين الفرنسيين مساندتهم لجبهة التحرير الوطني الجزائرية بالتزامهم ذكرى مقاومة النازية إبان الاحتلال. وباسم المبادئ نفسها يستحق الشعب الفلسطيني الدعم في كفاحه ضد الاضطهاد ومن أجل تقرير مصيره.

علينا أن نأخذ في الحسبان بالطبع حجم تلك المجزرة وخصوصية «المسألة اليهودية» اللذين سيستمران في التأثير طويلًا في النزاع الإسرائيلي ـ العربي، على حد ما أقرَّ به إدوارد سعيد حين كتب:

ليست إسرائيل جنوب أفريقيا ولا هي الجزائر ولا فيتنام. وليس الإسرائيليون مستعمرين عاديين أرضينا أم لم نرضَ. نعم، هم عانوا المحرقة. نعم، قد ذهب عدد منهم ضحية مناهضة السامية. ولكن، كلا، لا تمنحهم تلك الوقائع الحق في سياسة سلب ضد شعب لا يحمل أي مسؤولية في تاريخ أحزانهم ولا تجيز لهم مواصلة ممارسة تلك السياسة[٢٠].

أتيح للصهاينة بسبب القرابة القائمة بينهم وبين أوروبا

(٢٠) Edward W. Said, «Réponse aux intellectuels arabes fascinés par Roger Garaudy: Israël-Palestine, une troisième voie,» *Le Monde diplomatique* (Paris) (August 1998).

وانحياز إسرائيل إلى الغرب، أن يجدوا، لعقود طويلة، حلفاء أقوياء وأن يحظوا بدعم دائم لقضيتهم. غير أن الاضطرابات الجيوسياسية في عالم اليوم راحت تنقلب على الدولة العبرية تدريجًا. ذلك بأن الهيمنة الغربية، التي لا تقتصر على الهيمنة العسكرية فحسب، بل تشمل الهيمنة الاقتصادية والثقافية والإعلامية أيضًا، باتت محل إعادة مساءلة بعد أكثر من قرن من قصص الكفاح والانتصارات والهزائم التي خاضتها الشعوب التي كانت رهن الاستعمار في ما مضى.

الفصل الرابع

حين نحتفي بانقلاب العالم

«لم يكن لدينا أبدًا الوقت الكافي كي ندرك حجم الأحداث التاريخية التي نشارك فيها. فكروا في ما حدث في تلك القاعة. شعوبٌ كانت، إلى وقت قريب، في نظر العالم الرأسمالي أشبه بقطعان من الدواب، شعوبٌ تُوصف بأنها الشعوب «الأدنى». وكانت البرجوازية مطمئنةً إليها، إذ تحسبها لن تفيق من سباتها، تلك الشعوب قامت وانتفضت».

غريغوري زينوفييف (Gregory Zinoviev)، زعيم بلشفي، في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، في اختتام مؤتمر شعوب الشرق في باكو الذي ضم قرابة ألفي مندوب من العرب والأكراد والأتراك والفرس والهنود والصينيين.

في واحدة من حالات سخرية القدر التي يملك سرها التاريخ، وبينما كان العالم يحتفل بالذكرى العشرين لسقوط جدار برلين، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ممهّدًا لانحدار «المعسكر الاشتراكي» بقيادة الاتحاد السوفياتي ولانتصار مبادئ الاقتصاد الحر، شهدنا انزلاقًا هائلًا في العلاقات الدولية تضمن إعادة النظر في هيمنة الغرب المفروضة منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر، التي لم تقتصر على المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب، وإنما شملت المجالات الأيديولوجية والثقافية أيضًا. وحتى في الولايات المتحدة، بادر المحلل السياسي فريد زكريا، شأن كثير من زملائه، إلى التحدث منذ عام

٢٠٠٨ عن «عالم ما بعد أميركا»[1]، معترفًا بأن بلاده ما عادت تملك الوسائل التي تخوّلها مواجهة العولمة منفردةً ـ بدءًا بالاحترار العالمي، مرورًا بالأوبئة الجديدة، وصولًا إلى الانتشار النووي والهجرات المختلفة. أما محاولات تحويل منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الذراع المسلحة للديمقراطية فأدّت إلى التمرّغ في وحول أفغانستان. وفقد كلّ نظام أمني جماعي صدقيته، وراح إصلاح الحوكمة العالمي يتخبط، بينما تأكد عجز الأمم المتحدة.

أخذت معالم اللوحة تزداد وضوحًا يومًا بعد يوم. صحيح أن القوى البازغة لا تزال مبهمة، إلا أنها تعيد مساءلة النظام الدولي تدريجًا. وكانت هذه الهزة قد انطلقت غداة الحرب العالمية الأولى التي منحت دفعة حاسمة لتطلعات الشعوب المستعمَرة. وساهم حكم البلاشفة في تقويض أسس «العالم القديم»، جراء ما أحدثه من قطيعة جذرية مع أيديولوجيا الأحزاب السياسية السائدة، بما فيها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المؤمنة بالفكرة الاستعمارية وبفوائد «تصدير الحضارة». وقد أكد لينين أمام اللجنة الوطنية والاستعمارية في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية (٢٦ تموز/يوليو ١٩٢٠) قائلًا:

من الآن فصاعدًا، علينا أن نضع خطًا فاصلًا بين الشعوب المضْطَهَدة والشعوب المضْطَهِدة [...] إذ بات العالم بأسره اليوم منقسمًا ما بين عدد كبير من الشعوب المضْطَهَدة من جهة وعدد ضئيل جدًا من الشعوب المضْطَهِدة التي تمتلك ثروات هائلة وتنعم بقوة عسكرية جبارة.

قد ندّد لينين بمشاعر الشوفينية لدى النخبة العمالية

---

(١) Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W.W. Norton, 2008).

البريطانية التي أفسدتها امتيازات تنتزعها بحكم المكانة الإمبريالية للمملكة المتحدة، والتي تأبى مساعدة شعوب المستعمرات. وقد خَلص إلى أن الأحزاب التي ستنضمّ إلى الأممية الشيوعية عليها القيام «بجهد ثوري فاعل وتقديم المساعدة إلى الشعوب المعرضة للاستغلال والتابعة، في انتفاضها ضد الدول التي تقهرها». وكان من أول أعمال الثورة السوفياتية، كما أسلفنا، هو الكشف عن الوثائق الخاصة بالمعاهدات السرية في شأن تقسيم الشرق الأدنى، والمبرمة بين فرنسا والمملكة المتحدة بمشاركة روسيا القيصرية، وهو كشف أثار حالة من الصدمة في المنطقة.

كتب الصحافي اليميني هنري ماسي (Henri Massis) في كتابه **الدفاع عن الغرب**، أن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ بانقساماتها بين القوى الأوروبية قد شجعت على العصيان، إذ قال:

يؤكد لنا جميع المسافرين، وجميع الأجانب الذين يعيشون في الشرق الأقصى منذ زمن بعيد أن العقول شهدت تغييرًا عميقًا في عشرة أعوام، لم تشهده في عشرة قرون مضت. فخلفًا لذلك الخضوع العتيق الهيِّن، حل عداءٌ مكتوم، بل أحيانًا كراهية حقيقية لا تنتظر إلا اللحظة الملائمة لتُترجم إلى أفعال. فمن كالكوتا إلى شنغهاي، ومن سهوب منغوليا إلى سهول الأناضول، يعتري آسيا كلها شعور صامت بالتوق إلى الانعتاق. ما عاد الآسيويون يعترفون بذلك التفوّق الذي اعتاده الغرب منذ اليوم الذي أوقف فيه [الملك البولندي] جون الثالث سوبييسكي (John III Sobieski) نهائيًا هجمة الأتراك والتتار عند أسوار فيينا[٢]؛ إذ

(٢) في عام ١٦٨٣، هزمت الجيوش «المسيحية» الجيوش العثمانية.

تطمح هذه الشعوب إلى إعادة الوحدة إلى صفوفها في مواجهة «الرجل الأبيض»، بما يؤذن بنكبته[٣].

بدا الخطر جسيمًا، ولا سيما بعد تصوير روسيا البلشفية على أنها «طليعة آسيا في أوروبا»، وظهر لينين سليل الطغاة العتاة الجانحين لآسيا.

كان ذلك القلق المكتوم مبرّرًا، إذ باتت شعوب آسيا، ومجمل الشعوب المستعمَرة، لا تطيق الوصاية الأوروبية. أما الأكثر إثارة للقلق، فكان بداية إدراك تلك الشعوب مصالحها المشتركة. وبعد أعمال التمرّد المتكرّرة والمتفرّقة، حلت إرادة التنسيق والوحدة عام ١٩٢٧، وهو العام نفسه الذي ظهرت فيه مقالة ماسي، وعُقد في بروكسل المؤتمر التأسيسي لرابطة مناهضة الإمبريالية. ووفقًا لفيجيه براشاد (Vijay Prashad)، مدير الدراسات الدولية في كلية ترينيتي (Trinity College) في ولاية كونكتيكت (Connecticut) الأميركية، وقّع ذلك المؤتمر شهادة الميلاد الخاصة بما سيعرف بعد خمس وعشرين عامًا، بالعالم الثالث[٤].

وكان قد تم اختيار بروكسل لعقد المؤتمر بعد الرفض الذي ووجه به اختيار كل من برلين وباريس، إذ لم تكن بلجيكا إلا قوة استعمارية صغرى؛ لكن قضية الكونغو، هذا البلد الذي عُدَّ لفترة طويلة ملكية خاصة للملك ليوبولد الثاني، سلطت الضوء على عواقب السياسة الاستعمارية، إذ تقلّص بين عامي ١٨٨٥

(٣) Henri Massis, *Défense de l'Occident*, le roseau d'or, œuvres et chroniques; 16 (Paris: Plon, 1927).

(٤) Vijay Prashad, *Les Nations obscures: Une Histoire populaire du tiers monde*, traduction de Marianne Champagne (Montréal, Québec: Les Ed. écosociété; Escalquens: DG diff., 2009).

و١٩٠٨ عدد سكان هذا البلد من عشرين إلى عشرة ملايين نسمة، في إثر المجازر العديدة التي صوّرت، قبل زمن من الحرب العالمية الأولى، مدى وحشية السياسة، وسبل تطبيق أيديولوجيا ما وممارسة طرائق إبادة ألهمت النازيين في ما بعد.

اجتمع في العاصمة البلجيكية إذًا مندوبون عن أحزاب شيوعية واشتراكية، فضلًا عن حركات قومية راديكالية. وقد ترأس الاجتماع ألبرت أينشتاين والكاتب الفرنسي رومان رولان. وموّل المؤتمر كلّ من الأممية الشيوعية، والحزب الوطني الصيني (Kuomintang) بقيادة تشانغ كاي تشك (Chiang Kai-shek) وضم مسؤولين سيبرزون لاحقًا في النضال من أجل تحرير شعوبهم، مثل سوكارنو (Soekarno) (إندونيسيا) ومصالي الحاج (الجزائر) وفكتور راوول هايا دولاتور (Vïctor Raúl Haya de la Torre) (بيرو)، وجيمس لا غوما (James La Guma) (جنوب أفريقيا). وسيشرح [زعيم حركة الاستقلال في الهند] جواهر لال نهرو في سيرته الذاتية كيف ساعده هذا اللقاء في «فهم بعض المشكلات التي تواجه الدول الاستعمارية والبلدان الرازحة تحت نير التبعية لقوى أخرى». حضر في ذلك المؤتمر، جنبًا إلى جنب، كل من جمال الحسيني، ممثلًا عن المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، وموشي إيريم (Moshe Erem)، مندوبًا عن المنظمة الصهيونية الماركسية منظمة «عمال صهيون» (Poale Zion) التي أسست عام ١٩٠١. ومنذ ذلك الحين، بيّن وجود هذا الثنائي حرجًا تجاه «القضية الفلسطينية»؛ حرج مبعثه أسلوب التعبير الجانح إلى اليسار، بل إلى أقصى اليسار الذي استخدمه قسم من الحركة الصهيونية، ومبعثه أيضًا صعوبة الفصل بين تلك القضية وبين اضطهاد اليهود في أوروبا، وهو ما عاد عليهم بتعاطف كبير استفادت الحركة الصهيونية منه.

لم تكن بروكسل إلا علامة على الطريق الطويل المؤدي إلى

الحرية. وبعد الحرب العالمية الثانية، تسببت إصابة فرنسا وإنكلترا بالوهن، متضافرة والمجد الذي اكتسبه الاتحاد السوفياتي المنتصر، بإنتاج الأوضاع الملائمة لتحرّر الشعوب المستعمَرة، وهو أمر كان مستبعدًا في بداية القرن العشرين.

بعد مرور ثلاثين عامًا، في أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) الذي شهد ميلاد حركة عدم الانحياز، صرّح سوكارنو، وقد أصبح رئيسًا لاندونيسيا، بخصوص مؤتمر بروكسل قائلًا:

هناك، التقى عدد من المندوبين الموقرين الحاضرين اليوم، لإعطاء دفعة جديدة لكفاحهم من أجل الاستقلال. لكن الاجتماع عُقد حينذاك على بعد آلاف الأميال من ديارهم، بين شعب غريب، وفي بلد غريب، وفي قارة غريبة. وكان عقد ذلك الاجتماع هناك إلزاميًا لا اختياريًا. أما اليوم، فالبون شاسع. لم تعد أممنا وبلداننا مستعمرات. بتنا اليوم أحرارًا ننعم بالسيادة والاستقلال. عدنا مجددًا أسيادًا على أراضينا. ما عدنا نحتاج إلى السفر إلى قارات أخرى كي نجتمع[٥].

تدريجًا، عبر التحرر من الاستعمار وإنشاء حركة عدم الانحياز (١٩٦١)، تأكد تحول «ذاك العالم الثالث المنسي والمستغَل والمحتقَر كأنه طبقة ثالثة[*]، (والذي أراد) هو الآخر أن يثبت نفسه»[٦]. وبعد خمسين سنة، سيذكّرنا عالم الأجناس

---

(٥) المصدر نفسه.

(*) الطبقة الثالثة (Tiers état) هي الطبقة التي كانت تشمل أغلبية الشعب من فلاحين صغار وفئات شعبية وبرجوازية في النظام الفرنسي القديم (الذي سبق الثورة الفرنسية)، في حين أن الطبقة الأولى هي طبقة النبلاء والطبقة الثانية هي طبقة الإكليروس أي رجال الدين (المحرر).

(٦) Alfred Sauvy, «Trois mondes, une planète,» *L'Observateur* (Dakar), 14/8/1952.

[الفرنسي] جورج بالانديه (Georges Balandier)، الذي شارك [الاقتصادي وعالم السكان الفرنسي] ألفريد سوفي (Alfred Sauvy) في نحت مصطلح «العالم الثالث» قائلًا:

لم يكن الأمر يتعلق بتحديد مجموعة ثالثة من الدول، إلى جانب الكتلتين (الرأسمالية والسوفياتية) المنخرطتين في الحرب الباردة. كلا، بل كان ذلك إشارة إلى الطبقة الثالثة في النظام الفرنسي القديم، ذلك القسم من المجتمع الذي رفض أن يكون «لاشيء»، على حد التعبير الشهير للقس سياس (Abbé Sieyès). وكان هذا المفهوم يشير إذًا إلى الدول التي تنتمي إلى الطبقة الثالثة التي تريد اللحاق بركب التاريخ.

كانت تلك الدول تودّ اللحاق بركب التاريخ، بعدما كانت مطرودة منه منذ حلول الاستعمار - وإن لم يكن الأفارقة قد دخلوا التاريخ بعد، لو صدقنا كلمات [الرئيس الفرنسي] نيكولا ساركوزي اليوم.

لم يتبع تقدم هذه الدول مسارًا مستقيمًا، إذ عرفتْ نجاحات وإخفاقات وتراجعات. في تلك البلدان كلها تقريبًا، تحقّق الاستقلال السياسي في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، ولا تزال فلسطين تجسّد إحدى الصور الأخيرة للاستعمار الغربي. من ناحية أخرى، تبدّدت فكرة الاستقلال الاقتصادي وانبثاق «نظام اقتصادي عالمي جديد» - التي كانت رائجة كثيرًا في سبعينيات القرن الماضي - في إثر إخفاقات التنمية وقدرة الشمال على تجاوز ضياع إمبراطورياته الاستعمارية والاحتفاظ بهيمنته على الاقتصاد العالمي بعد هلاك الخيار الاشتراكي. وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، بينما كانت الشيوعية تنهار في الشرق، كانت بلدان الجنوب تبدو مكبّلة بسبب تخلّف التنمية.

سمح الخطاب النقدي في شأن حالات الاستقلال بتبرير الاستعمار بعد زواله، على حد ما قام به بعض المؤرخين، مثل البريطاني نيال فيرغوسون (Niall Fergusson)، والفرنسي فرانسوا جاك مارساي (Jacques Marseille)، الذين دافعوا عن نوع جديد من الاستعمار تميزه التدخلات «الإنسانية»، مثلما جرى في كوسوفو والعراق. ومن المؤكد أن المستقبل لم يكن دومًا زاهرًا بالنسبة إلى الدول التي تحرّرت. لكن الاستقلال كان مرحلة لازمة من أجل تحقيق مساواة حقيقية بين الشعوب، ومن أجل انتصار فكرة العالمية التي أرادت أوروبا أن تكون حاملة لها، وإن كانت قد قصرت ميدانها على رعاياها من دون غيرهم.

ففي فجر الألفية الثالثة، بدأت بعض الدول الناهضة تستعيد زمام المبادرة. أليس هذا تمهيدًا لنهضة العالم الثالث؟ صحيح أن القرن العشرين قد اختُتم بانهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية، ولكن، إذا قبلنا أن نتخلى عن مركزيتنا، لننظر إلى العالم، لا انطلاقًا من باريس أو من واشنطن، وإنما انطلاقًا من نيودلهي أو بيجينغ أو بريتوريا أو برازيليا، فليس هذا ما سنذكره من القرن العشرين، بل سنتوقف بالأحرى عند إثبات «الشعوب القاصرة» لذاتها، ونهاية هيمنة كانت تبدو أبدية، هيمنة أقلية بيضاء على الشعوب الملونة، ونذكر انطلاقة جميع تلك الدول التي كانت توصف بالركود في بداية القرن العشرين.

من محطة «سي إن إن» إلى محطة «الجزيرة»

لا تقتصر التقلبات التي شهدها العالم على النطاقين السياسي والاقتصادي فحسب، إذ إنها تشمل مجالات أخرى كثيرة. فقبل قرنين، كانت قصة العالم ـ وبالتالي قصة فلسطين ـ تُحكى وفق

وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر «المنتصرين». وكانت رواية الغرب وحضارته وتفوّقه، تتلخص في ارتقاء أوروبا القائمة على سلالة تنحدر من بلاد اليونان القديمة. لكن هذه «الرواية» المتّسقة والمنظّمة باتت مثارًا للجدل.

أعاد عدد من المؤرخين، مساءلة الأفكار المكتسبة، ولا سيما الأنكلوساكسونيين منهم، بدءًا من جاك غودي Jack Goody إلى كريستوفر بيلي (Christopher Bayley)، ومن ديبش شاكرابارتي (Dipesh Chakrabarty) وصولاً إلى جون هوبسون (John M. Hobson). وقد شملت تلك الأفكار اختراع أوروبا الديمقراطية والرأسمالية وتجذّر الديمقراطية وأصولها الإغريقية[٧] وركود الشرق منذ القرن الخامس عشر وغياب تاريخ خاص بأفريقيا ـ باختصار، فكرة أن أوروبا قد عرفت مصيرًا «استثنائيًا» من دون بقية العالم. لكن على الرغم من إعادة النظر تلك، لا تزال مناهجنا المدرسية في مادة التاريخ، تستعيد، إلى يومنا هذا، ذلك التقسيم بين الحقب الزمنية الكبرى (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨، ١٨٤٨ ـ ١٩١٤، ١٩١٤ ـ ١٩٨٩ وما بعدها) وترتكز كلها على أوروبا والولايات المتحدة، ولا تلتفت إلى مصير الشعوب غير البيض إلا بقدر ما يمس تاريخ البيض.

يستعيد المؤرخ جون هوبسون في كتابه **الأصول الشرقية للحضارة الغربية**[٨]، الحقائق الكبرى الثلاث، وهي التي أدى الجهل بها إلى إخفاء مكانة الشرق في التاريخ العالمي، فيكتب ما يلي:

---

(٧) يعود الفضل الكبير في رفض هذه الفكرة إلى كاتب فرنسي هو مارسيل دتيان (Marcel Detienne). انظر: Marcel Detienne, *Les Grecs et nous: Une Anthropologie comparée de la Grèce ancienne*, collection Tempus; 263 (Paris: Perrin, 2009).

(٨) John M. Hobson, *The Eastern Origins of Western Civilization* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2004).

بدايةً، شهد الشرق نموه الاقتصادي الخاص بعد عام ٥٠٠. بعد ذلك، أنشأ اقتصادًا عالميًا وحافظ عليه. وأخيرًا، ساهم بصورة نشطة ومهمة في صعود الغرب، وخصوصًا من طريق اختراع تقنياته وإنشاء مؤسساته وابتداع أفكاره ومن ثم تصديرها كلها إلى أوروبا.

ألا نعلم أن الثورة الصناعية الأولى انطلقت في القرن الحادي عشر في الصين إبان حكم أسرة سونغ؟ كانت المملكة تنتج ١٢٥ ألف طن من الحديد عام ١٠٧٨، بينما كان لزامًا الانتظار حتى عام ١٧٨٨، ليصل إنتاج بريطانيا من الحديد إلى ٧٦ ألف طن. طوّع الصينيون تقنيات متقدمة، وخصوصًا تلك المتعلّقة بالصهر، وكانوا قد استبدلوا فحم الكوك بفحم الخشب لحل المشكلات الناتجة من إزالة الغابات. وشهدت الصين خلال تلك الفترة ثورة في المواصلات والطاقة (باستخدام طواحين الماء)، والإدارة (بتعميم الضرائب). وارتفع عدد سكان المدن، واتسعت رقعة التجارة وأتاحت ثورة أخرى، هي الثورة الزراعية، بلوغ إنتاجية لم تستطع أوروبا بلوغها إلا في القرن العشرين.

ظلت الصين القوة العظمى الأولى بين قوى العالم حتى عام ١٨٠٠، حتى أن البعض وصف الاقتصاد العالمي بأنه كان متمركزًا في الصين التي بلغ عدد من تقاناتها وأفكارها ومؤسساتها سواحل أوروبا لتساعد في بزوغ نجم الرأسمالية الحديثة. بل إن الثورة الصناعية البريطانية ما كان لها أن تحدث لولا مساهمات الصين وغيرها من الإمبراطوريات الكبرى، بدءًا من الهند وصولًا إلى دول الخلافة الإسلامية. لكن «التأخر» الذي شهده الشرق، بل ركوده، قد استخدم لإضفاء شرعية على «الحق في الاستعمار». هكذا أوجد الغرب لنفسه ذرائع لتقسيم

الإمبراطورية العثمانية وإدخال «الحضارة» إلى فلسطين التي بيّنت الدراسات الحديثة أنها لم تكن قط أرضًا مهجورة، بل كانت تشهد، في نهاية القرن التاسع عشر، ازدهارًا اقتصاديًا وثقافيًا فعليًا.

لكن أي أهمية لذلك؟! كان لزامًا على الرجل الأبيض أن يرشد هؤلاء «المتوحشين»، وهو ما كان يمثّل «عبئًا» على الأرض، على حد ما جاهر به روديارد كبلنغ (Rudyard Kipling) في قصيدة مشهورة عام ١٨٩٩، قال فيها:

يا أيها الأبيض، استعد عبئَك الثقيل،
وأرسل بعيدًا عرقك الأقوى،
وارم شِباكك صوب المنافي
لتلبيّ حاجات من علقوا بها،
وامضِ حاملًا عتادك الثقيل،
لتسهر على الأعراق الهمجية الهوجاء،
على شعوبك المحتلة حديثًا،
تلك التي هي نصف شياطين، ونصف أطفال.
يا أيها الأبيض، استعد عبئَك الثقيل،
ليست تلك مهمة ملكية،
بل عمل فلاح أسير وعامل أجير [. . .].
يا أيها الأبيض، استعد عبأك الثقيل،
وزهيدة هي مكافآتك،
منها ملامة من صبا إلى هديتك،
ومنها كراهية من صرت تحكمهم،

وحشد الصيحات الغاضبة الجنائزية

لمن أردت إرشادهم إلى النور،

تدوي مزمجرة:

لماذا بدّدتَ عتمتنا؟

لماذا أهديتّنا الحرية؟

تثير تلك الرؤية للتاريخ مساجلات محتدمة حاليًا، كما بيّنه الجدل الفرنسي في شأن «المظاهر الإيجابية» للاستعمار، فضلًا عن رغبة شعوب الجنوب في وضع حدّ لهذا «الماضي الذي يأبى أن يمضي»؛ ذلك الماضي الموسوم بسلب الأراضي ونهب الثروات والإقصاء بل إبادة «السكان الأصليين». وهي مراجعة تتجسّد في الحالة الفلسطينية ـ الأطلال الأخيرة للحلم الاستعماري. فهل لنا أن نندهش من خروج العشرات من الآلاف من هنود أميركا اللاتينية من بوليفيا إلى فنزويلا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، في تظاهرات تضامنًا مع الفلسطينيين في غزة؟

إن كان الجدل في شأن فلسطين والاستعمار قد تمكّن من إحراز هذه الانطلاقة، فهذا يرجع إلى تخطيه النطاقَ الضيقَ لأهل التخصّص، ليمس القطاع الأوسع من الرأي العام، وذلك بفضل ثورة المعلومات. وإن كان لا بد من تحديد تاريخ لذلك الانقلاب، فيمكن أن نحدّده بدءًا من يوم الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، يوم بداية غزو الجيش العراقي الكويت؛ وإن لزم منحه وجهًا، أو واجهة، فسيكون صورة قناة سي إن إن (CNN) الأميركية. فللمرة الأولى، وبفضل الثورة الرقمية، تابع العالم «مباشرة على الهواء»، بالصور الحية، دقيقة تلو أخرى، ويومًا بعد يوم، وأسبوعًا تلو الآخر، مسار مواجهة عسكرية وسياسية ودبلوماسية كبرى. فقد

تمكّن الرأي العام العالمي، بما في ذلك الرأي العام العربي، وعبر عيون قناة سي إن إن، من مشاهدة فصول النزاع. وقد تبيّن أن عددًا من قادة المنطقة، بمن فيهم صدام حسين، كانوا يشاهدون تلك القناة طوال الوقت تقريبًا، حتى إنهم كانوا يُقْدمون على اتخاذ بعض قراراتهم استنادًا إلى ما تبثه تلك القناة من معلومات. وأوحى احتكار قناة سي إن إن الفضاء الإعلامي بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنًا أميركيًا أيضًا. كان كل مواطن في الشرق الأدنى يرى انعكاس صورته في «مرآة» أميركية؛ وهو لم يكن يفقده استقلاليته فحسب، وإنما كان يحمله على الانتقاص من قدر ثقافته الخاصة أيضًا، وإلى الحط من قيمته الذاتية.

لكن، ما هي إلا بضعة أعوام حتى نشبت ثورة أخرى، أكثر هدوءًا، عبّرت عنها الحادثة التالية: في ربيع عام ٢٠٠٦، وصل فريق تلفزيوني إلى ركن منعزل في ولاية داكوتا الشمالية في الولايات المتحدة الأميركية، على الحدود مع كندا. وكان هدف الصحافيين هو إدراك سبب رحيل أهل المنطقة عنها، وهو موضوع يبدو عاديًا. لكن سرعان ما أفضت تلك الزيارة إلى ردات أفعال سلبية، إذ ضغطت السلطات المحلية على السكان ليرفضوا الإجابة عن الأسئلة. لا بل تم القبض على الصحافيين أيضًا وقامت الشرطة باستجوابهم. وعلى الرغم من أن المراسلين الثلاثة أميركيون ـ وكان أحدهم ضابطًا سابقًا في قوات مشاة البحرية الأميركية خدم في العراق ـ فقد كانوا يعملون لحساب قناة «الجزيرة» التي يعدّها كثير من الأميركيين «محطة إرهابية»، إلى درجة أطلق عليها البعض اسم «تلفزيون بن لادن».

فهل كانت تلك الحادثة تعكس رُهاب مكافحة الإرهاب؟ بالطبع، ولكنها كانت تجسّد أيضًا رفض انتهاك قاعدة راسخة

على الرغم من كونها غير مكتوبة، وهي تقضي بأن البيض هم من يصوّرون، أما «الآخرون» فهم الذين يخضعون للتصوير.

طوال قرنين من الزمان، احتكر الشمالُ الكلمةَ الإعلامية و«العلمية»، إذ لم يكن الشمال يتناول وحده من دون غيره ما يجري في داخل حدوده فحسب، وإنما كان هو من يتكلّم نيابة عن «الآخرين» الذين كانوا «موضوع» الحديث أيضًا. كان الشمال يحلّل شعوب العالم المستعمَر، فيصنّفهم عناصرَ وأعراقًا وقبائل، وكان يحكي تاريخهم من وجهة نظره السردية الخاصة، ويصف حروبهم ومجاعاتهم، ويصدر الأحكام على ثقافاتهم أو دياناتهم. وكان الاستشراق الوجه العلمي لتلك السيطرة، وهو ما بيّنه إدوارد سعيد بمهارة فائقة. لم يؤد انهيار النظام الاستعماري إلى تعديل تلك الحقيقة، وخصوصًا أن النظام الإعلامي، الخاضع لهيمنة وكالات الصحافة الغربية الكبرى، عمد إلى توجيه تدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب، فالشمال يحدّد تدرّج الأخبار عبر منظار غالبًا ما تنحصر صورة الجنوب فيه، في أخبار الكوارث.

هذا هو السياق الذي شهد ميلاد قناة «الجزيرة» الفضائية في قطر عام ١٩٩٦ التي لقي إنشاؤها ترحيب المسؤولين الأميركيين بوصفها خطوة نحو الديمقراطية في العالم العربي. في البداية، أثنت الولايات المتحدة بالفعل على ما يتمتع به صحافيو «الجزيرة» من احترافية ومن حرية تعبير، وأشارت إلى النقاشات التي تثيرها من دون أي محظور، وهي ممارسات غائبة عن المحطات الرسمية. لكن هذا الترحاب كان قصير الأجل، إذ طرأت العثرة الأولى عند فشل اتفاقات أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. فقد رفضت المحطة القطرية وقتها إعادة بث الرواية التي فرضتها وسائل الإعلام الأميركية

والأوروبية، والتي حمَّلت ياسر عرفات مسؤولية إفشال قمة كامب ديفيد، التي عقدت بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الأميركي بيل كلينتون في صيف عام ٢٠٠٠. وادّعت الرواية الغربية أن الانتفاضة تهدّد وجود إسرائيل وأنه «يحق لهذه الأخيرة الدفاع عن نفسها» بالوسائل كافة، وأن المقاومة تتماهى والإرهاب، إضافة إلى غير ذلك من الادعاءات. على العكس، بثت «الجزيرة» صور القمع الرهيب الذي انتهجه الجيش الإسرائيلي؛ وكشفت تفصيلات السياسة الاستعمارية المتواصلة بلا هوادة التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أكانت حكومات حزب العمل أو حكومات أحزاب اليمين. وأدت المكانة المحورية التي أولتها المحطة لما يجري على الأرض في الضفة الغربية وفي غزة إلى تعبئة الرأي العام في البلدان العربية وغيرها، لكنها أدت إلى تشويه صورة «الجزيرة» في الولايات المتحدة.

يجدر الاعتراف هنا بأن «إطار التحليل» يختلف تمامًا، تبعًا لكوننا نشاهد قناة سي إن إن (ومثلها القناة الفرنسية الأولى (TF1) والقناة الإخبارية الفرنسية (La Chaîne Info LCI))، أو نشاهد قناة «الجزيرة». فإذا كانت الأولى تعدّ أعمال العنف الفلسطينية إرهابًا، ترى الثانية فيها تعبيرًا عن مقاومة شعب رازح تحت الاحتلال؛ وفي حين تنظر وسائل الإعلام الأميركية إلى إسرائيل كونها دولة ديمقراطية، وهي بهذه الصفة تستحق التضامن، فبالنسبة إلى قناة «الجزيرة»، يواكب هذا الطابع الديمقراطي سياسة استعمارية تحاكي إرهاب الدولة. وإذا كانت شرعية «الدولة اليهودية» أمرًا لا جدال فيه لدى قناة سي إن إن، فإن قناة «الجزيرة» ترى أن قرار التقسيم عام ١٩٤٧ كان قرارًا جائرًا لا يزال الفلسطينيون يكابدون نتائجه المدمرة.

ما دامت تلك الأفكار كانت تُروجها وسائل الإعلام الرسمية العربية، تلك الأدوات الدعائية الساذجة لا أكثر، كان الغرب قادرًا على الحط من قيمتها بسهولة. ولكن مذ بدأت قناة تنعم باحترافية راسخة تروّج تلك الأفكار، ومذ فُتح المجال لإبداء الرأي والرأي الآخر بدعوة الأطراف كافة (بمن فيهم المسؤولون الإسرائيليون)، بات ذلك أمرًا لا يحتمل. فهل يمكن نشر رؤية للعالم تخالف تلك التي سادت إلى وقت قريب؟ قد أدت إعادة النظر في عالمية وجهة النظر «البيضاء» إلى هدم اليقين في فكرة وجود طريقة وحيدة «موضوعية» لرؤية العالم ولإظهاره.

هكذا أدّت قناة «الجزيرة» دورًا رائدًا. واقتدت بها قنوات أخرى عربية وبرازيلية وروسية وهندية (وربما قنوات صينية قريبًا)، وكلها بالطبع لا تزال أمامها مسافة طويلة على درب الاحترافية، ولكنها ستعمل كلها في الأعوام المقبلة على قلب منظور الإعلام ومحتواه. وسيكون للثورة الثقافية التي أطلقتها شبكة الانترنت مساهمتها الكبيرة في ذلك، إذ أتاحت الشبكة تلك بث مقاربات كانت محجوبة قبل ذلك، وسمحت بتعزيز الإعلام المضاد.

من الآن فصاعدًا، بتنا نعيش الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، وفي فلسطين على وجه الخصوص «على الهواء مباشرة». وتجتاح صور النزاع الشاشات التي اتجهت إلى إنشاء ساحة عالمية موحدة، الأمر الذي لم ينجح في تحقيقه كل من فيتنام وجنوب أفريقيا، على الأقل بمثل هذا الاتساع. بتنا نعرف عن هذا الصراع ما لا نعرفه عن سواه. لكن الجديد هنا هو أننا ما عدنا أسرى رواية وحيدة. وقد كان رهان هذا الإعلام بالغ الدقة إلى درجة أن الحكومة الإسرائيلية، في أثناء اجتياح غزة

(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، حظرت دخول الصحافيين الأجانب إلى القطاع للحؤول دون الكشف عن حجم الدمار الهائل فيه. يجدر ألا يسوقنا تنوع وجهات النظر هذا إلى «نسبية» كسولة. صحيح أن من الطبيعي أن تختلف ردة الفعل على الوضع الفلسطيني وفقًا لمكان الإقامة، أكان ذلك في العالم الإسلامي أو في أوروبا أو في القارة الأميركية، لكن، لا بد من إعادة التأكيد على عدم تبرير ازدواجية المبادئ والمعايير التي يطبقها الغرب، وكون بعض المواقف غير المقبولة في التيبت مقبولةً في فلسطين.

امتدت التظاهرات إلى الشارع الرئيسي في القدس، في فترة ما بعد الظهر في ١٤ آذار/ مارس. وكانت التظاهرات قد انطلقت قبيل ذلك في شارع متاخم، حين ضربت قوات الأمن رَجُليْ دين مسلمَيْن. ذلك ما يعتقده الفلسطينيون، إذ تفيد الرواية الرسمية للحادثة بأن هذين الشيخين قد هاجما الشرطة الإسرائيلية. وقد طفق حشد من عشرات الأشخاص يقومون بعمليات نهب على امتداد ذلك الشارع وكان البعض يصرخ قاذفًا بالحجارة المحال التجارية التي يملكها يهود، أو باتجاه سيارات أجرة معظم سائقيها يهود. وسرعان ما عمَّ الشغب الأزقةَ الصغيرةَ المتعرّجةَ في المدينة القديمة. [. . .] وتجمّعت حشود، بصورة شبه تلقائية في زوايا متعدّدة من الحي. وهوجمت متاجر اليهود بدورها. وكان التخريب منظّمًا، إذ وُسِمت المتاجر المملوكة لفلسطينيين بعلامات خاصة لتنجو من التخريب. أما المحال الأخرى فقد دُمرت كلها تقريبًا.

لم يرد ذلك كله في الصحافة الغربية بالطبع، والسبب هو أن هذا وصف لتظاهرات وقعت في مدينة لاسا (Lahassa) في التيبت،

في آذار/ مارس ٢٠٠٨، كتبه المراسل الأجنبي الوحيد هناك، ونشرته مجلة الإيكونومست[٩] البريطانية الأسبوعية *(The Economist)*. وفي الفقرة أعلاه، تم استخدام كلمة «القدس» بدلًا من «لاسا» و«الفلسطينيين» بدلًا من «التيبتيين» و«الإسرائيليين» أو «اليهود» بدلًا من «الصينيين».

يلاحظ في هذا المشهد أن اضطرابات لاسا قد أثارها أهل التيبت بصورة موسعة، وأنها أسفرت عن عدد من أعمال الابتزاز. وتناولت وسائل الإعلام الغربية هذا الحدث في نطاق ضيّق، لأن «منظورها التحليلي» يفترض أن السلطة المركزية كانت تضطهد سكان التيبت. وبناءً عليه، لم يكن في الإمكان إدانة ما أقدموا عليه من أعمال عنف بمجرّد جرة قلم، مهما كانت تلك التجاوزات غير مبرّرة. والسؤال هو: لماذا لا يحظى الفلسطينيون بهذه المعاملة الإعلامية، على الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة عَدّت الضفة الغربية وغزة والقدس أراضي محتلة منذ عام ١٩٦٧؟ صحيح أن الحالتين مختلفتان، وأن لكل تماثل حدودًا، لكن المقارنة كاشفة، لأنها تشير إلى أن معالجة المأساة الفلسطينية تشهد في أوروبا وأميركا، على عكس المعلن هنا وهناك، انحيازًا سافرًا لإسرائيل. وما فاقم حجم الضرر أن هذا النزاع قد اتخذ بعدًا رمزيًا، ليصبح نموذجًا لتطور العالم، وللتشكيك في حق الغرب وحده في تحديد قواعد اللعبة الدولية.

(٩) «Trashing the Beijing Road,» *Economist* (London) (19 March 2008).

الفصل الخامس

عندما يختتم المؤلف كتابه مطلِقًا العنان لبراءته الطوباوية

«من السهل عدم ملاحظة الرعب، فهو يختبئ وراء عدم مبالاة أولئك غير المعنيين، أي الأغلبية الساحقة».

Manès Sperber, *Et le buisson devint cendre: Trilogie Romanesque*, trad. de l'auteur et de Blanche Gidon, revue et corr. par Olivier Mannoni (Paris: O. Jacob, 1990).

إن كان قتيل إسرائيلي واحد يساوي عدّة قتلى فلسطينيين، فكم يلزم من الجثث الكونغولية لقاء كَفَن غزاوي؟ كان ذلك مقطعًا ساذجًا من بضعة سطور، ورد في برقية لوكالة الأنباء الفرنسية AFP، لم يتكلف أحد عناء إعادة كتابتها أو إكمالها. جاء فيها أن ٢٧١ شخصًا قد قتلوا منذ الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي رجال جيش الرب للمقاومة (Lord's Resistance Army - LRA)، وهي مجموعة أتت من أوغندا في طريقها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

في ما يلي ما كتبه الصحافي [الفرنسي] هوغ سيراف (Hugues Serraf) إبان الهجوم الإسرائيلي على غزة[١]. فالتساؤل المطروح هنا مشروع، وإن كانت الخلاصة إشكالية.

المسألة هي فهم كيف صارت إسرائيل نموذج الشر الأمثل الذي يتوق المرء لكراهيته بلا تحفظ لكون ذلك لا خطر فيه إلا التعرض لمعارضة من لا يمكن إلا أن يكون «صهيونيًا»؛ وكيف

---

(١) Hugues Serraf, «De Gaza au Congo: Des Poids, une mesure,» *Rue89*, 5/1/2009.

صارت إسرائيل ذلك النموذج الذي نعمد دومًا إلى مقارنة مخازيه بتلك التي اقترفها النازيون [...]. قد يكون لتلك الخصوصية المتعلّقة بردات الأفعال على كل ما يمس إسرائيل، دوافع عقلانية، لكنني عاجز بأمانة عن إدراكها. ربما يكون من الجائز فعلًا الإقرار بأن النزاع مع الفلسطينيين أكثر خطورة وأكثر حدة وأكثر مأساوية ـ باختصار هو أكثر من أي شيء. ليكن، لكن، عليكم أن تثبتوا لي ذلك.

لنحاول إذًا «إثبات» ذلك، حتى وإن بدا رأي سيراف نهائيًا مغلفًا بسذاجته المفتعلة. فهو يرى أن مناهضة السامية قد تفسّر هذا «التعريف» بفلسطين، وهو ما يتيح التعبير، بلا غضاضة أو تأنيب، عن تلك «الكراهية الأبدية» لليهود. فهل تكون فلسطين الاسم الجديد لمناهضة السامية؟

إن موقعَ فلسطين في قلب الأرض المقدسة وفي قلب شرق أوسط غني بالنفط، يفسر جزئيًا سببَ شغلها غالبًا الصفحات الأولى للصحف، منذ عام ١٩٦٧ على الأقل[٢]. وعلى الرغم من ذلك، لم تثِر تلك القضية لمدة طويلة إلا القليل من الاستنكار. ولم يستطع الملايين من اللاجئين المحتجزين في المخيمات، واندثار شعب بأكمله عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، هزّ مشاعر أوروبا المصدومة بعد الحرب العالمية الثانية. صحيح أن تعبئة بعض جماعات أقصى اليسار الأوروبي دعمًا للفدائيين اندرجت، بعد عام ١٩٦٧، في إطار التضامن العالمي المناهض للإمبريالية وتمجيد «الكفاح المسلح» وحلم الثورة الأكبر، إلا أن ذلك الاستنهاض اقتصر على دوائر ضعيفة التأثير. وكان لا بد من

---

(٢) انظر الملحق الرقم ١ من هذا الكتاب.

انتظار الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ واندلاع «ثورة الحجارة»، أي الانتفاضة الأولى، عام ١٩٨٧، كي يتجاوز التضامن مع فلسطين حدود الجماعات المناضلة.

كان عدد مجلة **الأزمنة الحديثة** (*Les Temps modernes*)، الصادر في أثناء اندلاع حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧، مثالًا لحالة الحرج التي انتابت اليسار الفرنسي، بمن فيه أولئك الذين انخرطوا بحماسة في النضال من أجل استقلال الجزائر، وبصورة أشمل، من أجل التحرّر من الاستعمار، ولم يخفِ [الفيلسوف الفرنسي] جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre) في افتتاحيته لذلك العدد شعورَه بالحرج، إذ كتب:

أردت التذكير فقط بأن كثيرًا منا مفعمون بذلك العزم العاطفي الذي لا يُعد مجرّد سمة من سمات ذاتيتنا التي تفتقر إلى الأهمية، وإنما هو نتيجة عامة لأوضاع تاريخية وموضوعية لسنا في صدد نسيانها. هكذا بتنا نتحسّس من كل ما يشبه مناهضة السامية، من قريب أو بعيد. وهو ما سيجيب عنه كثير من العرب بقولهم: «نحن لسنا مناهضين للسامية، بل نحن مناهضون للإسرائيليين». وهم محقون في ذلك من دون ريب، لكن هل يسعهم الحؤول دون أن يكون هؤلاء الإسرائيليون بالنسبة إلينا يهودًا أيضًا؟

ليس من تلخيص أفضل لتحفظات اليسار الأوروبي على القضية الفلسطينية، وهي تحفظات مضلِّلة. فالفلسطينيون لم يُذكروا حتى بوصفهم فلسطينيين عام ١٩٦٧، بينما التهديد الموجّه إلى إسرائيل الذي كان يصوّر في الستينيات بأكثر العبارات تهويلًا، فقد صدقيته بأكملها وقتذاك، إذ استطاعت الدولة العبرية، التي تؤيدها الولايات المتحدة، هزم جميع الجيوش العربية مجتمعة. وفي أوروبا، على حد تعبير سارتر، لا

يتم فهم ذلك النزاع بمعزل عن صور الاضطهاد المناهضة للسامية و«التطلع المشروع إلى وطن للشعب اليهودي»، الذي طُرد من أرضه قبل ألفي عام.

من الجائز إذًا، قبل النظر في مسألة مناهضة السامية، أن نعيد صوغ التساؤل الذي طرحه سيراف: لماذا، بعد مضي زمن طويل من التحفّظ، أصبحت فلسطين «قضية عالمية»، على حد تعبير الفيلسوف إتيان باليبار (Etienne Balibar)؟ ولماذا بادر فلاحون من أميركا اللاتينية، فضلًا عن شبان فرنسيين وقدامى المناضلين ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، إلى النزول جميعًا إلى الشارع، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة؟ ولماذا تستنهض قضية ما، في لحظة ما، الآراء في جميع القارات؟

بدءًا من ستينيات القرن المنصرم، تبوّأت فيتنام (والهند الصينية بصورة أعم) ثم جنوب أفريقيا، مكانةً مميزةً على مسرح الأحداث الدولية. فهل كان ذلك مبرّرًا؟ كانت الولايات المتحدة تفسّر ذلك وقتذاك بأن الشيوعية تتحمّل مسؤولية جرائم أخطر من تلك الناجمة عن تدخلها في فيتنام. وكان نظام التمييز العنصري يدّعي من جانبه أن عدد القتلى في جنوب أفريقيا أقل منه في بعض الدكتاتوريات في القارة الأفريقية. وكان مقتل الطالب المناضل ستيف بيكو (Steve Biko) على أيدي قوات شرطة نظام الفصل العنصري في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، بعد مرور عام على مظاهرات سويتو، قد أثار استنكارًا أكبر من ذلك الذي أثاره في الفترة نفسها التخلص من آلاف المعارضين على يدي الدكتاتور الإثيوبي منغستو هيلا مريام. وهي الحجة نفسها التي يستعيدها سيراف حين يوضح أن ضحايا النزاع الإسرائيلي ـ العربي أقل

عددًا ممن يسقطون في ما يسميه «الحروب الصغيرة» على حدود أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من ذلك، أسفنا أم لم نأسف، لا يحسب الرأي العام ردات أفعاله وفق تعداد القتلى وحده. إنه يتأثر بالمدى الرمزي للمواقف أيضًا. ففي لحظة معينة، قد يفلح نزاعٌ ما في التعبير عن «حقيقة» حقبة ما، فيتجاوز النطاق الضيق لموقعه الجغرافي ليكتسب دلالة عالمية. تقع كل من فيتنام وجنوب أفريقيا وفلسطين، على الرغم مما بينها من أوجه اختلاف، على الخط الفاصل بين الشمال والجنوب. ومن المؤكد أن تاريخ القرن الماضي قد تأثر بالحربين العالميتين، وببزوغ الشيوعية وصعود نجمها ثم أفولها، وترسيخ نفوذ الولايات المتحدة. لكن، في القرن الماضي أيضًا كما بيَّنا في الفصول السابقة، تحرّرت أغلبية شعوب العالم من نير الاستعمار، بعدما سعت لاكتساب حق تقرير مصيرها بنفسها. وقد رمزت فيتنام إلى كفاح شعب صغير من شعوب العالم الثالث ضد القوة الكبرى في الشمال؛ وجسّدت جنوب أفريقيا التمرّد ضد نظام فصل عنصري يسيطر عليه البيض؛ أما فلسطين، وهي آخر أثر باق «للاستعمار الاستيطاني» الأوروبي، فهي تبلور التطلعات إلى عالم نجح في طي صفحة قرنين من هيمنة الغرب.

علامَ صار يُطلق اسمُ فلسطين؟

هو، بدايةً، الاسم الذي يُطلق على سيطرة الغرب الاستعمارية. وهو، من بعدها، اسم لمظلمة مستمرة وصمها انتهاك دائم للقانون الدولي. وهو أخيرًا، اسم لمنطق قائم على الكيل بمكيالين، تطبّقه الحكومات، وتمرّره الأمم المتحدة، ويُنظِّر له عدد من المفكّرين الغربيين. عند تقاطع الشرق والغرب،

والتقاء الشمال و الجنوب، ترمز فلسطين إلى العالم القديم الموسوم بهيمنة الشمال، بمثل ما ترمز لولادة عالم جديد قائم على مبدأ المساواة بين الشعوب.

كان سيراف محقًا. تخضع التغطية الإعلامية للنزاع الإسرائيلي ـ العربي لقواعد مختلفة عن تلك التي تسود النزاعات الأخرى، وتعامل إسرائيل وفقًا لمبادئ خاصة. ففي الواقع، هل نعلم مثالًا آخر غير إسرائيل لاحتلال تدينه الأمم المتحدة منذ أكثر من أربعين عامًا من دون عواقب أو عقوبات؟ هل من حالة أخرى لقوة غازية تمكنت من إحلال ٥٠٠ ألف مستوطن في الأراضي التي احتلتها (وهي سياسة تمثّل «جريمة حرب»، وفقًا للقانون الدولي)، من دون أن يُقدم المجتمع الدولي على فعلٍ يتجاوز الإدانة الشفهية التي لا أثر لها ولا مردود؟

تعد المعاملة التي لقيها العراق رمزًا لتلك السياسة الغربية التي تتّسم بالمعايير المتغيّرة. ففي آب/أغسطس ١٩٩٠، غزا صدام حسين الكويت. وما هي إلا أشهر قليلة حتى كانت الأمم المتحدة قد دانت العدوان وأيّدت قيام ائتلاف عسكري ضد بغداد، لتندلع بعدها الأعمال الحربية. وكانت النتيجة حرب دمار شاملة تبعها حصار مميت دام أكثر من عشرة أعوام وانتهى بالغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. هكذا لاقى مئات الآلاف من العراقيين حتفهم منذ آب/أغسطس ١٩٩٠. ولنتخيل للحظة أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في اليوم الثالث من آب/أغسطس ١٩٩٠، طالبتا «الطرفين» بالحوار بحسن نية بغية التوصل إلى اتفاق (على غرار ما ينصحون به منذ عقود في فلسطين). كانت الكويت ستظل محتلة بعد مضي عشرين عامًا.

وإذ يتدثر الغرب بقراءة معينة لواقعة إبادة اليهود، قراءة

تحصل إسرائيل بمقتضاها على إعفاء مسبق من أدنى مسؤولية في جرائم الحرب التي تُتهم بارتكابها منذ عام ١٩٤٨، يرفض الغرب أن يطبق على هذا النزاع معايير التحليل والمحاسبة نفسها التي طبّقها في العراق، أو في صربيا، أو في إيران. ففي أي مكان آخر، تُرفع شعارات احترام «القانون الدولي» و«حقوق الإنسان» وحرية الصحافة وحق الصحافيين في تغطية الحروب وضرورة تناسب الأفعال وردات الأفعال. فالفظائع التي ارتكبها الصرب ضد شعب كوسوفو، وأغلبيتها حقيقية، وإن بالغت في وصفها وسائل الإعلام الدولية أحيانًا، ساهمت في تبرير التدخل العسكري لقوات حلف شمال الأطلسي ضد صربيا في آذار/ مارس ١٩٩٩. أما أن يقوم أحد أقوى جيوش العالم بقصف قطاع غزة بالغ الصغر، حيث يتكدّس نحو مليون ونصف المليون نسمة، فيدك بناه التحتية ويدمّر مدارسه ومستشفياته ويقتل مئات المدنيين، فتجد الحكومات الغربية كمًّا من الأعذار والمبرّرات لما قد يوصف في أماكن أخرى بـ «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية».

تعاطف غربي مع السامية

هل يعني ذلك أن «المسألة اليهودية» لا علاقة لها بهذا النزاع؟ بالطبع لا، بل إنها اكتسبت فيه ثقلًا لا يمكن إغفاله، عبر مظهر ثنائي ـ التعاطف مع السامية في مقابل مناهضة السامية ـ وهو ما يجدر إعادة إدراجه في سياق جديد. فبينما نجد أن اليهود كانوا يصوّرون في مطلع القرن العشرين على أنهم خطر حقيقي يهدّد الحضارة الأوروبية، بات المسلمون في مستهلّ القرن الحادي والعشرين هم من يحتلون تلك المكانة غير المرموقة ليتحولوا إلى «كبش فداء». ومنذ الحادي عشر

من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، باتت فلسطين غالبًا ما تجسّد إحدى ساحات معركة صدام الحضارات، تلك المعركة التي تضع العالم الغربي في مواجهة الإسلام السياسي والإرهاب الإسلامي، لا بل تضعه في مواجهة الإسلام نفسه. ووفق هذا التصوّر، تستعيد إسرائيل المكانة التي حلم بها هيرتسل من أجلها، كمحطة متقدمة للغرب في مواجهة «الهمج». وهو ما يدركه تمامًا تيار اليمين الراديكالي الأوروبي الجديد، بدءًا بغيرت وايلدرز (Geert Wilders) في هولندا وصولًا إلى أوسكار فريسنغر (Oscar Freysinger) في سويسرا، وهو التيار الذي ألقى بفكرة مناهضة السامية في مستودع الأفكار البالية. هكذا قام فريسنغر، ذلك الرجل الذي كان وراء «التصويت» على حظر بناء المآذن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بتفسير موقفه كما يلي:

دافع حزبنا دومًا عن إسرائيل لأننا على وعي تام بأن إسرائيل لو اختفت فسنفقد طليعتنا. [...] ما دام المسلمون يركزون على نزاعهم مع إسرائيل، لن يكون الصراع عصيًّا علينا. لكن ما إن تختفي إسرائيل، سيهرعون للاستيلاء على الغرب[٣].

يتجاوز التعاطف مع السامية النطاق الضيق لليمين المتطرف ليصبح الرأي الأكثر شيوعًا في أوساط المثقفين الأوروبيين، بمن فيهم مثقفو اليسار. وقد قام كاتبان إسرائيليان، أحدهما علماني هو يتسحاق لاؤر (Yitzhak Laor)، والثاني متديّن هو إيفان سغريه (Ivan Segré)، بتحليل تلك الظاهرة بطريقة

(٣) Cité par Olivier Moss, dans: *Les Minarets de la discorde: Eclairage sur un débat suisse et européen*, sous la direction de Patrick Haenni et Stéphane Lathion, Testimonia (Gollion: Infolio, 2009).

مقنعة[٤]. يشير سيغريه إلى أن فكرة التعاطف مع السامية هي أمر محوري في «عملية أيديولوجية واسعة النطاق تهدف إلى فرض شعار 'الدفاع عن الغرب'. وهو تعبير كان قد فقد بريقه، بعدما استخدمه هتلر، واعتمده الناشطون المنتمون إلى بعض المجموعات المستقوية في أوروبا التي كانت تعيث فسادًا بلا استحياء في الحي اللاتيني في ستينيات القرن المنصرم، وكانت إحداها، على وجه التحديد، تسمى «مجموعة الغرب». لكن في الوقت الذي حظيت إدانة النازية على الإجماع، استعاد مفهوم «الدفاع عن الغرب»عذرية لم تكن في الحسبان.

تَفترض تلك «العملية الأيديولوجية» أولًا تماهي اليهود مع أوروبا، وتأكيد الوجود الأزلي لـ «حضارة يهودية مسيحية مشتركة». وهي عملية لا تخلو من تفصيلات شائكة لو تذكرنا أن تلك العبارة رأت النور في ثلاثينيات القرن المنصرم، وكانت تهدف تحديدًا إلى التصدي لخطاب هتلر المدافع عن الغرب وعن الحضارة المسيحية والمناهض لليهود. كتب الفيلسوف الفرنسي الكاثوليكي جاك ماريتان (Jacques Maritain) في عام ١٩٤٢ أن الإرث «اليهودي المسيحي المشترك» هو مصدر القيم الغربية. واستمر اعتماد تلك الرؤية المبنية على النيات الحسنة، ولا سيما في الولايات المتحدة، بهدف تأكيد قيم ما يعرف بـ «العالم الحر» في مواجهة الاتحاد السوفياتي الملحد. إلا أن تلك الرؤية سرعان ما بدأت بالأفول في ستينيات القرن المنصرم، إذ أدّت حروب التحرّر

(٤) أنظر كتاب كل منهما عن التعاطف مع السامية: Yitzhak Laor, *Le Nouveau philosémitisme européen et le «camp de la paix» en Israël*, traduit de l'hébreu par Catherine Neuve-èglise et de l'anglais par Eric Hazan (Paris: la Fabrique, 2007), et Ivan Segré, *La Réaction philosémite ou la trahison des clercs* ([Paris]: Lignes, 2009).

من الاستعمار إلى إطاحة فكرة الكفاح من أجل الحضارة التي يمثل فيها الشمال وجه الخير[٥]. وتكمن المفارقة في أن سقوط حائط برلين جدّد مفهوم «الحضارة اليهودية المسيحية المشتركة»، ليتخذ معنى مستجدًّا بعدما أُدرج اليهود في إطار غرب بُعِث ثانية على حساب المنبوذين الجدد، أي المسلمين.

ما من أحد تفوق على الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز (Amos Oz) في التعبير، مدافعًا عن ذلك الوضع المجافي للتاريخ لتحقيق تماهي اليهودية مع أوروبا. ففي خطاب يتناول ثلاثينيات القرن الماضي ألقاه عوز في فرانكفورت عام ٢٠٠٥، أوضح قائلًا:

في تلك الأعوام، كانت ثلاثة أرباع أوروبا تتطلّع إلى التخلص نهائيًا من جميع أولئك الأشخاص المناصرين بحماسة للوحدة الأوروبية ويتقنون عدة لغات، والمولعين بالشعر والمؤمنين بتفوّق أوروبا الأخلاقي وهواة الرقص والأوبرا وعشاق إرث أوروبا الوحدوي والحالمين بوحدة أوروبية تتجاوز القوميات والمقدرين اللّياقة الأوروبية، والأزياء الأوروبية، والموضة الأوروبية، والذين يكنّون إعجابًا مطلقًا بأوروبا التي راحوا منذ سنين [. . .] يجتهدون في كسب رضاها وفي إثرائها في جميع المجالات وبالوسائل الممكنة كلها، ساعين للاندماج فيها ولاستمالة عواطفها وللتأثير فيها من خلال مغازلتها بدأب محموم، لعلها تحبهم، لعلها تقبلهم، لعلها ترضى عنهم ويصبحون جزءًا منها، وينعمون بحبها.

على ذلك التزييف اللامعقول للحقائق، رد يتسحاق لاؤر قائلًا:

---

(٥) Pour tout ce paragraphe on lira la passionnante analyse de: Mark Silk, «Notes on the Judeo-Christian Tradition in America,» *American Quarterly*, vol. 36, no. 1 (Spring 1984).

لم يكن اليهود الذين قُتِّلوا في أوروبا شعبًا مكوّنًا من «محبي أوروبا». [. . .] وهم لم يكونوا متقنين عدة لغات ومولعين بالشعر ومؤمنين بتفوق أوروبا الأخلاقي، ومن هواة الرقص والأوبرا» وغير ذلك مما قيل، إذ يُعَد مثل ذلك الكلام إهانة لضحايا الإبادة الذين لم تذهب أغلبيتهم إلى الأوبرا ولم تقرأ الشعر الأوروبي قط.

ينكر عاموس عوز ببساطة اختلاف الضحايا اليهود الذين كانوا يشبهون العمال المهاجرين اليوم أكثر كثيرًا مما يشبهون الأوروبيين «المهذبين»، كما تبيّنه صور الغيتوات في أوروبا الشرقية، فضلًا عن تدابير الحدّ من هجرة اليهود التي قرّرتها الحكومات الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة في الثلث الأول من القرن العشرين.

لا ينبثق ذلك الرفض لفكرة وجود «حضارة يهودية ـ مسيحية مشتركة» ضاربة في القدم من الأوساط العلمانية حصريًا، وإنما يصدر، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، عن المفكّرين المتديّنين، وقد لحق بهم في ما بعد الفيلسوف الكبير يشعياهو ليبوفيتش (Yeshayhou Leibowitz)، في نص شهير نشرته صحيفة هآرتس عام ١٩٦٨، عنوانه «عن ذلك 'الإرث اليهودي المسيحي المشترك' المزعوم».

وفي الآونة الأخيرة، في معرض تحليل الخطاب الخاص بعدد من المفكرين الذين يطلّون في الإعلام الفرنسي، مثل برنار ـ هنري ليفي (Bernard-Henry Lévy)، وألكسندر أدلر (Alexandre Adler)، وبيار أندريه تاغييف (Pierre-André Taguieff)، وألان فنكيلكراوت (Alain Finkielkraut)، ندّد إيفان سيغريه بذوبان الديانة اليهودية وبتحلّل فرادتها ضمن الديانة المسيحية والغرب. ورأى أن هذا الذوبان يجسّد، بالنسبة إليه، الفصل الثاني في «العملية الأيديولوجية واسعة النطاق» التي تهدف إلى فرض شعار «الدفاع عن الغرب». وهو ما يضيف إليه ألان فنكيلفراوت مساهمته الخاصة.

يدّعي هذا الفيلسوف أن أميركا ما هي إلا «الصورة المعكوسة لأوشفيتز» وأن «ذكرى أوشفيتز»، باتت هي القانون الأخلاقي للضمير الديمقراطي. هكذا صارت معارضة سياسة الولايات المتحدة دليلًا على نوع مشين إلى حد ما من مناهضة السامية. وفي الوقت ذاته، بتنا نشهد عملية ترحيل للإبادة «بعيدًا من أوروبا».
وكان شلومو ساند (Shlomo Sand)، المؤرخ الإسرائيلي الذي نال شهرة واسعة بعد نشر بحثه **كيف تم اختراع الشعب اليهودي**، قد أصدر كتابًا مثيرًا قبل ذلك وعنوانه **القرن العشرون على شاشة السينما**[٦]، وفيه يحلل فيلم «شواه»[*] للمخرج كلود لانزمان (Claude Lanzmann) الذي أنجزه في عام ١٩٨٥. وفضلًا عما أورده ساند عن تمويل الحكومة الإسرائيلية لهذا الفيلم الوثائقي عبر شركة وهمية، فهو أبدى أيضًا الملاحظة التالية:

يقيم المخرج قطيعة كاملة بين عالم الثقافة النخبوية وبين «الحل النهائي». وبالفعل، يحصر فيلم «شواه» عملية القتل الجماعي في الفئات المهمّشة الجاهلة في أوروبا. وكانت جميع الأماكن المتعلقة بالمحرقة عبارة عن قرى وضياع بولندية، في حين أن أطلال المعسكرات تقع في بولندا أيضًا. [هكذا أخفى الفيلم تمامًا فكرة أن] القرارات والتنظيم والدعم اللوجستي المرتبطة كلها بحملة الموت تلك، انبعثت من مراكز الثقافة النخبوية الألمانية [. . .].

هكذا كان ثمة تعمد لحجب جزء من الجذور الغربية للإبادة.

---

(٦) Shlomo Sand: *Comment le peuple juif fut inventé: De la Bible au sionisme,* traduit de l'hébreu par Sivan Cohen-Wiesenfeld et Levana Frenk ([Paris]: Fayard, 2008), et *Le XXe siècle à l'écran*, Préface de Michel Ciment; trad. de l'hébreu par Yaël Shneerson et Michel Bilis, XXe siècle (Paris: Seuil, 2004).

(*) الكلمة تعني «المحرقة» باللغة العبرية أو «شواء» بالعربية (المترجمة).

فلم تذكر المذابح الاستعمارية، وتحسين النسل ـ علمًا وممارسة ـ والعنف الذي شهدته الحياة الأوروبية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لأن في ذلك محاولة إلزامية لفهم لماذا أدّت الحضارة الأوروبية و«ثقافتها النخبوية» إلى ظهور النازية - حتى وإن لم يكن هناك أي قدر حتمي يجعل من إبادة اليهود «حقيقة» الغرب.

. . . ومناهضة عربية للسامية؟

لكن، هل تكون تلك الإبادة هي «حقيقة» العالم الإسلامي؟ صحيح أن مناهضة السامية نشأت، قبل نشوب النزاع الإسرائيلي ـ العربي بفترة طويلة، من الأسمال الدينية الرثة التي تدعو إلى كراهية اليهود، إلا أنها باتت تصحب هذا النزاع. هناك إصرار على مقارنة اليهودية بالصهيونية، فضلًا عن استخدام فرضيات معيّنة في شأن موضوعات من قبيل «اليهود والمال»، و«المؤامرة اليهودية العالمية»، ولا يسعنا إنكار لجوء بعض المدافعين عن القضية الفلسطينية إلى حجج مناهضة للسامية، ما لبثت أن انتشرت في العالم العربي. ومن دون الدخول في تفصيلات مآل اليهود في المجتمعات المسلمة على مر التاريخ، يمكن القول إن اليهودي، حتى بداية القرن الثامن عشر على الأقل، كان الأفضل له أن يعيش على أرض الإمبراطورية العثمانية من أن يعيش في أوروبا، على الرغم من المخاطر التي تعرّضوا لها بسبب تعاقب فترات تسامح طويلة ولحظات اضطهاد وجيزة. إلا أن الإمبراطورية العثمانية كانت الملاذ الآمن الذي لجأت إليه جموع اليهود الذين طردوا في معمعان الحروب الكاثوليكية لاستعادة الأندلس (La Reconquista) في إسبانيا في القرن الخامس عشر. وأدى تحرّرهم في ربوع أوروبا القديمة وانطلاق المغامرة الاستعمارية ودفاع أوروبا عن «الأقليات» الدينية، المسيحية أساسًا، إلى جانب اليهودية، إلى المساهمة في

تغييرات طرأت على الوضع القانوني لليهود وعلى إحساس محيطهم العربي بهم. هكذا قام مرسوم كريميو (Crémieux) عام ١٨٧٠ بمنح يهود الجزائر المواطنة الفرنسية، لينتزعهم بذلك من ثقافتهم العربية وليدفعهم إلى الانفصال عن محيطهم الإنساني. بيد أن الصراع الفلسطيني خصوصًا هو الذي أجّج أسباب التوتر وأضعف وضع اليهود، تمامًا كما سبق وذكرتُ في شأن الحالة المصرية في خمسينيات القرن العشرين.

تمخّض الكفاح من أجل فلسطين لدى الحركات التي تنسب نفسها إلى الإسلام عن خطاب معادٍ لليهود يحمل دلالة دينية لكنها غير عنصرية. وفي الوقت ذاته، تعزّز شعور بـ «العنصرية الناجمة عن الحرب» التي يمكن ملاحظتها في جميع النزاعات المستدامة، على غرار النزاع بين الفرنسيين والألمان، وبين الصرب والكروات، وبين الأتراك والأرمن، وغيرها من النزاعات. وأدى استمرار المواجهة طويلًا إلى إذكاء هذا الخطاب الذي يغذيه استغلال الإحباط والقمع اللذين يكابدهما الفلسطينيون. ويستعير هذا الخطاب أحيانًا بعضًا من عناصر مناهضة السامية التقليدية الأوروبية. لنذكر على سبيل المثال تعميم **بروتوكولات حكماء صهيون** في العالم العربي. وتجسّد هذه النصوص الحاقدة التي تشجعها الحكومات العربية، بما فيها تلك التي عقدت اتفاقات سلام مع إسرائيل، وسيلةَ إلهاء مفيدة لتحويل الانتباه عن الطابع الاستبدادي والفاسد لأنظمتها. فهل ينتقص ذلك من شرعية تحرير فلسطين؟ بالأمس، كانت بعض الحكومات الأفريقية الاستبدادية تستنكر الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فهل أخلّ ذلك بشرعية النضال ضد «السلطة البيضاء»؟

من ناحية أخرى، يؤدي تعريف إسرائيل لنفسها على أنها «دولة

الشعب اليهودي» إلى إذكاء ذلك الالتباس بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل. فكيف يمكن التفرقة بينها وإسرائيل نفسها تبذل ما في وسعها للخلط بينها؟ وكيف يمكن تفادي الجمع والتقارب بينها في الوقت الذي يحق لمواطنين فرنسيين أو أميركيين يعتنقون الديانة اليهودية أداء الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال؟

إضافة إلى ذلك، يؤدي استخدام إسرائيل والدول الغربية إبادة اليهود لتبرير سحق الفلسطينيين إلى دفع البعض في اتجاه إنكار حقيقة تلك الإبادة، اعتقادًا منهم بأن ذلك هو الرد على إفلات إسرائيل من العقاب. لسان حالهم في ذلك: «إذا كانت الإبادة تسمح بإعفاء إسرائيل، فها نحن ننكرها». ويتبنى عملية التشكيك بوجه خاص، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، حتى وإن كان يدرأ عن نفسه أي ميول مناهضة للسامية. فاليهود الإيرانيون هم أكبر طائفة يهودية في الشرق الأوسط خارج حدود إسرائيل. واستجابةً لما يدعونا إليه جيلبير أشقر، علينا أن نفرق بين معاداة الصهيونية المفرطة وبين معاداة السامية الفعلية، إذ يكتب:

لا يسعى الموقف الأوسع انتشارًا إلى إسكات ذكرى المحرقة أو فظائع النازية ولا يهدف إلى إنكارها، وإنما هو يتّهم إسرائيل بتقليد تلك الفظائع وبتكرارها، بل وبتجاوزها أحيانًا.

بعيدًا من لغة المزايدات تلك، وهي شائعة جدًا في الشرق الأوسط، تجدر ملاحظة التعارض بين «الإحالة إلى النازية كمرجعية لحقارة مطلقة للتنديد بالخصم» وبين «إنكار المحرقة أو ـ الأسوأ من ذلك ـ تبرير الجرائم النازية».

وردًا على العرب والمسلمين المشكّكين في إبادة اليهود والممتدحين للمؤيد الأكبر لإنكار المحرقة المثقف الفرنسي روجيه غارودي (Roger Garaudy)، كتب إدوارد سعيد:

كيف نتوقع من العالم أجمع أن يشعر بآلامنا نحن العرب إن كنا نحن غير قادرين على أن نشعر بآلام الآخرين، حتى وإن كان الأمر يتّعلق بمضطهدينا؟[. . .] لكن القول بإدراك المحرقة لا يعني أبدًا أنه يتحتّم علينا القبول بفكرة استخدام المحرقة كذريعة لمسامحة الصهيونية على الشرور التي تقترفها بحق الفلسطينيين(٧).
ومن الواضح أن استمرار النزاع طويلًا بات يغذي الرؤى الأكثر ظلامية والأشد خطرًا على مستقبل السلام في المنطقة، والتي تهدّد أي أمل في التعايش على المدى الطويل.

في المقابل، في أوروبا والولايات المتحدة، تهمّشت مناهضة السامية بصورتها التقليدية. بعد الحرب العالمية الثانية، تخلّى ليون بلوم(*) (Léon Blum) عن رئاسة الجمهورية لأن المجتمع الفرنسي لم يكن مستعدًّا آنذاك لتقبّله في هذا المنصب. لكن اليوم، في فرنسا كما في معظم البلدان الأوروبية، الغربية منها على الأقل، بات في الإمكان أن يشغل اليهودي جميع الوظائف. وتناضل التشكيلات السياسية الكبرى كلها، باستثناء الجبهة الوطنية [في فرنسا]، ضد مناهضة السامية. وأقرّت فرنسا، وإن متأخرة، بمسؤوليتها في الجرائم التي ارتكبتها حكومة فيشي(**) (Vichy). وقد نشأت الأجيال الجديدة على نظام تعليمي يعنى بتدريس الإبادة النازية: بدءًا بالمناهج المدرسية مرورًا ببرامج التلفزيون،

(٧) Edward W. Said, «Réponse aux intellectuels arabes fascinés par Roger Garaudy: Israël-Palestine, une troisième voie,» *Le Monde diplomatique* (Paris) (August 1998).

(*) ليون بلوم (١٨٧٢- ١٩٥٠) هو أول رئيس وزراء يهودي في فرنسا، وكان إشتراكيًا (المحرر).

(**) حكومة فيشي هي الحكومة الفرنسية التي تعاونت مع قوات المحور التي احتلت فرنسا بين ١٩٤٠ و١٩٤٤ (المحرر).

وصولًا إلى مناسبات إحياء الذكرى والخطب السياسية. ولا يمر أسبوع من دون أن يرد ذكر الإبادة. صحيح أن السنوات الأخيرة شهدت تصعيدًا للأعمال المناهضة للسامية، إلا أن تلك الأفعال لا تزال محدودةً ومواكبة لمسار الأحداث في فلسطين، ومندرجةً إلى حد كبير في إطار «العنصرية الناجمة عن الحرب» التي سبق ذكرها، إذ لا تجوز أي مقارنة بالوضع السائد إبان ثلاثينيات القرن العشرين، حين لم تكن مناهضة السامية مجرد «رأي» وإنما اللافتة التي ترفعها تيارات سياسية كبرى، بل كانت السياسة الرسمية لبعض الدول. وإن كان يجدر مكافحتها اليوم من دون تقديم تنازلات، شأن غيرها من أوجه العنصرية، إلا أنها ما عادت تمثّل تهديدًا مركزيًا في المجتمعات الغربية، على عكس رُهاب الإسلام ونبذ المسلمين.

أحلام السلام

من السهل تصوير النزاع في فلسطين بالقول إنه طريق محفوف بالدم تغذيه مشاعر الكراهية والمخاوف، أو القول إنه مظلمة لا تطاق توارت «خلف لامبالاة أولئك غير المعنيين بها». فالحل الوحيد الذي كان يبدو واقعيًا حتى وقت غير بعيد، وهو حل الدولتين المتجاورتين، بات يبتعد بالوتيرة نفسها التي تنتشر فيها المستعمرات في الضفة الغربية وفي القدس. وفي الوقت نفسه، ترفض الأغلبية العظمى للإسرائيليين وقسم كبير من الفلسطينيين مشروع الدولة الواحدة الممتدة من نهر الأردن حتى البحر المتوسط.

نشهد منذ عدة عقود، محاولات للتسوية القائمة على مناقشات بين زعماء الفريقين، بدءًا من اتفاقات السلام بين مصر

وإسرائيل في كمب ديفيد (١٩٧٨) مرورًا بالمفاوضات بين دمشق وتل أبيب (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠)، وصولًا إلى اتفاقات أوسلو، والمصافحة المشهورة بين ياسر عرفات ويتسحاق رابين (١٩٩٣). إلا أن تلك الاستراتيجية أخفقت على الرغم من المعاهدات الثنائية التي أبرمتها إسرائيل مع مصر أو مع الأردن، وعلى الرغم من إقامة السلطة الفلسطينية التي تقتصر مهماتها على الإدارة وحفظ النظام، إذ تتراكم العداوات وتتكدّس الأسلحة في تلك المنطقة الواقعة دومًا بين حربين ويمكن إيجاد ألف سبب وسبب لذلك. لكن السبب الرئيسي ينبع من جذور النزاع نفسها، وبالتحديد من الطابع الاستعماري للمشروع الصهيوني. فهو مشروع يغذي إحساسًا بالتفوّق على «السكان الأصليين»، الأمر الذي يدفع المجموعة الحاكمة في إسرائيل إلى رفض الإقرار عمليًا بحق الفلسطينيين في المساواة وفي تقرير مصيرهم. فحتى اتفاقات أوسلو لم تكسر تلك الغطرسة ولم تدحض الفكرة القائلة بأن «حياة رجل فلسطيني لا تساوي أمن رجل إسرائيلي». أسس القادة الإسرائيليون تصورًا للأمن يقوم على السيطرة المطلقة، متذرعين بعداء جيرانهم، ومستفيدين من إبادة اليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية. ويسوق تصوّرهم هذا البلادَ إلى حروب لا نهاية لها ما دام الهدف بعيد المنال بالنسبة إلى أي دولة في العالم.

يبتعد منظور الأمن المطلق بقدر عجز المؤسسة الصهيونية عن إقصاء السكان الأصليين بعيدًا، إذ لا يزال الملايين من الفلسطينيين متشبثين بأراضيهم. ويظل «التهديد السكاني» هو الخوف الأساس لدى قادة إسرائيل. وللتصدي لهذا التهديد، لا ضير من اعتماد الوسائل كافة، بما في ذلك استقدام مهاجرين، قد لا يكونون جميعًا من اليهود، ولكنهم يتميّزون بأنهم «بيض».

هكذا، من بين مليون من المهاجرين القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، كان ثمة ثلاثمئة ألف إلى أربعمئة ألف من غير اليهود. ولا يهم إن كان منهم من يصرّح علانيةً بمناهضته للسامية. ففي عام ٢٠٠٧، أفادت الصحافة الإسرائيلية بأنه قد تم العثور على صلبان معقوفة وكتابات معادية لليهود على جدرانٍ مدراس ومعابد يهودية، فضلًا عن ارتكاب اعتداءات على رجال دين يهود[٨]. وقد أقر الكنيست في شباط/ فبراير ٢٠٠٨، حظر الترويج للأيديولوجيا النازية.

بات الفصل بين المجموعات السكانية ـ لا السلام ـ هدفًا غير واقعي، ولا سيما أنها صارت متشابكة بصورة متزايدة على الصعيد الجغرافي. فعلى حد ما اعترف به وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، بصراحة كبيرة، في شباط/ فبراير ٢٠١٠:

ما دام لا يوجد إلا كيان سياسي واحد اسمه إسرائيل بين نهر الأردن والبحر المتوسط، سيكون عليه الاختيار بين أن يكون غير يهودي أو غير ديمقراطي. لو صوَّت الفلسطينيون لكانت الدولة ثنائية القومية، ولو لم يصوتوا لكانت دولة فصل عنصري.

يفرض الاستنتاج المستمد من تلك المقولة نفسه بسهولة ما دام هؤلاء القادة أنفسهم يرفضون عمليًا قيام دولة فلسطينية مستقلة تنعم بسيادة. والمفارقة هي أن ذلك الواقع المعقد يستدعي شروط حلٍ أقل مثالية من جميع الحلول التي طُرحت حتى الآن. ومن المسلمات التي يمكن الانطلاق منها في هذا السياق، ثمة معلومة تفرض نفسها، هي أنه بات يوجد على أرض فلسطين التاريخية اليوم فريقان يتمتّعان بالحجم العددي نفسه. وقد يسعنا تقدير

---

(٨) *Le Figaro* (Paris), 22/4/2007.

مدى المظالم وإحصاء المآسي وتحليل الأخطاء التي نشأ عنها هذا الوضع المعقد، لكن تبقى الوقائع ثابتة: فكل من اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، عازم على البقاء، وكلاهما عاجز عن طرد الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، من ذا الذي يسعه أن يتمنى، على المستوى الأخلاقي أو على المستوى السياسي، رفع الظلم الذي يلحق بالفلسطينيين اليوم بممارسة ظلم آخر غدًا يستهدف ضحية أخرى هي الشعب اليهودي الإسرائيلي؟

إن أي حل يجب أن يتضمن بالضرورة كلا الشعبين، أيمّا كان الحل المؤسسي (أكان حل الدولتين أو الاتحاد الكونفدرالي أو الدولة ثنائية القومية، أو الدولة الموحدة على نسق جنوب أفريقيا). كان هذا التصوّر ركيزة لمشروع الدولة الديمقراطية التي نادت بها منذ ستينيات القرن الماضي حركة فتح التي كان يرأسها ياسر عرفات، وهي الدولة التي يتعايش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون معًا. وقد تخلت منظمة التحرير الفلسطينية في النهاية عن خيار الدولة الموحدة لتلحق بمؤيدي حل الدولتين المنفصلتين، بعدما أدركت عجزها عن تعبئة قسم كبير من السكان اليهود الإسرائيليين في صفها إذ كانت مستعجلة لنيل اعتراف المجتمع الدولي بها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

فإذا قبلنا بذلك الواقع القائل بوجود شعبين على أرض فلسطين، فينبغي أن نستخلص النتائج التالية: لا يمكن أن يقوم طرف بفرض الحل على الطرف الآخر، ويقتضي الحل نضالًا مشتركًا من أجل مشروع مشترك. فهل يبدو هذا المشروع خياليًا؟ ليس بأكثر مما كان رهان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا خياليًا، إذ صاغ في بداية الستينيات من القرن المنصرم برنامجًا من أجل مجتمع يضم الأطياف كلّها، لا

لمواجهة مناصري الفصل العنصري فحسب، وإنما أيضًا لمواجهة أولئك الذين ينادون بـ «سلطة سوداء» ليكونَ لكل رجل (ولكل امرأة) صوت. لا يتعلق الأمر هنا بتحديد معالم واضحة لخاتمة مثالية لا يقدر على رسمها إلا أطرافها الأساسيون، وإنما هي محاولة للتفكير في المسار الذي يجدر اختياره.

بداية، لا يمكن إقامة سلام متين الدعائم بناء على الالتباس وعلى المظاهر الخادعة التي وسمت عملية أوسلو؛ إذ يستلزم السلام الاعتراف بالظلم الذي لحق بالفلسطينيين وبالتسلط الذي تمارسه إسرائيل، كما يستوجب التنديد بإحساس إسرائيل بالتفوّق الذي يسمح لحكومتها بتجاوز القانون والاتفاقات الدولية، علاوة على القيم الإنسانية التي تدَّعي أنها تجسدها. في أثناء تظاهرة نُظمت في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، في حي الشيخ جراح في القدس، احتجاجًا على طرد عائلات فلسطينية، اعترف الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان (David Grossman) قائلًا: «زرعنا نوعًا من النباتات الآكلة للحم التي باتت تلتهمنا ببطء». إن كان العيش في إسرائيل لا يطيب للفلسطينيين، فهو كذلك بالنسبة إلى جميع أولئك الذين يحرصون على مضمون كلمات مثل «الإنسانية» و«الأخلاق» و«الحقوق المدنية». فقد فرضت العنصرية نفسها في إسرائيل، حتى على صفحات الكتب المدرسية. بات الجو العام يقلق أبراهام بورغ (Avraham Burg)، الرئيس الأسبق للكنيست، لفرط ما بات يذكِّره بالأجواء التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين عشية وصول النازيين إلى الحكم، إذ يكتب:

ما الفرق بين شعاراتنا، مثل «اطردوا العرب» و«الترحيل الفوري»، وبين شعارات الحشود الهائجة التي كانت تصرخ عاليًا

«Juden raus» [أي اطردوا اليهود باللغة الألمانية]؟ [...] لا تقولوا: «ما هي إلا شعارات»، فهي تعكس الحقيقة[٩].

في موازاة ذلك، تصاعد القمع ضد المنظمات الإسرائيلية المدافعة عن حقوق الإنسان، ولا سيما منذ التدخل العسكري في غزة، ليؤكد المقولة المنسوبة إلى كارل ماركس والتي يشير فيها إلى أن «الشعب الذي يقهر شعبًا آخر لا يسعه أن يكون حرًا». وقد نتخيّل، في هذا الصدد، ما كانت ستؤول إليه فرنسا لو استمرت حرب الجزائر خمسين عامًا.

قد يحفّز الرفض للقهر وللتسلط كفاحًا مشتركًا وملموسًا ويوميًا كما تبيّنه تعبئة الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل هدم «جدار الفصل العنصري». ويفترض في هذا الجدار المبني على أرض فلسطينية بمحاذاة الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ ـ يبلغ طوله ٧٠٠ كيلومتر ـ أن يفصل بين الشعبين. لكنه، في واقع الأمر، يؤكد ضم إسرائيل مزيد من الأراضي، وعلى حبسها عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

ثمة تعبئة مشتركة أيضًا للتصدي للاستعمار الاستيطاني، وما يقترفه في القدس الشرقية، من بين أماكن أخرى، من طرد للعائلات العربية من منازلها ومن أراضيها. وهناك التصدي لعسكرة إسرائيل، حيث تجنيد الشبان وثقل الجنرالات لا نظير لهما في سائر البلدان الديمقراطية. ويلوح بعض الأمل من رفض بعض الجنود والضباط أداء الخدمة في الأراضي المحتلة وفي أثناء الحروب العدوانية.

---

(٩) Avraham Burg, *Vaincre Hitler: Pour un judaïsme plus humaniste et universaliste*, traduit de l'hébreu par Orit Rosen et Rita Sabah ([Paris]: Fayard, 2008).

حتى هذه اللحظة، لا تجد حركات الاعتراض تلك إلا تعبيرًا سياسيًا محدودًا في داخل إسرائيل، فهي لا تزال تواجه عددًا من الصعاب بفعل ما تلقاه من قمع، ولضعف تأثيرها في الإسرائيليين الذين تتجه أغلبيتهم العظمى إلى تأييد السياسة الأمنية التي تنتهجها حكوماتهم المتعاقبة. وبناء عليه، لن تستطيع تلك الحركات أن تنمو من دون حركة دولية واسعة، مثل تلك التي بدأت في التجلي عبر حملة «مقاطعة إسرائيل ومنع الاستثمارات فيها وفرض العقوبات عليها» التي تقوم على مبدأ إفهام الشعب الإسرائيلي أن استمرار الاحتلال له ثمن، على غرار المقاطعة والعقوبات الدولية التي كانت فُرضت على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وعجَّلت بأفوله ومن ثم بسقوطه.

فماذا عن استخدام العنف؟ يولّد العنف الصادر عن الطرف المضطهِد دائمًا عنفًا مضادًا لدى الطرف المضطهَد، ويشرِّع لديه الحق في مقاومة الاحتلال، بما تتضمنه المقاومة من استخدام للسلاح. يكمن حلم الغزاة في العثور على «ضحايا احتلال» يقبلون بالتعاون معهم. وعلى الدوام، يوصف العنف الصادر عن الطرف الرازح تحت الاحتلال والرافض لمصيره، بأنه «إرهاب». لكن تنبغي إناطة حق استخدام العنف هذا بالفاعلية المرجوَّة، ليظل هذا الحق متوافقًا مع الغاية المنشودة.

حين قرّر حزب المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا اللجوء إلى العنف في بداية الستينيات من القرن المنصرم، كان يملك، وفقًا لقادته، ثلاثة خيارات: التخريب والإرهاب وحرب العصابات. وقد بدا الخيار الأخير غير واقعي، بينما كان الخيار الثاني مخالفًا لهدف الحزب الرامي إلى كسب قسم من البيض إلى قضيته. لذا اعتمد خيار التخريب في نهاية الأمر.

أتاح الكفاح المسلح الذي انخرطت فيه منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، للمنظمة لم شتات الجماهير الفلسطينية، وبخاصة في مخيمات اللاجئين، لكنه لم يثبت فاعليته العسكرية أبدًا. في حين تم التخلي سريعًا عن الإرهاب الذي مورس خارج حدود إسرائيل في مستهل السبعينيات، لأن آثاره السلبية في الرأي العام العالمي شوهّت سمعة القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك بقيت لغة الكفاح المسلح رائجة بعد تلك الإخفاقات، بل تعزّزت منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مع اللجوء إلى العمليات الانتحارية التي تقترف خطًا مزدوجًا: فمن ناحية، ثمة صعوبة في تقبّل الهجمات ضد مدنيين، حتى وإن لاحظنا أن العنف الإسرائيلي يستهدف بوجه خاص المدنيين أيضًا؛ ومن ناحية أخرى، تترك هذه العمليات أثرًا كارثيًا، ليس لأنها تنفّر عددًا من الأصوات الدولية التي كانت تبدي تعاطفًا مع القضية الفلسطينية فحسب، وإنما لأنها تعزّز تلاحم اليهود الإسرائيليين وحكومتهم أيضًا. وبناء عليه، ليس مستغربًا أن تندرج حركات المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين المستنفرة ضد تشييد الجدار، أو ضد مصادرة الأراضي الفلسطينية، في إطار استراتيجيات تنبذ العنف. وهي مهمة شاقة نظرًا إلى شراسة القمع الإسرائيلي وما تثيره من رغبة في الانتقام، فضلًا عن اليأس الذي ولّده الغياب التام لأي أفق سياسي دبلوماسي.

تفترض أي استراتيجية جديدة تعتمدها تلك الحركات أن تأخذ في حسبانها أيضًا، ومنذ اليوم، الصدمتين العنيفتين اللتين أصابتا الشعبين، أي الإبادة بالنسبة إلى اليهود، والنكبة بالنسبة إلى الفلسطينيين. وكان ياسر عرفات قد فهم ذلك جزئيًا، وهو

الذي حاول عبثًا زيارة أوشفيتز. من جانب آخر، في أثناء مفاوضات طابا، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، قَبِل يوسي بيلين (Yossi Beilin)، وزير العدل الإسرائيلي وقتذاك، الاعتراف بالمسؤولية الجزئية على الأقل لبلاده في طرد اللاجئين الفلسطينيين. ولسنا هنا في صدد إقامة معادلة عبثية بين مأساتين، ولا الإدعاء بأن إبادة اليهود «تبرّر» وجود إسرائيل، لكننا في صدد تسجيل حقيقة أن كلا الطرفين يعاني وجعًا عميقًا يسبّب له مخاوف وجودية. ولا بد من معالجة هذا الوجع، لأنه، وفقًا لما كتبه أبراهام بورغ، لا يجوز إقامة هوية دائمة تستند إلى «واحدة من أكبر الصدمات التي عرفتها البشرية»(١٠).

إضافة إلى ما سبق، يعود للمواطنين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يناضلون معًا ضد الاحتلال، لا أن يستحدثوا رواية تاريخية مشتركة، وإنما أن يصوغوا روايتين متوازيتيْن على الأقل، وإلا فليكتبوا روايتين متوافقتين. في هذا المجال أيضًا، تقدّم جنوب أفريقيا عدة دروس مفيدة، إذ يحكي مانديلا في مذكراته، أنه حين التقى الرئيس بيتر بوتا (Pieter Botha)، أول مرة عام ١٩٨٩، تناول معه تمرّد شعب البوير ضد الإنكليز في نهاية القرن التاسع عشر، أي تمرد المستعمِرين على الحاضرة الأم. ويسرد مانديلا كاتبًا:

قلت إني أرى أن نضالنا موازٍ لذلك التمرد الشهير، وتحدثنا عن ذلك الحدث التاريخي لبعض الوقت. وبطبيعة الحال، يبدو تاريخ جنوب أفريقيا مختلفًا تمامًا في أعين السود عما هو عليه في أعين البيض. فهم ينظرون إلى تمرّدهم كشجار نشب بين

---

(١٠) المصدر نفسه.

شقيقين، بينما يرون في نضالي ثورة. فقلت إن في الإمكان أيضًا أن نعده صراعًا بين شقيقين ولدا بلونين مختلفين[١١].

أراد مانديلا «معالجة» جراح التاريخ. وهنا تقدم معركة «نهر الدم» مثالًا آخر مدهشًا. ففي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٨، وبعدما كان قد فر شعب البوير من التسلّط البريطاني، منطلقًا في رحلة طويلة من النفي الداخلي أطلق عليها اسم «الرحلة الكبرى» [Grote Trek بالهولندية] ـ وهي الملحمة التي كوّنت المجتمع الأفريكاني الأبيض في جنوب أفريقيا ـ اصطدم شعب البوير بملك قبائل الزولو على ضفاف نهر نكوم[*] (Ncome). وكان الملك قد أمر قبل أيام بإعدام بييت رتييف (Piet Retief)، أحد قادة البوير، وسبعين آخرين من رفاقه ممن أتوا للتفاوض. وفي أثناء المعارك، قُتل عدّة آلاف من أفراد الزولو، لذا عرف مجرى النهر، المصطبغ بالدم، بـ «نهر الدم». يمثّل هذا اليوم، الذي يتم إحياء ذكراه سنويًا، عنصرًا مركزيًا في الأسطورة الخاصة بشعب الأفريكان وفي تكوّن هويتهم. وبعد سقوط نظام الفصل العنصري، ظل يوم السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر يوم إجازة رسمية، وبات يعرف بـ «يوم المصالحة». وفي عام ١٩٩٨، قدم أحد الوزراء السود في الحكومة اعتذارًا عن قتل بييت رتييف ورفاقه، مذكرًا في الوقت نفسه بمعاناة شعب الزولو على مر التاريخ، مواصلًا حديثه قائلًا: «يجب أن يمثّل ذلك اليوم ميثاقًا اجتماعيًا جديدًا لنبني معًا بلدًا جديدًا». فهل لنا أن نتخيل الكيان الذي سيقام مستقبلًا على

---

(١١) Nelson Mandela, *Un Long chemin vers la liberté: Autobiographie*, trad. de l'anglais par Jean Guiloineau, le livre de poche; 14063 (Paris: Librairie générale française, 1996).

(*) تقع هذه المنطقة اليوم في شمال شرقي جمهورية جنوب أفريقيا (المحرر).

أرض فلسطين، وهو يشهد إحياء ذكرى بعض وقائع من التاريخ اليهودي الإسرائيلي والتاريخ الفلسطيني، جنبًا إلى جنب؟

من جهة أخرى، قام هذا النزاع الذي لا نهاية له، بحفر هوة بين الفريقين بسبب عدد لا يُحصى من الجرائم. صحيح أنْ ليس في الإمكان المساواة بين عنف النفي القسري والاحتلال والقمع، وبين عنف المقاومة، إلا أن كلا الطرفين تسبب من دون شك بصدمة نفسية دائمة لدى الآخر. فألم الأم الثكلى التي فقدت ولدها هو ألم واحد هنا وهناك، أكان ذلك بعد قصف إسرائيلي أو جراء عملية انتحارية فلسطينية. وكان إدوارد سعيد قد نادى بتأسيس لجنة للحقيقة والمصالحة، على غرار النموذج الجنوب أفريقي، للإعلان عما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان، تلك التي اقترفها فلسطينيون وإسرائيليون. مثال ذلك، لجنة الأمم المتحدة التي تم تأليفها عقب الهجوم الإسرائيلي على غزة، في شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، والتي ترأسها القاضي ريتشارد غولدستون[١٢] (Richard Goldstone). وبموازاة المطالب المبرّرة تمامًا بتقديم المسؤولين عن المذابح في غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية، هل لنا أن نتصوّر أن يشرع مواطنون إسرائيليون وفلسطينيون بدءًا من اليوم، في إقامة منتديات لتقصي الحقائق والإدلاء بالشهادات للتغلب على الصدمات الناجمة عن النزاع؟

من الجائز الإشارة إلى الطابع الخيالي الطوباوي لمثل هذا الطرح، أكان على المستوى السياسي أو على صعيد موازين القوى الدولية والإقليمية. فذلك صحيح من دون شك. لكن من

---

(١٢) رجل قانون جنوب أفريقي، عمل مدّعيًا في المحكمة الدولية من أجل يوغسلافيا السابقة ورواندا، وهو لا يخفي قناعاته الصهيونية.

الممكن تصوّر المراحل التي قد تساهم في خفض حدة التوترات وفي تيسير المسار الذي أشرنا إليه. فهل سيلتزم الرئيس أوباما فعلًا قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة، عاصمتها القدس الشرقية؟ وهل تتيح دولة كهذه، على الرغم من جميع القيود التي تحدّ من دورها، طي الصفحة في العلاقات التي تربط اليهود بالفلسطينيين في فلسطين؟ هذا ما قد نرجوه، لكن المستقبل سيبقى مرتهنًا بعالم قائم على قيم عالمية، تتجاوز الانقسامات العرقية أو القومية.

لنورد ما جاء به الكاتب الجنوب أفريقي الكبير أندريه برنك (André Brink)، عن تلك الحكاية الطريفة التي وقعت في بلاده بعدما تخلّصت من نظام الفصل العنصري:

دخل ابن أحد أصدقائي من إقليم الكاب الحضانة وهو في الخامسة، وما أثار سعادة كبيرة في نفس صديقي، وهو بالمناسبة رجل أبيض، أن ابنه سرعان ما ربطته صداقة بطفل صغير أسود. لم تكن تلك الصداقة عادية؛ وصار الصغيران لا يفترقان. وبعد بضعة أشهر، في عصر أحد الأيام، كان الطفل الأبيض حاضرًا حين جاء والد صديقه الأسود ليصطحب ابنه إلى البيت في نهاية اليوم الدراسي. فنظر الطفل إلى الرجل مشدوهًا. وفي صباح اليوم التالي، سارع بالذهاب إلى المدرسة مبكرًا لينتظر صديقه بفارغ الصبر. فما إن لمحه عند البوابة حتى ركض إليه، وهو يلهث من فرط حماسته. وبادره قائلًا: «أنت لم تخبرني أن أباك رجل أسود»(١٣).

(١٣) André Brink, *Mes Bifurcations: Mémoires*, traduit de l'anglais par Bernard Turle, lettres africaines (Arles: Actes Sud, 2009).

ملحقـــان

الملحق الرقم (١)
حين نكتشف أن الدين يخفي أحيانًا أطماعًا مادية

يبدو التاريخ مستحيلاً إن لم نقر علانية بأن الأمانة تقاس بعدة طرائق. [. . .] وليس من مؤسسة كبرى لا تقوم على أسطورة. والمذنب الوحيد، في مثل تلك الحالة، هو الإنسانية التي تشاء أن يتم خداعها».

Ernest Renan, *Vie de Jesus* ([Paris: Michel-Lévy frères], 1863).

«ها قد عدنا يا صلاح الدين!» هل وردت تلك العبارة فعلًا على لسان جنرال فرنسي، بعد غزو دمشق عام ١٩٢٠، أمام قبر الخصم اللدود لريتشارد قلب الأسد، صلاح الدين الأيوبي، محرّر القدس بالنسبة إلى المسلمين؟ ليست العبارة مؤكدة، لكنها، على الرغم من ذلك، تُذكر بانتظام، وهي تضيء خلفية المواجهات التي وقعت بسبب فلسطين، وبصورة أعم، بسبب الشرق الأدنى. ففي الذاكرة الجمْعية، التي لا تفتأ تتجدد، تجسّد الحروب الصليبية في الواقع نموذج المواجهات بين الشرق والغرب. غير أن مصالح أكثر ابتذالًا مثّلت الأساس الذي انطلقت منه تلك المواجهات التي وصفت بأنها روحانية ودينية، وهي مصالح لا تزال تغذي المواجهات الحالية.

كانت بلاد المشرق على مر التاريخ، وبموقعها الكائن عند تقاطع ثلاث قارات، معبرًا إجباريًا لقسم كبير من التجارة العالمية. ومنذ القرن التاسع عشر، صارت مسألة السيطرة عليها أمرًا أساسيًا بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت تريد حماية طريق الهند، جوهرة التاج الإمبراطوري، ولا سيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٧. فضلًا عن ذلك، تبيّن في القرن التالي، أن منطقة المشرق تحوي أغنى مخزون نفطي على كوكب الأرض. أما الأسباب التي عززت أهمية النفط فشملت اكتشاف «الذهب الأسود» في إيران عام ١٩٠٨، وقرار البحرية البريطانية استخدام المازوت بدلًا من الفحم، وظهور السيارات والمدرّعات في الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي يفسّر رغبة البريطانيين والفرنسيين في ضمان سيطرتهم على المنطقة.

نشب النزاع في شأن فلسطين حتى قبل انهيار الإمبراطوريتين العثمانية والروسية القيصرية، وتواصل في أثناء التوجّه نحو الحرب العالمية الثانية، وتكثّف إبان الحرب الباردة، وقاوم ما عُرف بـ «النظام العالمي الجديد» الذي نشأ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وهو يستمر اليوم من دون أن يستطيع أي كان أن يتبين له نهاية مرتقبة على المدى القصير.

منذ عام ١٩٦٧، وضعت بعضُ الحروب التي كاد بعضها يتحول إلى نزاع مفتوح بين الكتلتين السوفياتية والأميركية، منطقةَ الشرق الأوسط في مقدّم المشهد الخاص بالأحداث الجارية. وقد أفضت حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧ إلى احتلال الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية والجولان وسيناء. وفي أثناء حرب الاستنزاف التي تبعتها (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠)، استمرت المواجهة بين إسرائيل ومصر، وتعرّضت عدة مدن مصرية للقصف. وفي حرب تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٧٣، المعروفة بحرب رمضان أو حرب يوم الغفران، حاولت القاهرة ودمشق استعادة أراضيهما المحتلة في ١٩٦٧، وهو ما أدى إلى «نصف انتصار» عربي، إذ أطلقت الولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى والوحيدة في تاريخها، إنذارًا نوويًا من المستوى الثالث، لأنها كانت تخشى تدخل سوفياتي. وفي عام ١٩٧٥، اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، التي شارك فيها الفلسطينيون والتي أدّت إلى الاحتلال الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان. وفي ١٩٨٢، قاد أريئيل شارون مدرّعاته حتى وصل إلى بيروت، ومثّلت مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في أيلول/سبتمبر من ذلك العام صدمة للرأي العام الخارجي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي استمرت حتى إبرام اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣، وولدت في إثرها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

أفضى فشل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما رافقها من عمليات انتحارية. وفي السنة نفسها، وبضغط من حزب الله، انسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان انسحابًا غير مشروط، محاولًا في تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٦، تدمير ذلك التنظيم الشيعي، محدثًا تدميرًا هائلًا، ومتسبّبًا بخسائر بشرية فادحة في بلد الأرز. ثم كانت الحادثة التاريخية الأخيرة، وهي الهجوم على غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) الذي يضاف إلى الحروب المتلاحقة في المنطقة منذ ثلاثين عامًا. لم يسبق أن استقطب نزاع آخر أو منطقة أخرى طويلًا، وبمثل تلك الحدة وبمثل تلك العزيمة، اهتمامَ المسؤولين السياسيين ووسائل الإعلام في العالم أجمع.

غداة الحرب العالمية الثانية، تنازعت القوتان العظميان

المنخرطتان في الحرب الباردة، منطقة تزداد أهميتها الاستراتيجية بفعل تأمينها جزءًا كبيرًا من الإمداد النفطي، ذلك المورد الأساسي لنمو أوروبا والولايات المتحدة في أثناء الأعوام الثلاثين المجيدة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٣). هكذا صار ضمان تأمين إمدادات الذهب الأسود، وبأسعار منخفضة، أولوية بالنسبة إلى واشنطن. وتعزّزت خطورة رهان النفط غداة تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في عام ١٩٦٠، ثم بوجه خاص بعد أزمة ١٩٧٣.

وثمة بُعد آخر للمواجهات، ألا وهو الطابع «المقدس» لفلسطين التي شهدت ميلاد الديانة اليهودية ودعوة المسيح، كما أنها تحتضن الأماكن الإسلامية المقدسة. فطوال قرون، تردّدت أصداء أسماء أورشليم أو القدس، وبيت لحم، والناصرة، في ذاكرة المؤمنين المعتنقين الديانات التوحيدية الثلاث. صحيح أن الحروب الصليبية استخدمت لتغطية مطامح أخرى، إلا أنها جنّدت طوال مئات السنين الرجال والنساء على ضفتي البحر المتوسط. وكان اليهود المتدينّون يقصدون فلسطين كي يدفنوا في أرضها.

غير أن قسمًا كبيرًا من الديانات السماوية الثلاث مرتبط بالأساطير. ولا يتعلق الأمر هنا بالتمييز بين الحقيقة والمعجزة، وإنما بالتذكير باختصار بكيفية إدراك المؤمنين لدينهم، لأن هذا الإيمان هو الذي يتحكم في فكرهم وفي تصرفاتهم قبل أي شيء آخر.

استولى الملك داود على أورشليم في عام ١٠٠٠ ق.م.، لتصبح تلك المدينة عاصمةً لمملكته اليهودية وتسمى «مدينة داود». وجلب إليها الملك تابوت العهد، رمز العهد بين اليهود

وبين ربهم. فلما جاء خلفه سليمان، شيّد فيها الهيكل الذي دمره الأشوريون بعد ثلاثة قرون، بقيادة ملكهم نبوخذ نصّر الثاني. واحتل الأشوريون أورشليم عام ٥٩٧ ق.م. وهجّروا منها سكانها. وبعد خمسة وسبعين عامًا، سمح لهم الإمبراطور كورش ملك فارس، بالعودة إلى فلسطين وأعيد بناء الهيكل.

هكذا وضع البنّاؤون أسس هيكل الرب، بينما كان يتم إجلاس الكهنة بأزيائهم المميزة وأبواقهم، فضلًا عن اللاويين من أبناء أساف بصنوجهم النحاسية، ليحمدوا الرب وفق تعاليم داود ملك بني إسرائيل[١].

كان المبنى آنذاك رديئًا جدًا، إلى أن جاء الملك هيرودس الذي ولاه قادة الفيالق الرومانية حاكمًا على اليهودية، بعدما استولوا على أورشليم في عام ٦٣ ق. م.، ليصبح البناء عملًا معماريًا عظيمًا. غير أنه دُمّر مجددًا في آب/أغسطس عام ٧٠ ميلادي على أيدي جنود الإمبراطور الروماني تيتوس. وكان ذلك في إطار القضاء على تمرّد يهودي عنيف، لتكتمل بذلك، على الرغم منهم، نبوءة يسوع حين أشار إلى الهيكل لتلاميذه وقال:

أَمَا تَنْظُرُونَ جَمِيعَ هذِهِ؟ أَلْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يُتْرَكُ ههُنَا حَجَرٌ عَلَى حَجَرٍ لَا يُنْقَضُ...[٢].

تحتضن فلسطين أغلبية المواقع التي ترمز إلى دعوة يسوع: كنيسة القيامة المبنية فوق قبره، ومغارة المهد حيث ولد في بيت لحم، ونهر الأردن الذي عمّده فيه القديس يوحنا المعمدان. وتحولّت المنطقة إلى قبلة للحجاج بدءًا من القرن الرابع ميلادي،

---

(١) الكتاب المقدس، «سفر عزرا،» الأصحاح ٣، الآية ١٠.

(٢) الكتاب المقدس، «إنجيل متى،» الفصل ٢٤، الآية ٢.

عندما أقر الإمبراطور الروماني قسطنطين الديانة المسيحية ديانة رسمية (٣١٣ م، مرسوم ميلانو) وشيّد كاتدرائية القيامة. وفي عام ٤٥١ م، أنشئت بطريركية أورشليم. وكانت مخاطر السفر إلى الأراضي المقدسة لا توقف الحجاج الورعين الذين كانوا يرون فيه وسيلة للانصياع لكلمات يسوع:

وَكُلُّ مَنْ تَرَكَ بُيُوتًا أَوْ إِخْوَةً أَوْ أَخَوَاتٍ أَوْ أَبًا أَوْ أُمًّا أَوِ امْرَأَةً أَوْ أَوْلَادًا أَوْ حُقُولًا مِنْ أَجْلِ اسْمِي، يَأْخُذُ مِئَةَ ضِعْفٍ وَيَرِثُ الْحَيَاةَ الأَبَدِيَّةَ[٣].

احتل العرب أخيرًا المدينة التي كانت مثار نزاعات بين الإمبراطورية الرومانية والفرس، وكانوا يبشرون بديانة جديدة حينذاك. كانت القدس، مهد النبوة، هي القبلة الأولى التي توجه إليها محمد في صلاته[*] في الأعوام الأولى من دعوته. ثم نزلت آيات من القرآن ليتغير الوضع:

﴿... وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إلا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ [...] فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الحَرامِ وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجوهَكُمْ شَطْرَهُ...﴾[٤].

---

(٣) المصدر نفسه، «إنجيل متى،» الفصل ١٩، الآية ٢٩.

(*) وفقًا للعقيدة الإسلامية، يعتقد المسلمون أنه كما تتابعت عمليات البناء والتعمير على المسجد الحرام، تتابعت على الأقصى، فقد عمره إبراهيم نحو عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد، ثم تولى المهمة أبناؤه إسحاق ويعقوب من بعده، كما جدد سليمان بناءه، قرابة السنة ١٠٠٠ قبل الميلاد. وهو ثاني مسجد وضع في الأرض. وعن أبي ذر الغفاري، قال: قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام»، قال: قلت ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى»، قلت: كم كان بينهما؟ قال: «أربعون، ثم أينما أدركتك الصلاة فصله، فان الفضل فيه.» ـ رواه البخاري (المترجمة).

(٤) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآيتان ١٤٣ ـ ١٤٤.

لكن الحادثة الأشهر التي تتعلق بالقدس مذكورة بإشارة ضمنية في القرآن:

﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾[٥].

تجمع المصادر الإسلامية على تفسير هذه الآية، فهي تبيّن رحلة محمد بين السبات واليقظة، من مكّة إلى القدس، ثم معراجه من القدس إلى السماء، على ظهر دابة عجيبة، يقال لها البُراق، وذلك وفق ما جاء في تعليق الشيخ حمزة أبو بكر.

رحل محمد عام ٦٣٢ م، وبعد أقل من ستة أعوام احتلت الجيوش العربية المدينة. وبعد فترة زاهرة تجلت في بناء المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة التي من المرجح أن يكون محمد قد عرج من فوقها إلى السماء، إلا أن القدس فقدت جزءًا من مكانتها، على الرغم من بقائها ثالث المدن الإسلامية المقدسة، بعدما تم اختيار بغداد لتكون عاصمة الدولة العباسية في منتصف القرن الثامن الميلادي. بيد أن الحجاج، أكانوا يهودًا أم مسيحيين، ظلوا يتوافدون على القدس، ولا سيما أن المسلمين سمحوا لليهود الذين طردهم الصليبيون بالعودة للاستقرار في المدينة.

احترم المسلمون الأماكن الدينية الخاصة بالديانتين المسيحية واليهودية. وكان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٨٥ ـ ١٠٢١)، الاستثناء الوحيد، فهو رجل أثار كثيرًا من الجدل حتى بين المسلمين، لكونه ملهم المعتقدات الدرزية. وقد اضطهد المسيحيين، بفعل ما كان بينه وبين الإمبراطورية البيزنطية من مواجهة، حتى إنه هدم كنيسة القيامة عام ١٠٠٩ م.

---

(٥) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ١.

وعلى الرغم من قيام السلاطين المسلمين بإعادة بنائها بعد بضعة عقود، فقد لاقت هذه الأحداث ردة فعل عنيفة في العالم المسيحي، وغالبًا ما كان اليهود أول الضحايا.

كان اندلاع الاضطهاد ضد المسيحيين، إضافة إلى المنافسة المتنامية مع القوى المسلمة للسيطرة على البحر المتوسط، الأثر في قيام البابا أوربان الثاني (Urbain II) بإطلاق الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٥، معلنًا:

إنني أنذركم وأستحلفكم، لا باسمي، وإنما باسم الرب، أنتم يا أيها المبشرون المسيح، أن تقوموا، عبر النداءات المتكررة، بدعوة الإفرنج كافة من جميع الطبقات، المشاة منهم والفرسان، الفقراء منهم والأغنياء، إلى المسارعة إلى غوث عبّاد المسيح، ما دام الوقت لا يزال ملائمًا، وأدعوكم إلى المبادرة إلى تخليص المناطق الخاضعة لإيماننا من تلك الفئة الضالة الكافرة من المخربين. وقولي هذا لمن كان منكم حاضرًا ههنا، وأستدعي من غابوا عنا أيضًا؛ لكن المسيح هو من يأمر بذلك. أما من سيرحلون في هذه الحرب المقدّسة، فلو فقدوا حياتهم على الطريق أو عند اجتياز البحار أو في حربهم مع الوثنيين، فستزول خطاياهم في اللحظة نفسها، وهي نعمة عظيمة أمنحها لهم بمقتضى السلطة المخولة إليَّ من الرب نفسه. فيا للخزي لو أن تلك الفئة الكافرة والمستحقة عدلًا الاحتقار، والمنحطة والمفتقدة الكرامة الإنسانية، وهي حقيرة إذ تعبد الشيطان، يا للخزي لو أنها انتصرت على شعب الله المختار، هذا الشعب الذي تلقى نور الإيمان الحق، والذي يسبغ عليه اسم المسيح جلالًا عظيمًا!

كان أول من انساق وراء تلك الحمية الحربية هم الفقراء والفلاحون. كانوا نحو ١٥ ألفًا من الرجال والنساء، والأطفال

والشيوخ، والشبان والمعوّقين، ممن تبعوا راهبًا من بلدة أميان (Amiens) الفرنسية يدعى بيار ليرميت (Pierre L'Ermite)، وقد لاقوا مصرعهم، لكنهم استبدلوا بعدها بجيش أكثر تنظيمًا تمكن من غزو القدس عام ١٠٩٩. وهنا بدأت فترة زمنية استمرت قرنين سميت زمن الحروب الصليبية والتي تركت أثرًا لا يُمحى في النفوس، في الشرق وفي الغرب.

في المنطقة، ترك مسلك الصليبيين ذكرى أليمة ورهيبة، وقد برع الأديب أمين معلوف في سرد تفصيلاتها في كتابه **الحروب الصليبية كما رآها العرب**(٦). هكذا حكى مشهد سقوط القدس عام ١٠٩٩:

عندما توقفت المذبحة بعد يومين، لم يكن قد بقي مسلم واحد داخل الأسوار. فقد انتهز بعضهم فرصة الهرج فانسلوا إلى الخارج [. . .]. أما الآخرون فكانوا مطروحين بالآلاف في مناقع الدم عند أعتاب مساكنهم أو بجوار المساجد، وكان بينهم عدد كبير من الأئمة والعلماء والزهاد المتصوفين الذين كانوا قد غادروا بلادهم وجاؤوا يقضون بقية أيامهم في عزلة في هذه الأماكن المقدسة. [. . .] وكان مضير يهود القدس بمثل فظاعة مصير المسلمين. فبعد اجتياح الصليبيين للمدينة، اجتمعت الطائفة بأسرها للصلاة في الكنيس الرئيسي، محتذية بذلك حذو جدودها في أوقات المحن. . . عندها سدّ الفرنج جميع المنافذ وكدّسوا أكوام الحطب حول المكان وأضرموا فيه النار. ولقد أُجهز على

---

(٦) Amin Maalouf, *Les Croisades vues par les Arabes*, j'ai lu. L'Histoire (Paris: J'ai lu, 1999).

[انظر: أمين معلوف، **الحروب الصليبية كما رآها العرب**، نقلها الى العربية عفيف دمشقية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨). (المحرر)].

الذين حاولوا الخروج إلى الأزقة المجاورة واحترق الباقون أحياء.

أما مسيحيو المشرق فلم يتم استثناؤهم: فأول التدابير الذي اتخذه الغزاة المنتصرون كان طرد رجال الدين المسيحيين الأرثوذكس من كنيسة القيامة. وبعد بضعة عقود، كتب المؤرخ أسامة بن منقذ:

«إذا خبر الإنسان أمور الإفرنج [. . .] رأى بهائم فيهم فضيلة الشجاعة والقتال لا غير، كما في البهائم فضيلة القوة والحمل»(*).

حين عادت هذه الأرض لتبقى تحت سيطرة السلطات المسلمة، بدءًا من القرن الثاني عشر، عاشت فيها جماعات مسيحية ويهودية كبيرة، وبقيت فلسطين مقصدًا للحج. وكانت الرحلات وقتذاك لا تخضع لأي تأشيرات أو تحقيق هوية، وإنما للصدف الأمنية، إذ كانت التنقلات الطويلة بحرًا أو برًا عادة محفوفة بالمخاطر. واستمرت المواجهات بصورة متقطعة بين الإمبراطورية العثمانية، المهيمنة على الشرق الأدنى وجزء كبير من البحر المتوسط بدءًا من القرن الخامس عشر من جهة، وبين الممالك المسيحية من جهة أخرى. وقد آلت مدينة القدس إلى الحكم العثماني في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٥١٦، وبقيت كذلك بصورة رسمية إلى حد ما، حتى عام ١٩١٨. أذهل «الخطر التركي» الألباب الأوروبية طوال قرنين من الزمان، بدءًا من حصار فيينا الأول عام ١٥٢٩، الذي كرّس ذروة سطوة الباب العالي، وصولًا إلى الحصار الثاني عام ١٦٨٣ الذي أكد أفول الخطر التركي.

(*) النص العربي في: أسامة بن منقذ، **كتاب الاعتبار**، حرره فيليب حتي (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٣٠)، ص ١٣٢. والحمل في العبارة بمعنى العدوان (المترجمة).

كانت تلك المواجهة الهائلة التي تُعرّف عادة بأنها صراع بين الإسلام والمسيحية، خاضعة للقوانين العادية الخاصة بالجغرافيا وبالمنافسات بين القوى، كما بيّنه التحالف بين الملك فرانسوا الأول والسلطان سليمان العظيم(*) للتصدي لإمبراطورية شارل الخامس(**) (Charles Quint). فعلى مدار فترات طويلة، كان البحر المتوسط بحرًا لعمليات التبادل الإنسانية والثقافية، أكثر مما كان بحرًا للتنازع والتمزق. فروح الحروب الصليبية لم تكن تهب طوال الوقت على البحر «المتوسط».

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت تلال القدس وأشجار زيتون فلسطين تجتذب الرسامين والروائيين، الفرنسيين والبريطانيين. كل اسم وكل حجر كان يحكي قصة ميلاد الأديان والكتب المقدسة واجتياز موسى لسيناء وموعظة يسوع أعلى الجبل ليخاطب حتى أولئك المسافرين الذين افتقرت صدورهم لعميق الإيمان. وفي الوقت نفسه، نما تيار الألفية البروتستانتية [السعيدة](***) (Millennialism)، التي ترتكز على نهاية العالم. وإذ تستند هذه العقيدة إلى تفسير بعض النصوص الخفية في العهد الجديد، تدعي أن اليهود سيجتمعون في فلسطين ليتحولوا فيها عن ديانتهم، وهي المرحلة اللازمة قبل حلول مملكة المسيح.

(*) هو السلطان سليمان الأول بن سليم، المعروف بسليمان القانوني، والملقب عند الغرب بسليمان العظيم (١٤٩٤ - ١٥٦٦) (المترجمة).

(**) ملك إسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٥٠٠ -١٥٥٨) (المترجمة).

(***) الألفية هي معتقد ديني نشأ في أوساط بعض التيارات المسيحية، وهو يقوم على اعتقادهم بأنه سيكون هناك عصر ذهبي يسود فيه المسيح لمدة ألف سنة، وذلك قبل نهاية العالم (المحرر).

أما بالنسبة إلى الطرف المسلم أو العربي، فغالبًا ما تم تفسير التدخلات الأجنبية بأنها اعتداءات مسيحية مماثلة للحروب الصليبية. وهو ما حدث إبان حملة بونابرت على مصر عام ١٧٩٨، على الرغم من التصريحات الملطفة التي استعان بها الإمبراطور الفرنسي، حتى كاد يُلمح إلى أنه اعتنق الإسلام. وقد دوَّن نابليون في مذكراته ما يلي:

خان يونس هي أولى قرى سورية. كنا مقبلين على عبور الأرض المقدسة، فأخذ الجنود يتبارون في التخمين. كانوا جميعًا كمن يحتفلون لأنهم ذاهبون إلى أورشليم، إذ كانت أرض صهيون المشهورة تداعب خيالهم وتوقظ في داخلهم المشاعر كافة. وكان المسيحيون قد أرشدوهم إلى البئر التي استراحت عندها العذراء مع طفلها في الصحراء، وهي آتية من سوريا.

كان هؤلاء الرجال الذين يتحدث عنهم نابليون هم جنود العام الثاني[*] الذين هبّوا للدفاع عن الثورة الفرنسية.

لكن دوافع أخرى أكثر ابتذالًا هي التي أثارت اهتمام القوى الأوروبية بفلسطين، إذ رغبت في إحكام هيمنتها العالمية نحو فلسطين، كما أوضح هنري لورنس (Henry Laurens) قائلًا:

من المؤكد أن الفضاء الجغرافي الممتد بين البحر المتوسط ونهر الأردن لم يصبح عرضة للإهمال بعد انتهاء الحروب الصليبية، بوصفه مقصدًا للحج، لكن مجتمع القرن التاسع عشر الصناعي هو الذي يعيد إلى ذلك الفضاء مكانته كأرض مقدسة، في السراء وربما أيضًا في الضراء. فمنذ منتصف القرن، ظهر التفاعل بين السياسة والمخيال الجمعي في «اختراع الأرض

(*) إشارة إلى العام الثاني للثورة الفرنسية (المحرر).

المقدسة»، الذي يشبه كثيرًا «اختراع» القوميات الجماعات المتخيّلة أو بالأحرى الجماعات الوهمية للشعوب وللأراضي(٧). وسيقوم هذا «الاختراع» بتبرير تدخّلات القوى الأوروبية التي تنامى نفوذها، في شؤون فلسطين، تحت ذريعة حماية الأقليات المسيحية واليهودية.

في الوقت الذي ذوت جاذبية الأديان جزئيًا، بزغت أيديولوجيا جديدة في المنطقة متأثرة بالأفكار الأوروبية، وهي الأيديولوجية القومية. ففي نهاية القرن التاسع عشر أُسست المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تطالب بدولة يهودية في فلسطين. وقبل ذلك، كان مشروع النهضة العربية يطمح إلى تأكيد استقلال العرب في مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وفي مواجهة القوى الأوروبية أيضًا.

ما كان «استرداد» قوات التحالف للقدس عام ١٩١٨ ليمر من دون أن يثير موجة من الوجوم في العالم الإسلامي، إذ كان ذلك يكرّس انهيار آخر إمبراطورية إسلامية كبرى هي الإمبراطورية العثمانية. فسقطت الخلافة، رمز وحدة الأمة (وإن كانت وحدة مصطنعة جزئيًا)، ووحدة مجتمع المؤمنين. وأعلنت نهاية الحرب العالمية الأولى ذروة السيطرة الأوروبية التي لا تقتصر على الشرق الأدنى بل تشمل سائر أنحاء المعمورة. وعلى الرغم من كون الاستيلاء على القدس قد أملته طموحات جيوسياسية، إلا أن من الممكن أن ينظر إليه بوصفه ثأر الغرب المسيحي.

بعدما حصلت المملكة المتحدة عام ١٩٢٢ على انتداب من

---

(٧) Henry Laurens, *La Question de Palestine*, 4 vols. ([Paris]: Fayard, 1999-2011), vol. 1: *1799-1922, l'invention de la Terre sainte*.

عصبة الأمم في فلسطين، وجدت نفسها مؤتمنة أيضًا على الوفاء بما سمي «وعد بلفور» (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧) ـ وهو التعهد الذي قطعته لندن للمساعدة على إنشاء «وطن قومي لليهود». امتدت المواجهة لتتخذ أبعادها الحالية، لكن فلسطين ظلت تجتذب كثيرًا من الحجاج، إذ استمرّ اليهود والمسلمون والمسيحيون في التدفق عليها لإتمام واجباتهم الدينية. ولم يكن للطابع «المقدس» لتلك الأرض أن يتبدّد كليًا أبدًا، حتى عندما تحول النزاع تحولًا جذريًا مع ظهور فكرة «الوطن القومي» لليهود. وأسبغ عليه تنامي الاستعمار الاستيطاني طابعًا قوميًا، تم تفسيره بأنه كفاح الشعب اليهودي في سبيل العودة إلى وطنه، أو بأنه كفاح الفلسطينيين ضد الاستعمار للتصدي للبريطانيين وللهجرة الصهيونية. وعلينا ألا ننسى أن الأماكن المقدسة استُخدمت كذريعة في عدد من المواجهات، عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٩، وكذلك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، مع زيارة أريئيل شارون ساحة المسجد الأقصى، وهي الزيارة الاستفزازية التي تسببت في اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي ربيع ٢٠١٠، أكد كل من بنيامين نتنياهو وإيلي فيزيل (Elie Wiesel)، الحائز جائزة نوبل للسلام، أن أورشليم هي عاصمة «الدولة اليهودية» التي لا تقبل التقسيم، بذريعة أن القرآن لا يأتي على ذكرها البتة! وسيتم استخدام الدين دائمًا وأبدًا، بحدّة متفاوتة تبعًا للمناسبة، بهدف تغذية خيال هذا الطرف أو ذاك، أو لإذكاء تعصّبهم.

الملحق الرقم (٢)
عندما نشهد أن برنار ـ هنري ليفي ليس فيكتور هوغو

«إن الكاتب ليس «محايدًا» كما اعتدنا أن نقول حين نريد الثناء على مؤرخ. فالحياد فضيلة غريبة لم يتحلَ بها تاسيتس(*). فبئس من بقي محايدًا أمام جراح الحرية الدامية! فأمام واقعة كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥١، يشعر الكاتب بالطبيعة البشرية كلها إذ تنتفض في داخله، وهو لا يخفي ذلك قط، بل ينبغي أن نستشف ذلك في كتاباته، إذ يستوي عنده عشق الحقيقة وعشق الحق. فالإنسان الساخط لا يكذب».

تأملات لفيكتور هوغو في شأن الانقلاب الذي قام به نابليون الثالث للاستيلاء على الحكم، من كتاب نابليون الصغير (*Napoléon le petit*) (١٨٨٢).

في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩، بينما كانت الدبابات الإسرائيلية تجتاح غزة، نشر برنار ـ هنري ليفي (Bernard-Henry Lévy) في مجلة لوبوان الفرنسية (*Le Point*)، مقالة عنوانها «تحرير الفلسطينيين من حماس». وهو نص نموذجي، لأنه يلخّص

(*) المؤرخ الروماني الأشهر بابليوس كورنيليوس تاسيتُس الذي ولد في عام ٥٥ م ومات في عام ١٢٠ م (المترجمة).

الحجج كافة التي يعتمدها جميع من يرفض أن يطبق على النزاع في الشرق الأدنى تلك المبادئ العالمية التي لا يكف عن التمسك بها في شتى الموضوعات الأخرى. وكما كان من المفترض أن تكون سحابة تشيرنوبيل قد توقفت عند حدود فرنسا، يبدو أن تطبيق القانون الدولي قد توقف عند حدود فلسطين أيضًا.

الفكرة ليست بجديدة. فقد سبق أن كتب هنريش فون تريتشك (Heinrich von Treitschke)، الخبير الألماني في علم السياسة، منذ عام ١٨٩٨ ما يلي:

يستحيل القانون الدولي مجرّد عبارات إذا ما أردنا أن نطبق مبادئه على الشعوب الهمجية. فلمعاقبة قبيلة زنجية، يجب إحراق قراها، ولن ننجز شيئًا إن لم نخلف وراءنا مثالًا كهذا. فلو قامت الإمبراطورية الألمانية بتطبيق القانون الدولي في مثل تلك الحالات، فلن يُدرَج ذلك في باب الإنسانية أو العدالة، وإنما سيكون محض ضعفٍ مشين.

نعم لعالمية حقوق الإنسان، لكنها لا تسري إلا على البيض. هكذا يندرج نص برنار - هنري ليفي في إطار عرف راسخ ليس فيه أي أمر استثنائي، وهو ما نجد منه صيغًا مختلفة يوميًا في الإذاعة وفي التلفزيون. لكن هذا النص يمثل تكثيفًا كاشفًا لذلك الفيض من أنصاف الحقائق ومن مناهضة الحقائق التي يتم إغراقنا فيها ليلًا نهارًا.

يقول ليفي:

لست خبيرًا عسكريًا، لذا سأحجم عن إبداء رأيي في أن القصف الإسرائيلي كان في إمكانه أن يكون أدق استهدافًا أو أقل حدة.

يا لها من حجة غريبة تلك التي ساقها الفيلسوف مرارًا من

قبل في مقالاته عن حرب لبنان ٢٠٠٦. فهل يتعيَّن على المرء أن يكون خبيرًا عسكريًا كي يقرر هل أن تدخلًا مسلحًا ينتهك القانون الدولي أم لا؟ فحتى الفيلسوف يسعه أن يفصل في مثل هذه الأمور. حين كان الأمر متعلقًا بالبوسنة أو بجورجيا، لم يحرم برنار ـ هنري ليفي نفسه، على الرغم من قصور معارفه العسكرية، التنديد بأولئك الذين ينتهكون هذا القانون. لكن في ما يتعلق بفلسطين، يختلف الأمر. ثم يردف ليفي كاتبًا:

لم أستطعْ، طوال عقود، أن أتحقق يومًا من التمييز بين القتلى الطيبين والقتلى الأشرار، أو كما كان يقول كامو «الضحايا المشبوهين» و«الجلادين الذين ينعمون بامتيازات». لذلك فأنا أيضًا قد تأثرتُ، بطبيعة الحال، بصور الأطفال الفلسطينيين القتلى.

هكذا لا يسع الكاتب أن يمنع نفسه، بطبيعة الحال، من رثاء مقتل المدنيين. لكنه لا يفعل ذلك إلا ليتخلّص نهائيًا من مصير الضحايا. ولّى العصر الذي يُقبل فيه قتل المدنيين الزنوج من باب الضرورة. ففي زمننا المستنير، يجدر إبداء شيءٍ من التعاطف.

وها هو يكمل:

والآن وقد قلت قولي هذا، وإذ آخذُ في الحسبان رياح الجنون التي تهب مجددًا على بعض وسائل الإعلام، على عهدها دومًا كلما تعلق الأمر بإسرائيل، أود أن أذكِّر ببعض الحقائق:

١ ـ ما من حكومة في العالم، ما من دولة أخرى غير إسرائيل تلك المرذولة والشريرة والممرّغة بالوحل كانت لتسمح بأن ترى آلاف القنابل تمطر مدنها طوال تلك السنوات كلها. فاللافت في المسألة، وفحوى مثار العجب، ليس «وحشية» إسرائيل، وإنما طول صبرها.

ولنذكِّر بالحقائق: في ١٨ حزيران/ يونيو٢٠٠٨، جرى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل برعاية مصر. وكما تبين الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية نفسها، لم تسقط في الفترة الممتدة ما بين ذلك التاريخ وبداية تشرين الثاني/ نوفمبر أي صواريخ تذكر على إسرائيل ـ نُسبت الاستثناءات القليلة إلى جماعات أخرى غير حماس التي كانت اتخذت من جانبها التدابير القصوى لمنع إطلاق الصواريخ. إذ أدّت عملية إسرائيلية في غزة في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر إلى تجدد المعارك، بعدما تسببت في مقتل ستة مجاهدين من حماس.

ويواصل ليفي:

٢ ـ وحقيقة أن صواريخ «القسام» التي تطلقها حماس، والآن، صواريخ «غراد»، لم تُسقط إلا عددًا ضئيلًا من القتلى، لا يثبت أن الصواريخ بدائية التصنيع، أو غير مؤذية، أو غيرها، وإنما تبرهن أن الإسرائيليين يحتمون جيدًا منها، فيعيشون مختبئين في داخل أقبية عماراتهم، وفي الملاجئ، فيعيشون حياة أشبه بالكابوس؛ يعيشون حياة مع وقف التنفيذ، يكتنفها صوت صفارات الإنذار ودوي الانفجارات ـ ذهبتُ إلى سديروت، وأنا أعلم ما أقول.

قصد برنار ـ هنري ليفي إذًا سديروت. وهو ذهب أيضًا إلى أماكن كثيرة أخرى في العالم، وبعضها زارها حقيقةً، وبعضها الآخر زارها في الخيال فقط. فعندما يكون المرء فيلسوفًا وكاتبًا، يحق له الاختراع، مثلما فعل مع جورجيا، إذ ثبت أن ليفي قد سرد حكايات عن أماكن لم تطأها قدماه.

لكن هل ذهب ليفي إلى غزة؟ نعم، على ظهر دبابة إسرائيلية، مثلما حكى في يوميات الحرب المنشورة في الصحيفة [الفرنسية

الأسبوعية] لوجورنال دوديمانش (*Le Journal du dimanche*)، ونقرأ فيها:

دخلتُ إلى شوارع غزة في يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٣ كانون الثاني/ يناير، مع هبوط الليل، في حي عبسان الجديد الواقع فيه على بعد كيلومتر واحد شمال خان يونس، وقد انصهرتُ داخل وحدة لواء غولاني، وهو أحد ألوية النخبة. وأعلم، كوني تفاديتُ ذلك طوال حياتي، أن وجهة نظر الشخص المنصهر لا تكون وجهةَ النظر الصائبة أبدًا. هذا ولن أدعي أنني استطعت، في ساعات قليلة، اكتناه هذه الحرب. لكن، مع ذلك، سأدلي بشهادتي[. . .] وقد أكون مخطئًا، لكن القليل، والقليل جدًا مما أرى (من مبان غارقة في العتمة ولكن قائمة، وبساتين فاكهة مهملة، وشارع خليل الوزير بدكاكينه المغلقة) يشير إلى تلك المدينة المهزومة، المتحوّلة إلى مصيدة فئران، الجزعة والمروَّعة ـ وإن لم تكن بالتأكيد مدمَرةً بالمعنى الذي كانت عليه مدينة غروزني أو بعض أحياء سراييفو. ربما سيأتي من يكذبّني عندما تتمكّن الصحافة من الدخول إلى غزة لاحقًا. ولكن، حتى هذه اللحظة، لا يزال ذلك أمرًا واقعًا. نلمِح هنا إلى اعتماد الأسلوب القديم نفسه المستخدم للتخلص من الضحايا الفلسطينيين.

مدينة «مهزومة»! ترى هل كان يمكن أن نقول إن غيرنيكا كانت مدينة «مهزومة» بعد تعرضها عام ١٩٣٧ لقصف سلاح الطيران الألماني في أثناء حرب إسبانيا؟ وهل اطلع برنار ـ هنري ليفي على الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون منذ عشرات السنين؟ في حديث بثه التلفزيون، حين سُئلتْ إحدى ساكنات غزة هل تعدّ حماس مسؤولة عن معاناتها الشخصية، أجابت السيدة باقتضاب قائلةً إن إسرائيل قصفت القطاع قبل قدوم حماس وأنها

ستقصفه مجدّدًا بعد ذلك، وأن كل ما يقال ما هو إلا ذريعة.

تكفي مقارنة عدد القتلى في الأعوام الثلاثة التي سبقت اجتياح غزة لنقيسَ مدى «طول صبر» إسرائيل، الذي تحدث عنه ليفي: فقد سقط أقل من ستة أشخاص في الجانب الإسرائيلي، وبضعة مئات في الجانب الفلسطيني. في الواقع، لم تتوقف عمليات القصف على قطاع غزة قط، إلا في أثناء الهدنة المقرّرة في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. وماذا عن «طول صبر» الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال منذ أكثر من أربعين عامًا؟ علينا أن نذكِّر بأن أصل المقاومة ليست فتح، ولا منظمة التحرير، ولا حماس، بل هو الاحتلال.

لنكمل ما جاء به ليفي:

٣ ـ ولا تعني حقيقة أن القنابل الإسرائيلية تسفر عن وقوع هذا الكم من الضحايا، وفقًا لما صاح به المتظاهرون في عطلة نهاية الأسبوع، عن أن إسرائيل متمادية في اقتراف «مذبحة» متعمّدة، بل تعني أن القادة في غزة قد اختاروا الموقف المعاكس بتعريض مدنييهم للنار، وهو تكتيك «الدروع البشرية» القديم الذي دفع حماس، وحزب الله قبل عامين، إلى إقامة مراكز قيادتيهما ومخازن أسلحتهما ومخابئهما في أقبية العمارات السكنية والمستشفيات والمدارس والمساجد ـ وهي وسيلة فاعلة وإن كانت تثير الاشمئزاز.

إن ما يثير الاشمئزاز حقًّا ههنا هو التفاوت في موازين القوى. ويشرح الفيلسوف مايكل والزر (Michael Walzer) (وهو فيلسوف حقيقي) هذا الأمر كالتالي:

لا يُعَدّ صيدُ الحمام معركةً بين طرفين متحاربين. فحين ينقسم العالم انقسامًا تامًا بين أولئك الذين يقذفون القنابل وأولئك

الذين يتلقونها، يصبح الوضع إشكاليًا من الناحية الأخلاقية[1].

أما التأكيد أن مقاتلي حماس يختبئون في أقبية المدارس والمساجد، فهو محض افتراء بغرض الدعاية، مثلما أكده تقرير منظمة العفو الدولية في شأن غزة الصادر في بداية تموز/ يوليو ٢٠٠٩، بعد تحقيق مطول. تؤكد المنظمة أنها لم تعثر على أي دليل يثبت أن حماس أو أي فصيل فلسطيني آخر قد استخدموا المدنيين لتغطية هجماتهم. في المقابل، ندّدت المنظمة بعدد من الحالات التي استخدم الجيش الإسرائيلي فيها «دروعًا بشرية». وشدّدت على أنه وإن تأكّد وجود مقاتلي حماس وغيرهم من الفصائل في المناطق المدنية، فذلك لا يدلّ على أن الفصائل الفلسطينية تستخدم المدنيين. ولنذكِّر، بالفعل، بأن غزة قطاعٌ صغيرٌ جدًا، وفيه واحدة من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم. فأين يُفترض أن يستقرّ المقاتلون الفلسطينيون؟ هل عليهم أن يقفوا أمام القوات الإسرائيلية ليصبحوا هدفًا لهم؟ من ذا الذي قد يلوم المتمرّدين الباريسيين في عام ١٨٤٨، أو متمرّدي عام ١٨٥١ الذين ذكرهم فيكتور هوغو، لأنهم أقاموا المتاريس في شوارع العاصمة باريس؟

لكن، يبدو أن ناشط السلام الإسرائيلي يوري أفنيري لم يسمع قط بـ «فيلسوفنا الوطني»، إذ يكتب:

قبل سبعين سنة، في أثناء الحرب العالمية الثانية، ارتكبتْ جريمة نكراء في مدينة لينينغراد، إذ احتجزت عصابة من المتطرفين، تسمى «الجيش الأحمر»، ولأكثر من ألف يوم،

---

(١) Michael Walzer, *Guerres justes et injustes: Argumentation morale avec exemples historiques*, trad. par Simone Chambon et Anne Wicke, littérature et politique (Paris: Belin, 1999).

ملايين من سكان المدينة رهائن، وتسببوا في أعمال ثأرية نفذتها القوات المسلحة الألمانية (النازية)، باختبائهم وسط السكان. ولم يكن أمام الألمان خيار آخر إلا قصف السكان، وفرض حصار كامل تسبّب في موت المئات من الآلاف من الأشخاص. وقبيل ذلك، اقتُرفت جريمة مماثلة في إنكلترا، إذ كانت عصابة تشرشل قد اختبأت بين أهل لندن، مستخدمةً ملايين المدنيين دروعًا بشرية. وعلى الرغم من تحفّظ الألمان، فقد أرسلوا قواتهم الجوية التي حوّلت المدينة إلى أطلال. وقد سمّوا تلك العملية الهجومية الحرب الخاطفة (Blitz). هكذا كان سيُكتب التاريخ لو كتب للألمان أن ينتصروا في الحرب.

يتساءل أفنيري: «هل ذلك عبثي؟» ليس أكثر من هذا السرد للأحداث في غزة، الذي روّجته وسائل الإعلام الإسرائيلية الخاضعة كلها تقريبًا، ولأول مرة، لإمرة الحكومة، والذي يروّجه له برنار ـ هنري ليفي أيضًا الذي لا يقلّ تبعية عن وسائل الإعلام، إذ يتابع قائلًا:

٤ ـ ما بين موقف هؤلاء وموقف أولئك، على الرغم من أي شيء، ثمة اختلاف رئيس، لا يحق أن ينكره من أراد أن يُكوِّن فكرة صحيحة عن المأساة وعن وسائل إنهائها. فالفلسطينيون يقذفون صواريخهم باتجاه المدن، أي صوب مدنيين (وهو ما يسمى في القانون الدولي «جريمة حرب»؛ أما الإسرائيليون، فهم يستهدفون أهدافًا عسكرية ويتسبّبون، عن غير عمد، بخسائر رهيبة، وهو ما يسمى بلغة الحرب «أضرار تبعية» (Collateral Damage)، وهو أمر، وإن كان شائنًا، إلا أنه يذكّر بغياب حقيقي للتماثل بين الحالتين على المستويين الاستراتيجي والأخلاقي).

عدم تماثل استراتيجي؟ من دون أي شك. يُذكر أن أحد قادة

جبهة التحرير الوطني الجزائرية، العربي بن مهيدي، الذي اعتُقل في أثناء معركة الجزائر عام ١٩٥٧ ثم اغتيل بعدها، كان قد تعرض للّوم من أحد الصحافيين الفرنسيين، لأنه كان يزرع المتفجّرات في المقاهي، فما كان من العربي إلا أن أجاب: «أعطوني طائراتكم الميستير (Mystère)، وسأعطيكم متفجّراتي». إن كان زرع المتفجرات في المقاهي أمرًا مُدانًا، فبِمَ يوصف إلقاء الطائرات مئات من القنابل على سكّان مدنيين، وعلى مخيمات تكدّست فيها كثافة سكانية هائلة منذ عقود؟

عدم تماثل أخلاقي؟ إن العقوبات الجماعية المفروضة منذ سنين على غزة (وعلى الضفة) قد شبهها ريتشارد فولك (Richard Falk)، مبعوث الأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بـ «جريمة ضد الإنسانية». وبمَ يوصف استمرار اللامبالاة العامة، طوال تلك السنوات، تجاه حصار غزة؟

يكتب نيلسون مانديلا في معرض حديثه عن مفاوضاته مع حكومة جنوب أفريقيا، وعن مطالباته بضرورة وضع حد للعنف:

أجبت بأن الدولة مسؤولة عن العنف، وبأن الظالم، لا المظلوم، هو من يناط به تحديد شكل الصراع. فلو استخدم الظالم العنف، لن يكون للمظلوم من خيار آخر إلا الرد بواسطة العنف. وفي حالتنا نحن، لم يكن ذلك إلا وجهًا من أوجه الدفاع الشرعي عن النفس[٢].

اليوم، أضحى نيلسون مانديلا موضع تكريم أولئك الذين

(٢) Nelson Mandela, *Un Long chemin vers la liberté: Autobiographie*, trad. de l'anglais par Jean Guiloineau, le livre de poche; 14063 (Paris: Librairie générale française, 1996).

كانوا يحاربونه أنفسهم. فهم يسعون اليوم لتحويله إلى أيقونة، متناسين أن الحكومات الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل، كانت طوال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، تتعاون مع نظام الفصل العنصري، وأن كل من رونالد ريغان، ومارغريت ثاتشر، عدّا نيلسون مانديلا إرهابيًا.

أخيرًا، هناك محاولة احتيال صغيرة يلجأ إليها ليفي تستحق الذكر، ، إذ يوازي مفكرنا بين تعبيريْن: أولهما هو«أضرار تبعية» ـ وهو تلميح استخدمه الجيش الأميركي أول مرة في فيتنام لتبرير قتل المدنيين ـ في حين أن التعبير الثاني هو«جريمة حرب» الذي يدل على قيمة قضائية محدّدة.

يواصل ليفي:

٥ ـ نظرًا إلى ضرورة وضع النقاط على الحروف، سنذكّر مجددًا بأمر نستغرب ندرة وروده في الصحافة الفرنسية، وهو مع ذلك أمر لا نعلم له سابقة في أي حرب أخرى، ولا مع أي جيش آخر. ففي أثناء الهجوم الجوي، دأبت وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي على الاتصال هاتفيًا وبصورة منظمة (تتحدث الصحافة الأنكلوسكسونية عن ١٠٠ ألف مكالمة) بأهل غزة القاطنين على مقربة من الأهداف العسكرية، تدعوهم إلى إخلاء المنطقة، وإن كان ذلك بالطبع لا يغيّر شيئًا في ما لحق بالعائلات من يأس وبالمصائر من تحطّم، وفي ما تم من مذبحة. لكن ليس معنى ذلك أن ما حدث هو مجرّد تفصيل يفتقد لأي معنى.

وفق ما أكده تقرير منظمة العفو الدولية في شأن العدوان على غزة، صحيح أن إسرائيل حثت المدنيين بالفعل على مغادرة

منازلهم، إلا أن جيشها قد حظّر عليهم الرحيل إلى مكان آخر. ولاحظت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن هذا النزاع هو الوحيد الذي لم يتم السماح به للمدنيين من السكان بمغادرة مناطق القتال. فحتى أولئك الذين لجأوا إلى أماكن من المفترض أنها آمنة، لم يسلموا من عمليات القصف، مثل المدنيين الأربعين الذين سقطوا في مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين (أونروا).

ثمة مؤشر، ضِمْن مؤشرات كُثر، على مسلك الجيش الإسرائيلي، نطالعه في بيان صادر في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي المنظمة التي تبدي عادة قدرًا كبيرًا من التحفظ، إذ نقرأ فيه ما يلي:

في ما بعد ظهيرة السابع من كانون الثاني/يناير، تمكّنت أربع سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، للمرة الأولى، من الوصول إلى عدد من المنازل المتضرّرة جراء القصف الإسرائيلي في حي الزيتون في غزة.

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر طلبت منذ الثالث من كانون الثاني/ يناير تأمين سلامة وصول سيارات الإسعاف التابعة إلى ذلك الحي، لكنها لم تحصل على موافقة قوات الدفاع الإسرائيلية إلا بعد ظهيرة السابع من كانون الثاني/ يناير. وقد عثر فريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أحد المنازل على أربعة أطفال صغار إلى جوار جثث أمهاتهم. كان الصغار من الوهن بحيث لم يتمكنوا من النهوض بمفردهم. [. . .] وفي المجموع، كان هناك ما لا يقل عن اثنتي عشرة جثة ممدّة على الأرض.

في منزل آخر، عثر فريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر

والهلال الأحمر الفلسطيني على خمسة عشر شخصًا نجوا من الهجوم، كان بينهم عدد من الجرحى [. . .]. وقد صرح بيير وتاش (Pierre Wettach)، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بأن تلك الحادثة تعد صادمة، إذ كان الجنود الإسرائيليون على علم بالوضع، لكنهم لم يحاولوا إغاثة الجرحى، ولم يسهّلوا للجنة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الفلسطيني أداء مهمّتهما الإغاثية [. . .].

تعتقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن الجيش الإسرائيلي في الحالة الراهنة، لم يحترم واجبه في التكفّل بالجرحى، وبإجلائهم وفق ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني. وترى اللجنة أن التأخير الذي أصاب السماح بدخول أجهزة الإغاثة أمرًا غير مقبول.

أكد تلك المعلومات كلها تقرير منظمة العفو الدولية إلى جانب آلاف الشهادات، بما فيها، تلك الشهادة المؤثرة التي أدلى بها الطبيب النرويجي مادس جيلبرت (Mads Gilbert)، الذي كان يعالج الضحايا في القطاع، وتحدث عن «حرب شاملة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين».

في حين أن برنار ـ هنري ليفي يقول:

٦ ـ أما عن الحصار الشامل المشهور الذي يقال إنه مفروض على شعب معرض للتجويع ويفتقر إلى مقومات الحياة كلها ومدفوع به إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة وغيرها من الآلام، فهذا بدوره ليس صحيحًا على أرض الواقع، إذ لم تتوقف القوافل الإنسانية عن العبور حتى بداية الهجوم البري. فعند معبر كرم

أبو سالم وحده، في ٢ كانون الثاني/ يناير، تمكّنت تسعون شاحنة محملة بالأغذية وبالأدوية من دخول القطاع، بحسب ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز، ولا أقول إلا مذكرًا، فما سأقوله أمر بدهي، غير أن ما نقرأه ونسمعه من البعض يجعل من الأجدر إعادة التذكير بأن المستشفيات الإسرائيلية مستمرة، حتى لحظة كتابة هذه السطور، في استقبال الجرحى الفلسطينيين وعلاجهم.

إن ما يبدو مستحيلًا، حين يحمل المرء اسم برنار ـ هنري ليفي، هو السؤال والاستعلام والمقارنة بين مسلّماته المريحة وبين الحقائق الإنسانية الأقرب إلى الواقع. ذلك أن عدد الشاحنات الذي يذكره يبيّن مدى تفاهته حين نعلم بحاجات مليون ونصف مليون إنسان يقيمون في غزة. فقبل انفراد حماس بالحكم في غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، كان متوسّط عدد الشاحنات الداخلة إلى غزة شهريًا هو ١٢ ألفًا، أي نحو ٤٠٠ شاحنة يوميًا، وما علينا إلا أن نقارنها بالشاحنات التسعين التي أثارت غبطة برنار ـ هنري ليفي. وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٨، شهد هذا العدد هبوطًا حادًا ليصل إلى ألف شاحنة شهريًا، قبل أن ينخفض في تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢٣ شاحنة فقط! وفي ربيع ٢٠٠٩، كانت ٣٠٠٠ شاحنة تمرّ شهريًا، أي ربع العدد الضروري لسد حاجات السكان الذين تعيش أغلبيتهم تحت خط الفقر. وأعلن ليفي:

نأمل أن تتوقف المعارك سريعًا، وأن يسارع المعلقون على الأحداث في العودة كلّ إلى رشده. عندها سيكتشفون أن إسرائيل قد اقترفت أخطاءً كثيرة على مر السنين (من تضييع للفرص، إلى إنكار طويل للمطالب الوطنية الفلسطينية، وأحادية التوجه والتصرف)، كما سيفهمون أن أعدى أعداء الفلسطينيين هم هؤلاء القادة المتطرفون الذين لم يرغبوا في السلام وفي دولة قط، ولم يتخيّلوا دولة أخرى

لشعبهم غير تلك التي يتحوّل فيها الشعب إلى أداة وإلى رهينة [..].

مرة أخرى، لنذكّر مجددًا بأن الجيش الإسرائيلي هو من خرق اتفاق وقف إطلاق النار، في ليلة الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، بهجوم تسبب في مقتل عدد من الفلسطينيين؛ فضلًا عن أن الدولة اليهودية لم تحترم قط أحد بنود اتفاق وقف إطلاق النار مع حماس، وهو البند الذي ينص على فتح المعابر بين إسرائيل وغزة، لتساهم بذلك في تجويع أهل هذا القطاع المكتظ بالسكان.

لكن الأهم هو من يمنع إبرام السلام؟ طوال عقدين، لم يكف القادة الإسرائيليون عن التأكيد أن العائق الوحيد أمام التسوية هو منظمة التحرير الفلسطينية التي اغتال الموساد كثيرًا من قادتها. وفي أثناء الانتفاضة الثانية، ارتأى أريئيل شارون أن ياسر عرفات بات العائق الرئيس أمام السلام. وبعد رحيل عرفات، انتخب محمود عباس (أبو مازن) على رأس السلطة الفلسطينية، والذي لقي اعتداله ترحيبًا في إسرائيل وفي الولايات المتحدة وأوروبا. على الرغم من ذلك، اصطدم عباس في أثناء ولايته الرئاسية التي استمرت خمس سنوات، برفض الحكومة الإسرائيلية عقد مفاوضات فعلية. ولم تكن حماس طرفًا مشاركًا في تلك المحادثات (وفق اتفاقات أوسلو، تعدّ منظمة التحرير الفلسطينية الطرف الوحيد المخوّل التفاوض مع إسرائيل)، ومع ذلك، فشلت المفاوضات، لسبب بسيط، هو رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تُلزمها الانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. وأيدت جميع الدول العربية مبادرة السلام التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، واقترح فيها مبادلة «السلام مقابل الأراضي» التي نبذتها إسرائيل.

ترى الحكومات الإسرائيلية أن وظيفة السلطة الفلسطينية تقتصر على إدارة الحياة المدنية للفلسطينيين وحفظ النظام، إذ إنها تريد اختزال دور الشرطة الفلسطينية كقوة إضافية في يد الاحتلال العسكري. ذلك هو الدور المخصص لمحمود عباس الذي لا ترجو إسرائيل «اعتداله» بقدر ما ترجو تعاونه.

ويختتم برنار ـ هنري ليفي:

ثمة اليوم اختيار بين أمرين: إما أن يقرّر الإخوان المسلمون في غزة العودة إلى الهدنة التي انتهكوها، معلنين، في الوقت نفسه، بطلان ميثاقهم القائم على الرفض التام لـ «الكيان الصهيوني»، وبهذا ينضمون إلى ذلك الحزب الرحب الذي يتبنى التسوية، والمستمر ـ بفضل الله ـ في إحراز تقدّم في المنطقة، ليحل السلام؛ أو أن يستمروا في إصرارهم على ألا يروا في معاناة شعبهم إلا وقودًا صالحًا لأهوائهم المجرمة ولحقدهم المجنون العَدَمي الذي تقف دونه الكلمات ـ وهنا لن تكون إسرائيل فحسب، بل الفلسطينيون أنفسهم من يتعين تحريرهم من قبضة حماس الخانقة.

من ضروب المفارقة رؤية أحد المتحمسين للسياسة الإسرائيلية والمدافعين عنها ينادي بتحرير الفلسطينيين! ولنذكّر بأن أغلبية الفلسطينيين صوتوا لحماس في انتخابات حرة كانت طالبت بها الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي. أراد الفلسطينيون بذلك، الاحتجاجَ على تهاون منظمة التحرير الفلسطينية وعلى فشل اتفاقات أوسلو التي كانت حركة فتح أيّدتها.

باسم «قيمنا»، هل يجدر بنا رفض ما احتكمت إليه صناديق الاقتراع؟ أم يجب حل الشعب وانتخاب شعب آخر، على حد تعليق ساخر أطلقه في زمن آخر الكاتب المسرحي الألماني

برتولت بريخت (Bertold Brecht)؟ أم ينبغي أن يُفرض على الشعب احتلال حميد يساعده على التحضّر، وفق ما يقترحه البعض. ألم تكن تلك حجة السوفيات حين قرروا غزو أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩؟ هل لنا أن نعجب من أن إحدى افتتاحيات مجلة شارلي إبدو (*Charlie Hebdo*) الفرنسية، بقلم فيليب فال (Philippe Val)، المدافع المطلق عن إسرائيل، الذي صار رئيسًا لقناة فرانس أنتر (France Inter)، تأتي على ذكر هذا الغزو السوفياتي نفسه في معرض الحديث عن غزة؟ إذ يكتب فيها فال: «شعر السوفيات أنفسهم عام ١٩٧٩ بذلك الخطر (الإسلام السياسي)، أخطأوا أم أصابوا، فغزوا أفغانستان»[٣].

هكذا يكون تبرير الاحتلال الإسرائيلي والتهوين من شأن جرائمه، وسيلةً لمساعدة الفلسطينيين على التحرّر من الأصولية الإسلامية. فيا للجرأة !

أكد تقرير لجنة الأمم المتحدة للحرب على غزة التي ترأسها القاضي ريتشارد غولدستون، أن الجيش الإسرائيلي اقترف في ذلك القطاع جرائم حرب، وأن هذه العملية الموسعة تجسّد جريمة ضد الإنسانية. كما لم يعفِ التقرير حماس من بعض المسؤولية. لكن برنار ـ هنري ليفي لا يبالي بذلك. فهو يريد أن يكون «حياديًا»، أي في صف الظالمين، بحسب تعريف فيكتور هوغو.

---

(٣) «Gaza: La Colombe, le faucon et le vrai con,» Edito de Philippe Val, *Charlie Hebdo*, 7/1/2009.

المراجـع

١ ـ العربية

ابن منقذ، أسامة. **كتاب الاعتبار**. حرره فيليب حتي. برنستون: جامعة برنستون، ١٩٣٠.

معلوف، أمين. **الحروب الصليبية كما رآها العرب**. نقلها الى العربية عفيف دمشقية. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Achcar, Gilbert. *Les Arabes et la Shoah: La Guerre israélo-arabe des récits*. Arles: Sindbad-Actes Sud, 2009. (La Bibliothèque arabe. L'actuel)

Alleg, Henri [et al.]. *La Guerre d'Algérie*. Paris: Temps actuels, 1981-1986.

Arendt, Hannah. *Eichmann à Jérusalem: Rapport sur la banalité du mal*. Trad. de l'anglais par Anne Guérin. [Ed. rev. et augmentée]. Paris: Gallimard, 1966. (Collection témoins; 1)

Beit-Hallahmi, Benjamin. *The Israeli Connection: Who Israel Arms and why*. 1st American ed. New York: Pantheon Books, 1987.

Brink, André. *Mes Bifurcations: Mémoires*. Traduit de l'anglais par Bernard Turle. Arles: Actes Sud, 2009. (Lettres Africaines)

Burg, Avraham. *Vaincre Hitler: Pour un judaïsme plus humaniste et universaliste*. Traduit de l'hébreu par Orit Rosen et Rita Sabah. [Paris]: Fayard, 2008.

Chakrabarty, Dipesh. *Provincialiser l'Europe: La Pensée postcoloniale et la différence historique*. Traduit de l'américain par Olivier Ruchet et Nicolas Vieillescazes. Paris: Ed. Amsterdam, 2009.

———. *Provincializing Europe: Postcolonial thought and Historical Difference*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000. (Princeton Studies in Culture/Power/History)

Condorcet, Jean-Antoine-Nicolas de Caritat. *Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain*.

Curiel, Henri. *Pour une paix juste au Proche-Orient*. Paris: Association Henri Curiel, 1979.

Daney, Serge. *«Devant la recrudescence des vols de sacs à main»: Cinéma, télévision, information: 1988-1991*. Lyon: Aléas, 1991.

Detienne, Marcel. *Les Grecs et nous: Une Anthropologie comparée de la Grèce ancienne*. Paris: Perrin, 2009. (Collection Tempus; 263)

Elkins, Caroline and Susan Pedersen (eds.). *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies*. New York: Routledge, 2005.

Ellis, Marc H. *Judaism Does not Equal Israel*. New York: New Press, 2009.

Etre dreyfusard, hier et aujourd'hui. Sous la direction de Gilles Manceron et d'Emmanuel Naquet. Rennes: Presses universitaires de Rennes, Réseau des universités de l'Ouest-Atlantique, 2009. (Histoire)

Finkelstein, Norman G. *L'Industrie de l'Holocauste: Réflexions sur l'exploitation de la souffrance des juifs.* Trad. de l'américain par Eric Hazan; postf. par Rony Brauman. Paris: La Fabrique, 2001.

From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948. Edited with an Introduction by Walid Khalidi. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1987.

Geries, Sabri. *Les Arabes en Israël.* Précédé de les Juifs et la Palestine par Eli Lobel. Paris: F. Maspero, 1969. (Cahiers libres; 151-152)

Herzl, Theodor. *Le Pays ancien-nouveau: Roman.* Trad. de l'allemand et préf. par Paul Giniewski. Paris: Stock, 1998.

Histoire des Juifs du Nil. Textes réunis et présentés par Jacques Hassoun. 2ème éd rev. et augm. [Paris]: Minerve, 1990. (Voies de l'histoire. Culture et société)

Hobson, John M. *The Eastern Origins of Western Civilization.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2004.

Hooper, Chloe. *Grand homme: Mort et vie à Palm Island.* Traduit de l'anglais par Antoine Cazé. [Paris]: C. Bourgois, 2009.

Jarry, Alfred. *Ubu roi.*

Kattan, Victor. *From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949.* Foreword by Richard Falk. London: Pluto Press, 2009.

Kessel, Joseph. *Terre d'amour et de feu: Israël, 1926-1961.* Préface, choix de documents, bibliographie, par Francis Lacassin. Paris: Union générale d'éd., 1985. (10-18; 1740. Grands reporters)

Lacouture, Jean et Simonne Lacouture. *L'Egypte en movement.* Paris: Editions du Seuil, 1956.

Lamar, Howard and Leonard Thompson (eds.). *The Frontier in History: North America and Southern Africa Compared.* New Haven: Yale University Press, 1981.

Laor, Yitzhak. *Le Nouveau philosémitisme européen et le «camp de la paix» en Israël.* Traduit de l'hébreu par Catherine Neuve-èglise et de l'anglais par Eric Hazan. Paris: la Fabrique, 2007.

Laurens, Henry. *La Question de Palestine.* 4 vols. [Paris]: Fayard, 1999-2011.

vol. 1: *1799-1922, l'invention de la Terre sainte.*

Lindqvist, Sven. *Terra nullius.* Traduit du suédois par Hélène Hervieu. Paris: Les Arènes, 2006.

Maalouf, Amin. *Les Croisades vues par les Arabes.* Paris: J'ai lu, 1999. (J'ai lu. L'Histoire)

Mandela, Nelson. *Un Long chemin vers la liberté: Autobiographie.* Trad. de l'anglais par Jean Guiloineau. Paris: Librairie générale française, 1996. (Le Livre de poche; 14063)

Massis, Henri. *Défense de l'Occident.* Paris: Plon, 1927. (Le Roseau d'or, œuvres et chroniques; 16)

Les Minarets de la discorde: Eclairage sur un débat suisse et européen. Sous la direction de Patrick Haenni et Stéphane Lathion. Gollion: Infolio, 2009. (Testimonia)

Nicosia, Francis R. *Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008.

Novick, Peter. *L'Holocauste dans la vie américaine.* trad. de l'anglais par Pierre-Emmanuel Dauzat. [Paris]: Gallimard, 2001. (Bibliothèque des histoires)

Pitts, Jennifer. *Naissance de la bonne conscience coloniale: Les Libéraux français et britanniques et la question impériale, 1770-1870.* Préface de Gilles Manceron; traduit de l'anglais par Michel Cordillot. Ivry-sur-Seine: Les éd. de l'Atelier, 2008.

Prashad, Vijay. *Les Nations obscures: Une Histoire populaire du tiers monde*. Traduction de Marianne Champagne. Montréal, Québec: Les Ed. écosociété; Escalquens: DG diff., 2009.

Raz-Krakotzkin, Amnon. *Exil et souveraineté: Judaïsme, sionisme et pensée binationale*. Préface de Carlo Ginzburg; traduit de l'hébreu par Catherine Neuve-èglise. Paris: La Fabrique, 2007.

Renan, Ernest. *Vie de Jesus*. [Paris: Michel-Lévy frères], 1863.

Rodinson, Maxime. *Peuple juif ou problème juif?*. Nouvelle éd. Paris: La Découverte, 1997. (La Découverte poche. Sciences humaines et sociales)

Sand, Shlomo. *Comment le peuple juif fut inventé: De la Bible au sionisme*. Traduit de l'hébreu par Sivan Cohen-Wiesenfeld et Levana Frenk. [Paris]: Fayard, 2008.

______. *Le XXe siècle à l'écran*. Préface de Michel Ciment; trad. de l'hébreu par Yaël Shneerson et Michel Bilis. Paris: Seuil, 2004. (XXe siècle)

Satloff, Robert B. *Among the Righteous: Lost Stories from the Holocaust's Long Reach into Arab Lands*. New York: Public Affairs, 2006.

Sayigh Yezid. *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997.

Segev, Tom. *C'était en Palestine au temps des coquelicots*. Trad. de l'hébreu par Katherine Werchowski. Paris: Liana Levi, 2000.

______. *Le Septième million*. Trad. de l'anglais et de l'hébreu par Eglal Errera. [Paris]: Liana Levi, 1993. (Collection histoire)

Segré, Ivan. *La Réaction philosémite ou la trahison des clercs*. [Paris]: Lignes, 2009.

Shahak, Israël. *Le Racisme de l'état d'Israël: Ligue israélienne des droits de l'homme et du citoyen.* Paris: Guy Authier, 1975. (Collection vérités)

Slezkine, Yuri. *Le Siècle juif.* Traduit de l'anglais par Marc Saint-Upéry. Paris: La Découverte, 2009.

Slovo, Joe. *Slovo, the Unfinished Autobiography.* With an Introduction by Helena Dolny. Melbourne; New York: Ocean Press, 1997.

Sperber, Manès. *Et le buisson devint cendre: Trilogie Romanesque.* Trad. de l'auteur et de Blanche Gidon, revue et corr. par Olivier Mannoni. Paris: O. Jacob, 1990.

Sternhell, Zeev. *Aux origines d'Israël: Entre nationalisme et socialism.* Paris: Fayard, 1998. (L'Espace du politique)

Traverso, Enzo. *Le Passé, modes d'emploi: Histoire, mémoire, politique.* Paris: La Fabrique, 2005.

Walzer, Michael. *Guerres justes et injustes: Argumentation morale avec exemples historiques.* Trad. par Simone Chambon et Anne Wicke. Paris: Belin, 1999. (Littérature et politique)

Wolfe, Patrick. *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event.* London; New York: Cassell, 1999. (Writing Past Colonialism Series)

Zakaria, Fareed. *The Post-American World.* New York: W.W. Norton, 2008.

Zertal, Idith. *La Nation et la mort: La Shoah dans le discours et la politique d'Israël.* Traduit de l'anglais par Marc Saint-Upéry, nouvelle éd. Paris: la Découverte, 2008. (La Découverte-poche. Essais)

Periodicals

Bayly, Christopher A. et Tim Harper. «Faces cachées de la second guerre mondiale: Armée oubliées de l'Asie britannique.» *Le Monde diplomatique* (Paris): Mai 2005.

Gastaut, Yvan. «La Guerre des six jours et la question du racisme en France.» *Cahiers de la Méditerranée*: vol. 71, 2005.

Said, Edward W. «Réponse aux intellectuels arabes fascinés par Roger Garaudy: Israël-Palestine, une troisième voie.» *Le Monde diplomatique* (Paris): August 1998.

Silk, Mark. «Notes on the Judeo-Christian Tradition in America.» *American Quarterly*: vol. 36, no. 1, Spring 1984.

«Trashing the Beijing Road,» *Economist* (London): 19 March 2008.

فهرس عام

ـ ب ـ

- ت -

- ح -

ـ د ـ

- ش -

- ص -

- غ -

- ف -

ـ ل ـ

- م -

ـ ن ـ

ـ ي ـ